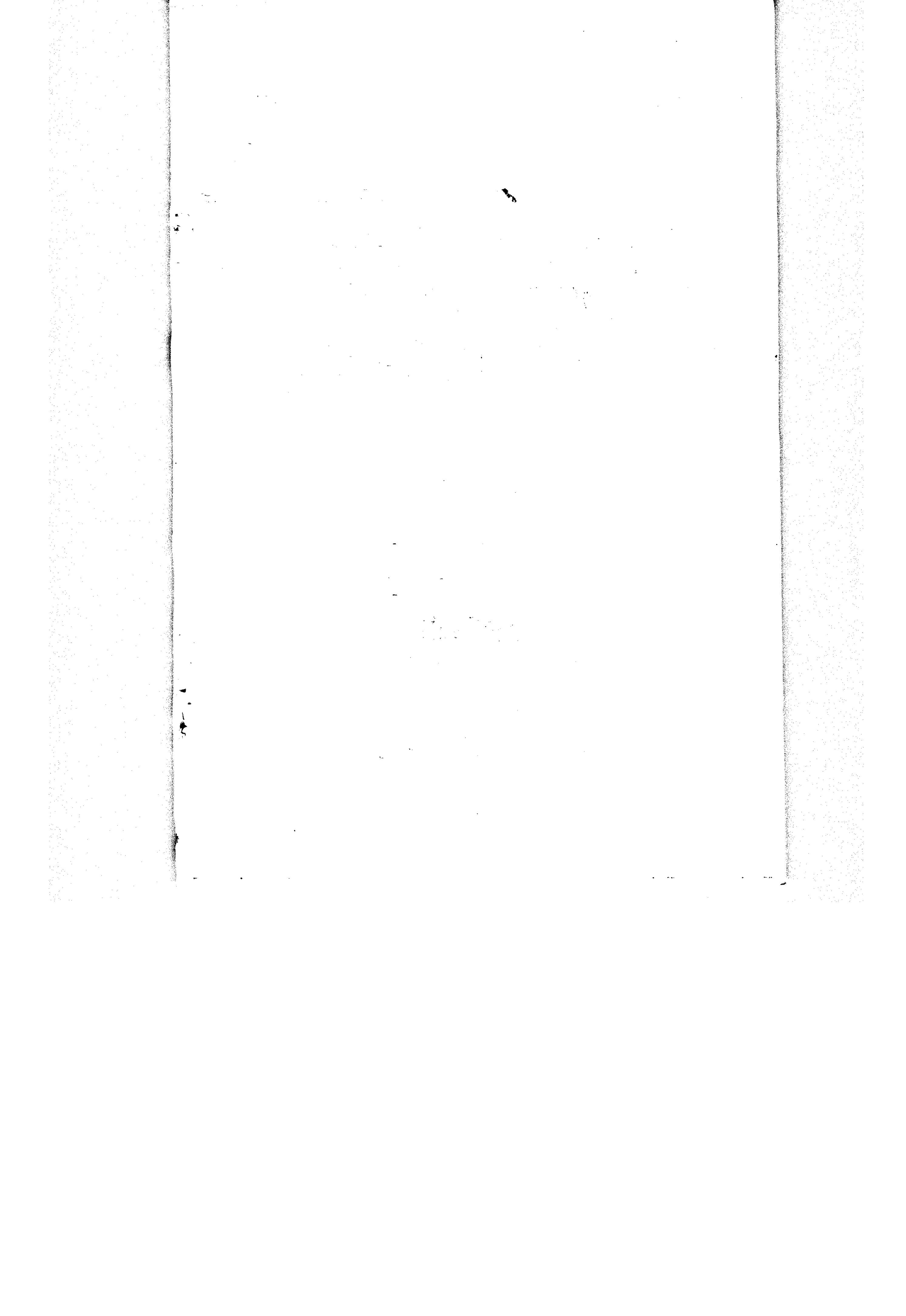
ظاهرة التقديم

بين النحويين والبلاغيين

الدكتور

جابر محمد البراجة

كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر



بســـم الله الرحمن الرحيم

مقـــــدمة

الحمد لله رب العالمين وصلاة وسلاما على أشرف خاتمــه وأنبيائه محمد بن عبد الله وعلى آله وصحابته الذين ساروا على نهجه واتبعوا سنته ٠

وبعــــــد ٠٠

فهذا بحث يتناول ظاهرة التقــــــديم بين النحويين والبلاغيين ، وقد دفعنى إلى الكتابة فيه ما وجدته من اهتمام البلاغيين بها منذ عبدالقاهر إمامهم واعتبارهم ـ معظمهم ـ أن الحديث عنها يخص البلاغيين دون غيرهم على أساس أنه لم يكن اظهار ما خفى منها وبيان ما يتعلق بها الا على أيديهم ـ ناسبين إلى النحويين عدم اهتمامهم بها والمرور عليهــا مر الكرام ـ ناسين أن أول من تحدث عنها ولفت الأنظار اليها ـ باعتراف بعض البلاغيين المنصفين ـ كان الخليل وسيبويه فكتاب سيبويه خير شاهد على ذلك ٠

وليس معنى ذلك أننا نهضم حقوق البلاغيين وما بذلوه من جهد فى سبيل بيان هذه الظاهرة وما يترتب عليهــا من

فوائد فى الكلام . فنحن نعترف بحق البلاغيين وجهدهم فى بيان هذه الظاهرة ، لكننا نقول - إن اللغويين هم الذين وضعوا أساسها ووطدوا أركانها ، ثم جاء البلاغيون فوضحوا وشرحوا وفصلوا ، وأضافوا ، فلهم فضل ذلك .

وسوف يتبين لنا ذلك من خلال عرضنا لهذه الظاهرة من الوجهة البلاغية . ندعوا الله سبحانه أن يجعل هذا العمل نافعا وأن يسدّ به ركنا شاغرا من أركان المكتبة العربية حيث كان ذلك من أهم الأهداف الأساسية لهذا البحث .

الدكتور
جابر محمد البراجه

الفصل الأول

تمهيد

ظاهرة التقديم من الظواهر التى تتردد على ألسنة المعربين والمتحدثين بالعربية وبخاصة من يهتم بالنحو والبلاغة ويعمل فى حقلهما . فكثيرا ما نرى خبرا مقدما أو مفعولا مقدما ، أو غير ذلك من هذه المواضع التى يقدم فيها ما حقه التأخير .

وحينما يجد نحوى أو بلاغى كلمة مقدمة على غيرها ، فإنهما يعللان لهذ االتقديم ويلتمسان له الأسباب التى أدت الى ذلك ، لكن تعليل كل منهما يختلف عن الآخر ، لأن تعليل النحوى لهذه الظاهرة مرتبط دائما بالناحية الإعرابية وبارتباط العوامل بالمعمولات ، أعنى بالترتيب الذى تبنى عليه الجملة ، بمعنى أننا حينما نجد الخبر مقدما على المبتدأ نقول مثلا ، لأن المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على شىء فى الخبر ، فإذا تأخر الخبر فى هذه الحالة ، لزم عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة ، وهذا ما لا تبيحه القواعد النحوية ، كما لو قلنا : فى الدار صاحبها وهكذا .

أما البلاغى فإنه يرى فى تقديم اللفظ من الفوائد البلاغية ، ما لا يوجد حينما يكون مؤخرا ، سواء احتفظت الكلمة مع هذا التقديم بما كان لها من اعراب قبله أم لا ؟

ولأن التقديم ـ كما رأينا ـ يهتم به البلاغيون والنحويون رأيت أن أبين الفرق بين الاهتمامين ، حتى لا يظن أن النحوى والبلاغى فى هذا المضمار يسيران فى اتجاه واحد فى كل حال، وأقول : « فى كل حال » لأنهما قد تتفق نظرتهما الى التقديم فى بعض الأحوال كما سنرى ان شاء الله من خلال عرضنا لرأى كل منهما . ولتأكيد ذلك نعرض لهذه الظاهرة أولا من الوجهة البلاغية ، ثم نعرض لها بعد ذلك من الوجهة النحوية ، ولكن قبل ذلك نود أن نبين أن ظاهرة التقديم فى اللغة العربية من الظواهر المهمة ، وإلا ما شغل العلماء أنفسهم بها، وقد بين بعض العلماء ذلك أثناء حديثهم عن التقديم . يقول الزركشى : هو أحد أساليب البلاغة ، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم فى الفصاحة وملكتهم فى الكلام ، وانقياده لهم ، وله فى القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق (١) .. اهـ .

ويقول د / أحمد مطلوب : وهذا الباب تتبارى فيه الأساليب وتظهر المواهب والقدرات (٢) .. اهـ

---

(١) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٣/٢٣٣ تعليق محمد أبو الفضل ابراهيم ـ ط بيروت .

(٢) أساليب بلاغية د/ أحمد مطلوب ص ١٦٨ ـ ط وكالة المطبوعات ـ الكويت .

التقـــــديم من الوجهة البلاغية

مما لا شك فيه أن عبد القاهر الجرجانى إمام البلاغيين بلا منازع كما يقول البلاغيون أنفسهم ، لذا رأيت أن أعتمـــد عليه فى بيان رأى البلاغيين فى هذه الظاهرة ، لأننا لو تتبعنا آراءهم سنجد أن معظمهم تابعون لهم وسائرون خلفه، وقد قرر ذلك أحد البلاغيين المعاصرين وهو يتحدث عن التقـــــديم فقـــال :

« ولابد أن أقرر أمرا مهما وهو أن التقديم والتأخير ، إنما قرر قواعده وبينها أفضل بيان الإمام عبد القـــــاهر الجرجانى - رحمه الله - وكان الناس من قبل عبد القاهـر يتحدثون عن التقديم والتأخير حديثا عاما ، فيقولون : إنما يقدم الشيء للاهتمام به (٣) ..» اهـ

ولسنا هنا بصدد مناقشة رأى هذا الباحث فيمـــا قاله النحاة عن التقديم من العناية والاهتمام واعتباره ذلك حديثا عاما ، فقد تكفل بالرد على ذلك أحد أساتذة البلاغة المرموقين وهو يتحدث عن التقديم فيبين أن ما قاله سيبويه فى التقديم هو الأصل الذى بنى عليه عبد القاهر نظريته فيه .

يقول الدكتور محمد أبو موسى :

---

(٣) البلاغة فنونها وأفنانها د/فضل حسن عباس - دار الفرقان - الأردن ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

« وحين نسترسل فى قراءة كتاب سيبويه نجد دراسات أخرى فى التقديم تزيد على ما نقله الجرجانى فى هذا الموطن، بل قد تكون أصلا لكل ما ذكره الجرجانى فى هذا الباب (٤) » اهـ

ولعل هذا الباحث الذى اعتبر حديث النحاة عن التقديم حديثا عاما يسير خلف شيخه عبد القاهر فى هذا التجنى على النحاة حيث رأى أن تعليل النحاة للتقديم بالعناية والاهتمام ليس كافيا ، بل يجب أن يعلل لم كانت هذه العناية وهذا الاهتمام (٥) ؟.

وسوف أبين ذلك وأوضحه عند حديثى عن رأى عبد القاهر فى نظرة النحويين إلى التقديم فيما يلى إن شاء الله ، لأننى ما أردت هنا إلا أن أعلل سبب اعتمادى فى أغلب الأحايين فى تحليل هذه الظاهرة عند البلاغيين على عبد القاهر الجرجانى .

والحق أن عبد القاهر قد فاض فى تحليل هذه الظاهرة ، وعرج فيها على رأى النحويين وما يقولونه فيها ، فقد بين أن التقديم يأتى على وجهين :

١ - تقديم على نية التأخير وهو ما استحسنه الخليل كما سنرى ويراه النحويون بصفة عامة .

---

(٤) البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى ص ١٠٠ - ١٠١ د . محمد أبو موسى .

(٥) دلائل الاعجاز ص ٨٥ للامام عبد القاهر الجرجانى تحقيق محمد رشيد رضا - ط بيروت

٢ - تقديم لا على نية التأخير ، وهـذا ما يهتـم به البلاغيون دون غيرهم من النحويين ٠

ويبين الإمام عبد القاهر أن الأول يأتى فى كل شىء قدم فى اللفظ مع الإبقاء على حكمه الاعرابى ، كتقديم خبر المبتدأ ، وتقديم المفعول على الفاعل ، وأن الثانى هو الذى ينقل على أثره الشىء من حكم الى حكم آخر ، ويجعل بنسبه فى باب غير بابه ، ويأخذ إعرابا غير إعرابه ، وذلك كأن تقدم اسما على آخر فى جملة يحتمل فيها كل منهما أن يكون متبـتـدأ أو خبرا ، فتجعل الأول مبتدأ مرة وخبرا مرة ثانية على أساس تقديمه أو تأخيره (٦) ٠

والذى يعنى النحويين من هذين النوعين اللذين ذكرهما عبد القاهر هو النوع الأول ، لأنه هو الذى تحتفظ الكلمة معه برتبتها وبإعرابها ٠

أما النوع الثانى فهو يبين رأى البلاغيين وحدهم فى هذه الظاهرة ، لأنهم يقدمون الكلمة على غيرها على أساس ما تؤديه من معنى لا يكون لها وهى مؤخرة سواء احتفظت برتبتها مع هذا التقديم أم لا ٠

ولهذا ينفى الزركشى أن يكون تقديم ما رتبته التأخير ، أو تأخير ما رتبته التقديم من المجاز ٠ يقول مبينا رأى البلاغيين فى ذلك ومصححا عدم كونه من المجاز :

---

(٦) ينظر دلائل الاعجـــاز ص ٨٣ - تحقيق محمد رشيد رضا ط بيروت ٠

« وقد اختلف فى عده من المجاز ، فمنهم من عده منه ، لأنه تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول ، وتأخير ما رتبتـــه التقديم كالفاعل ، نقل كل واحد منهما منهما عن رتبتـــه وحقــه .

والصحيح أنه ليس منه ، فإن المجاز نقل ما وضع له إلى ما لم يوضع (٧) » اهـ

وقد نبه عبد القاهر الى ذلك كله من خلال تقســـيمه للتقديم فقال :

« واعلم أن تقديم الشىء على وجهين :

تقديم يقال إنه على نية التـــأخير ، وذلك فى كل شىء أقررته مع التقديم على حكمه الذى كان عليه وفى جنســـه الذى كان فيه ، كخبر المبتدأ ، اذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول اذا قدمته على الفاعل ، كقولك : منطلق زيد ، وضرب عمرا زيد معلوم أن « منطلق » و « عمرا » لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك ، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله كما يكون اذا أخرت . وتقديم لا على نيـــة التاخير ، ولكن على أن تنقل الشىء عن حكمه إلى حكم ،وتجعله بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه ، وذلك أن تجىء الى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ، ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذاك على هذا ، ومثاله ما

---

(٧) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢٣٣/٣ - تحقيق محمــد أبو الفضل ابراهيم .

تصنعه بزيد والمنطلق ، حيث تقول مرة : زيد المنطلق ، وأخرى المنطلق زيد ، فأنت فى هذا لم تقم المنطلق على أن يكون متروكاً على حكمه الذى كان عليه مع التأخير ، فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن تنقله عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأ كما كان ، بل على أن تخرجه من كونه مبتدأ الى كونه خبرا (٨) ٠

وأظهر من هذا قولنا : ضربت زيدا ، وزيد ضربته ، لم تقدم « زيدا » على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان ، ولكن على أن ترفعه بالابتداء ، وتشغل الفعل بضميره ، وتجعله فى موضع الخبر له (٩) » اهـ

وما قاله عبد القاهر هنا ذكره صاحب المطول أيضا حيث قال : التقديم ضربان ، تقديم على نية التأخير ، كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ، ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذى كان قبل التقديم ٠

وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر ، والفعل على الفاعل ، وذلك بأن تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو : « زيد قام » ، وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو : « قام زيد » (١٠) اهـ

---

(٨) يرجع فى هذه المسألة الى همع الهوامع للسيوطى ٢/٣٢ — تحقيق عبد العال سالم مكرم ، حيث ذكر السيوطى أن بعض النحويين أجاز التقديم مطلقا اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ٠

(٩) دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجانى ص ٨٣ — تحقيق محمد رشيد رضا — بيروت ٠

(١٠) المطول على شرح التلخيص للتفتازانى ص ١٠٦ ط ١٢٣٠ هـ ٠

ونشير هنا الى أن بعض البلاغيين (١١) قد سمى النوع الأول من التقديم تقديما معنويا والثانى تقديما لفظيا .

ولعله اعتبر ذلك بناء على أن الكلمة فى النوع الأول من التقديم ، وإن كانت مقدمة فى اللفظ إلا أنهـا مؤخرة فى الرتبة ، لأن الكلمة كما عرفنا محتفظة مع التقديم بما كان لها من إعراب قبله .

والبـلاغيون فى نظرتهم إلى هذا النوع من التقديم لم يخرجوا عما رآه النحويون فيه ، وقد بين ذلك أحد البلاغيين المعاصرين ، وهو يعلق على كلام عبد القاهر السـابق حيث قال : « وبذلك لم يخرج عبد القاهر فى بيـان هذا الوجه من التقديم عما ذكره الخليل ، وإن كان لم يورد لاسم الخليـل ذكرا (١٢) » اهـ

وعلى الرغم مما رأيناه من اتفاق نظرة النحويين والبلاغيين الى النوع الأول من التقديم كما بينا ، الا أنه يجب أن نتنبه إلى أن البلاغيين ينظرون فى المقام الأول إلى ما يفيده تقديم اللفظ على غيره من الناحية الفنية (الذوق والمعنى) . أما النحويون فيهتمون أولا بالناحية الإعرابية للفظ المقدم وبناء الجملة وترتيبها ، ولا مانع عندهم من الاهتمام بعـد ذلك بالمعنى ، ويدلنا على ذلك ما ذكره سيبويه وهو يتحدث عن تقديم المفعول حيث قال : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله

---

(١١) هو السيد شريف صاحب حاشية على شرح المطول ينظـر حاشيته بهامش المطول ص ٨٣ .

(١٢) د/عبد القادر حسين اثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٥٩ ط دار نهضة مصر سنة ١٩٧٥ م .

الى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدا . فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع فى « ذهب » وشغلت « ضرب » به كما شغلت به « ذهب » وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل ، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول ، وذلك قولك : ضرب زيدا عبد الله ، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخرا فى اللفظ . فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما وهو عربى جيد كثير ، كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم (١٣) » ا هـ

ويؤكد لنا هذا ما قاله عبد القاهر عن سيبويه ، حيث بين أن سيبويه يرى فى تقديم المفعول ورفعه بالابتداء وبناء الفعل الذى كان ناصبا له عليه تنبيها له .

يقول عبد القاهر وهو يتحدث عما يفيده التقديم من تنبيه :

« وهذا الذى قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب (١٤) فى المفعول إذا قدم فرفع بالابتداء ، وبنى الفعل الناصب كان له عليه ، وعدى الى ضميره فشغل به كقولنا فى « ضربت عبد الله » عبد الله ضربته ».

---

(١٣) الكتاب ١/٣٤ هارون .
(١٤) يقصد سيبويه .

فقال : وانما قلت : عبد الله فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء (١٥) » اهـ

وهذا الذى ذكرناه وان كان يبين لنا اتفاق النحويين والبلاغيين فى نظرتهم الى هذا النوع من التقديم وهو الذى على نية التأخير حيث تحتفظ الكلمة معه برتبتها كما أشرت الا أنه يجب ان نعرف أن هناك اختلافا بينهما فى نظرة كل منهما الى التراكيب بصفة عامة ويوضح لنا ذلك ما ذكره بهاء الدين السبكى فى كتابه «عروس الأفراح» حيث بين الصلة القائمة بين علم النحو وعلم المعانى ، وما يختلف فيه كل منهما عن الآخر ، وما مهمة النحوى والبلاغى فى البحث عن التراكيب ؟

يقول : « أى فائدة لعلم المعانى ، فإن المفردات والمركبات علمت بالعلوم الثلاثة ، وعلم المعانى غالبه من علم النحو » كلا إن غاية النحوى أن ينزل إلى المفردات على ما وضعت له ويركبها عليها ، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما تتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تتناهى ، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعانى ، والنحوى وإن ذكرها فهو على وجه اجمالى يتصرف فيه البيانى تصرفا خاصا لا يصل اليه النحوى (١٦) » اهـ

ويعلق أحد الباحثين على كلام السبكى هذا فيقول :

(١٥) دلائل الاعجاز ص ١٠١ وينظر الكتاب لسيبويه ١/٨١ تحقيق الاستاذ هارون .

(١٦) عروس الافراح فى شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكى ١/٥٢ ضمن شروح التلخيص ـ ط الحلبى ١٩٣٧ م .

« وهذا الفهم من السبكى لفائدة علم المعـــانى ومقاصده وغاياته يوجه به الى الصلة بين علم النحو والبلاغة ، والى أن النحوى يهتم بالمفردات والتراكيب على ما وضعت له فى الواقع ، أى حقيقة المفردات والتراكيب ، أما علم المعـــانى ، فيهتم بأسرار التراكيب الذى لا ينهض به علم النحو ، واذا ذكرها النحوى فهى مجملة ، وهذا الذى يشير اليه الســـبكى واضح عندما ننظر مثلا فى كتاب سيبويه فى باب تقديم المبتدأ ، فيذكر أن ذلك للاهتمام ، أما البلاغى فيوجه هـــذا الاهتمام الى حالى المتكلم أو المخاطب والمستمع ويتحدث عن مقام المسند اليه أو المســـند فى حالة التقـــــــديم أو التأخير (١٧) » ا هـ

ويتفق ابن كمال باشا مع السبكى فى اظهار نظــــرة النحويين والبلاغيين الى التراكيب فقد بين فى احدى رسائله هذه الفروق الواضحة بين نظرة كل منهما الى التراكيب بصفة عامة على الرغم من اشتراكهما فى البحث عنها فقال :

« ويشارك النحوى فى البحث عن المركبـــات ، إلا أن النحوى يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحـــــة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب المعانى يبحث عنها من جهة حسن النظـــم المعبر عنه بالفصاحة فى التركيب وقبحـــــه ، ومرجع تلك الفصاحة الى الخلو عن التعقيد ، فيما يبحث عنه فى علـــم النحو من جهة الصحة والفساد ، ويبحث عنه فى علم المعانى

---

(١٧) الصورة البلاغية عند بهاء الدين الســـبكى ص ٩٨ ـ ٩٩ د/محمد بركات حمدى أبو على ـ نشر دار الفكر ـ عمان ـ الاردن ١٤٠٣هـ ١٩٨٣ م .

من جهة الحسن والقبح ، وهذا يعنى كون علم المعانى تمام علم النحو ، ومن وهم أنه مجرد دعوى فقد وهم (١٨) » اهـ .

وقد علق محقق هذه الرسالة على ما ذكره ابن كمال باشا فقال :

« ابن كمال فى رسالته هذه تناول هذا الموضوع ، وكان وسطا ، جمع بين منهج الجرجانى فى أن الكلمة لا تروقك ولا تعجبك الا فى النظم ، ولكنه خالف الجرجانى ، لأنه بين مدى مشاركة علم المعانى لعلم النحو (١٩) » اهـ

ثم ذكر المحقق بعد ذلك نص ابن كمال باشا السابق وبين موقفه من هذه القضية فقال :

« وهو فى هذا - أى ابن كمال باشا - متفق مع الجرجانى ويحذو حذوه فى أن النحو والمعانى متعانقان ، وكلاهما يبحث عنهما فى النظم ، إلا أنه حدد أن الصحة والفساد من شـأن النحو ، والجمال والحسن من شأن المعانى ، فهو يقصد أن النظم الصحيح يشترك فى البحث عنه صاحب المعانى والنحوى ، ولكنه جعل لصاحب المعانى مهمة خاصة دون النحوى ، وهى البحث عن الناحية الفنية والابداع فى التركيب (٢٠) » اهـ

---

(١٨) رسالة فى بيان ما اذا كان صاحب علم المعانى يشـارك النغوى فى البحث عن مفردات الالفاظ لابن كمال باشا - دراسة وتحقيق د . محمد حسين أبو الفتوح ص ١٩٩ من مجلة الدارة العدد الثالث - السنة الخامسة عشرة - ربيع الاخر - جمادى الاخرة ١٤١٠هـ .
(١٩) المرجع السابق ص ١٩٤ .
(٢٠) السابق نفسه .

ثم قال المحقق :

« وبهذا نعلم أنه قد يكون نظم أفضل من نظم فى المعنى، وهذا ليس من عمل النحوى المشتهر بيننا الآن فى عصرنا بعد السكاكى وغيره من علماء النحو المتأخرين (٢١) » .

---

(٢١) السابق نفسه .

التقـــديم من الوجهة النحوية

رأينا فيما سبق أن نظرة البلاغيين الى التقديم تختلف عن نظرة النحويين اليه فلقد بنى النحويون نظرتهم الى التقديم على أساس احتفاظ الكلمة معه برتبتها وبما كان لهـــا من إعراب وهى مؤخرة ، ولذا وجدنا الخليل يستقبح أن نقـول فى : « زيد قائم » « قائم زيد » من غير أن نجعل « قائم » خبراً مقدماً ، فالتقديم فى نظره إذن يجب فيه أن تحتفظ الكلمـــة برتبتها وبما كان لها من حكم إعرابى قبله .

يقول سيبويه مبينا رأى الخليل فى ذلك : « وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك اذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول : ضرب زيدا عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحد أن يكون مقدما ويكون زيد مؤخرا ، وكذلك هذ الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما ، وهذا عربى جيد ، وذلك قولك : تميمى أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، ورجـــــل عبد الله ، وخـز صفتك (٢٢) » ا هـ

كما وجدنا ابن هشام ـ بناء على هذا ـ يعتبر الأساس فى حكمنا على الجملة من حيث كونها اسمية أو فعلية هـــو تصدرها بالمسند أو المسند إليه ، ولا عبرة عنده بما يتقـــدم عليهما من الحروف ، لكن العبرة عنده بما هو صدر فى الاصل ، ولذا فهو يحكم على قولنا : كيف جاء زيد وما يماثلها بأنه

(٢٢) الكتاب لسيبويه ١٢٧/٢ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .

جملة فعلية على الرغم من تقدم الاستفهام ، وكذلك يعتبر الجملة فى قوله تعالى : « ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون » (٢٣) وفى قوله تعالى : (خشعا أبصارهم يخرجون) (٢٤) فعلية ، ويعلل ذلك بأن الأسماء المقدمة فى نية التأخير .

يقول ابن هشام : « مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند اليه ، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ، فالجملة فى نحو : أقائم الزيدان ، وأزيد أخوك ، ولعل أباك منطلق ، وما زيد قائما ، اسمية ، ومن نحو: أقائم زيد،وإن قام زيد ، وقد قام زيد ، وهلا قمت ، فعلية .

والمعتبر أيضا ما هو صدر فى الأصل ، فالجملة من نحو : كيف جاء زيد ، ومن نحو : (فأى آيات الله تنكرون) (٢٥) ، ومن نحو (ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون) (٢٦) ، و (خشعا أبصارهم يخرجون) (٢٧) فعلية ، لأن هذه الأسماء فى نية التأخير ، وكذا الجملة فى نحو : يا عبد الله ، (وإن أحد من المشركين استجارك) (٢٨) ، (والأنعام خلقها) (٢٩) ، (والليل اذا يغشى) (٣٠) ، لأن صدورها فى الأصل أفعال ، والتقدير : أدعو زيدا ، وان استجارك أحد ، وخلق الأنعام ، وأقسم والليل (٣١) » ا هـ

---

(٢٣) البقرة / ٨٧ .
(٢٤) القمر / ٧ .
(٢٥) غافر / ٨١ .
(٢٦) البقرة / ٨٧ .
(٢٧) القمر / ٧ .
(٢٨) التوبة / ٦ .
(٢٩) النحل / ٥ .
(٣٠) الليل / ١ .
(٣١) مغنى اللبيب بحاشية الامير لابن هشام ٢/٤٣ .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن أحد البلاغيين المعاصرين قد علق على كلام الخليل السابق ، فبين أن التقديم عنده يكون على نية التأخير ، وهو النوع الأول من النوعين اللذين قسم عبد القاهر اليهما التقديم كما عرفناه ، كما بين أن ذلك ـ أى التقديم على نية التأخير ـ شرط لحسن التقديم عند الخليل وبدونه يكون الكلام قبيحا ٠

يقول : فالتقديم عند الخليل يكون على نية التـــأخير ، ويبقى على حكمه الذى كان عليه قبل أن يقدم ، فتقديم الخبر فى « زيد قائم » يظل خبرا إذا قلنا : « قائم زيد » ، وتقـــديم المفعول فى « ضرب عمرو زيدا » يبقى على حـــاله مفعـــولا اذا قلنا : « ضرب زيدا عمرو » وهذا هو الشرط لحسن التقديم عند الخليل ، وبدون مراعاة هذا الشرط يصبح الكلام قبيحا ، لأنه إما أن يؤدى إلى لبس كما فى تقديم المفعول حين يصبح فاعلا ، أو يؤدى إلى المحال كما فى تقديم الخبر حيث يخبر عن النكرة بالمعرفة (٣٣) » أ هـ

وقد بين هذه النظرة الى التقديم عند النحويين أحـــــد الباحثين النحويين المرموقين وعاب على النحاة اقتصـــــار نظرتهم فى التقديم على المحـــــافظة على ترتيب الجملة وأركانها ٠

يقول الدكتور السيد رزق الطويل مناديا بربط الدراسات

---

(٣٢) هو الاستاذ الدكتور عبد القادر حسين فى كتابه اثر النحاة فى البحث البلاغى ٠

(٣٣) اثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٥٨ د/عبد القادر حسين ط دار نهضة مصر ١٩٧٥ م ٠

النحوية بالدراسات البلاغية مستشهداً على ذلك بموضـوع التقديم والتأخير :

« وموضوع آخر وهو التقديم والتـأخير ، وهو من أبرز الموضوعات التى أكثر النحاة فيها القول ، واحتدم فيهـا الخلاف وتحكمت فيهم مقاييس صناعية بحتة ، وما من باب من أبواب النحو ــ غير القليل منها ــ إلا نرى فيها لوناً من التقديم والتأخير ، تقديم الفعل على الفاعل مثل ضرب محمد ، وعكسه مثل محمد ضرب . لا يعنى النحاة هنا أكثر من أن يحافظوا على وجود نوعين من الجملة فى النحو ، وأن الأولى فعلية ، لتقدم الفعل ، والثانية اسمية ، لأنها بدئت بالاسم مع أن مضمون الجملتين واحد ، ومحمد هو هو الفاعـل فى الجملتين ، تقدم أو تأخر ، لكن الرسوم التقليدية للنحـاة تشغلهم كثيراً ، اذ لابد أن يتصرفوا فى هذا الأمر الخطير عندهم ، ولا يصح للفاعل أن يتقدم على الفعل بحال ، وإذا تقدم لا يصح أن يكون فاعلا ، بل هو مبتدأ .

هى اذن قضية صناعية بحتة .

على أن الذى تغير شىء واحد لم يبحثه النحاة ، وتركوه للبلاغيين ، وكان الأولى بهم أن يبحثوه ، فذلك خير للغـة وبنائها من ترف الصناعة .

وهذا التغير انما هو فى هدف المتكلم فى الجملتين .

ففى الجملة الأولى يريد المتكلم أن ينسب فعـلا لفاعله فحسب .

وفى الجملة الثانية يعول المتكلم على شخصية الفاعل ناسبا الفعل إليها .

ففى حالة التقديم تعلق الاهتمام بشخصية الفاعل ، وفى حالة النسق الطبيعى كان هدف المتكلم مجرد الإخبار بمضمون الجملة (٣٤) » ا هـ

وأرى أن ما نسبه الأستاذ الدكتور هنا الى النحويين من صب جل اهتمامهم الى المحافظة على الجملة وأركانها وترتيبها حال التقديم والتأخير - وهذا ما أثبته فيما سبق - حق ، الا أنى أقرر أن النحويين لم يتركوا جانب المعنى عند التقديم للبلاغيين نهائيا ، حقيقة البلاغيون اهتموا بالتقديم أكثر من اهتمام النحويين به من ناحية ما يؤديه من فوائد ، غير أن النحويين على الرغم من اهتمامهم فى المقام الأول كما بينت بالناحية الإعرابية وبالنسق المعروف للجملة ، إلا أنهم إذا رأوا أن التقديم لا يخل بالإعراب وسوف يفيد فى تقوية المعنى لم يمنعوه .

لذلك وجدنا سيبويه يعلل لتقديم المفعول على الفاعل فيقول : كأنهم انما يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم (٣٥) » ا هـ

ويذكر فى مواضع أخرى مثل ما ذكره هنا ، فيقول فى باب كان وأخواتها :

---

(٣٤) الخلاف بين النحويين ص ٦٣٣ - ٦٣٤ د/السيد رزق الطويل نشر المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .

(٣٥) الكتاب لسيبويه ١/٣٤ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .

« والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفا أو اسما فى العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت فى باب الفاعل والمفعول (٣٦) » اهـ .

ويقول فى باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل ، قدم أو أخر « وإن قدمت الاسم فهو عربى جيد ، كما كان ذلك عربيا جيدا ، وذلك قولك : زيدا ضربت ، والاهتمام والعناية هنا فى التقديم والتأخير سواء مثله فى ضرب زيد عمرا ، وضرب عمرا زيد (٣٧) » اهـ

ويقول فى باب إن وأخواتها : « واعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا مثله فى باب كان ، ومثل ذلك قولك : إن أسدا فى الطريق رابضا ، وإن بالطريق أسدا رابض (٣٨) » اهـ

وقد فطن أحد الباحثين الى هذه اللفتة البلاغية فى كلام سيبويه فقال وهو يتحدث عن صلة العلوم العربية بعضها فى القرون الخمسة الأولى وعن صلة النحو بعلم المعانى . « كانت علوم العربية فى أول الأمر فى القرون الخمسة الأولى وحدة شاملة بلا تحديد أو تمييز ، وكتب المتقدمين من علماء العربية خير شاهد على ذلك ، ففيها تجاوزت مسائل علوم العربية ، واختلط بعضها ببعض ، فنرى سيبويه فى صدر كتابه يحدثنا عن التقديم والتأخير بكلام ، يعد هو العمدة ، وربما كان هو أول من طرق سر هذا اللون البلاغى بين العلماء ،

(٣٦) الكتاب ١/٥٦ .
(٣٦) الكتاب ١/٨٠ - ٨١ .
(٣٨) الكتاب ١٤٣/٢ .

نراه يوجه النظر الى سر بلاغى مهم تلقفه علماء النحو والبلاغة وناقشوه ، فأثرى بهذه اللفتة الطيبة كثيرا من المباحث البلاغية (٣٩) » ا هـ

ومما هو جدير بالذكر هنا أن عبد القاهر الجرجانى علق على ما علل به سيبويه لتقديم المفعول على الفاعل فقال :

« وقال النحويون : إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس فى فعل ما أن يقع بانسان ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يعلم من حالهم فى حال الخارجى يخرج ، فيعيث ويفسد ، ويكثر به الأذى ، انهم يريدون قتله ، ولا يبالون من كان القتل منه ، ولا يعنيهم منه شىء ، فاذا قتل وأراد مريد الاخبار بذلك ، فانه يقدم ذكر الخارجى ، فيقول : قتل الخارجى زيد ، ولا يقول قتل زيد الخارجى ، لأنه يعلم أن ليس الناس فى أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى ، وفائدة ، فيعنيهم ذكره ويهمهم ، ويتصل بمسرتهم ، ويعلم من حالهم أن الذى هم متوقعون له ، ومتطلعون اليه متى يكون وقوع الفعل بالخارجى المفسد ، وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه ٠

---

(٣٩) رسالة فى بيان ما اذا كان صاحب علم المعانى يشارك اللغوى فى البحث عن مفردات الالفاظ لابن كمال باشا — دراسة وتحقيق د/محمد حسين أبو الفتوح — بحث منشور بمجلة الدارة ص ١٩٢ — العدد الثالث — السنة الخامسة عشرة — ربيع الاخر — جمادى الاولى — جمادى الاخرة ١٤١٠ هـ ٠

ثم قالو : فان كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أنه يقتل فقتل رجلا ، وأراد المخبر أن يخبر بذلك ، فانه يقـــدم ذكر القاتل فيقول : قتل زيد رجلا ، ذاك لأن الذى يعنيه ويعنى الناس من شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه وبعده كان من الظن (٤٧) ا هـ

---

(٤٠) دلائل الاعجاز - ص ٨٤ - ٨٥ .

رأى عبد القاهر فى نظرة النحويين الى التقديم والرد عليـــه

اذا كان النحويون كما رأينا قد اكتفوا بهذا التعليل لما كان مقدما على غيره ، فان البلاغيين أضافوا تعليلا آخر الى ما علل به النحويون (وهو العناية والاهتمام) • لذلك وجدنا الامام عبد القاهر يعلق على ما ذكره من كلام النحويين فيما ســبق ويبين أن تعليلهم للتقديم بالعناية والاهتمام ليس كافيا ، بل يجب أن يعلل أيضا لم كانت هذه العنـــــاية وهـــذا الاهتمام ؟

يقول : « وقد وقع فى ظنون الناس أنه يكفى أن يقال : إنه قدم للعناية ، ولأن ذكره أهم ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ولم كان أهم ؟ ولتخيلهم ذلك قد صغر امر التقديم والتأخير فى نفوسهم ، وهونوا الخطب فيه ، حتى انك لترى أكثرهم ، يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف •• ولم نر ظنا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه (٤١) » اهـ

وبهذا نرى أن عبد القاهر لم يكتف بما أضافه الى تعليل سيبويه ، بل عاب عليه أيضا اقتصاره على هذا التعليل • ويعرض عبد القاهر فى موضع آخر بالنحويين ويعيب عليهم أن يجعلوا التقديم فى بعض الأحيان لفائدة ، وفى بعضها الآخر للتصرف فى اللفظ من غير معنى ، لأن النحويين كما هو معلوم يجعلون التقديم أحيانا من باب التوسع أو الضرورة •

---

(٤١) دلائل الاعجاز ص ٨٥ •

وعلى هذا الأساس نفى عبد القاهر أن يقسم التقديم الى مفيد فى بعض الكلام ، وغير مفيد فى بعضه ، وبين أنه متى ثبت فى تقديم المفعول مثلا على الفعل فى كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تحصل مع التأخير ، لو أخر وظل فى مكانه الطبعى من الجملة ، فقد وجب أن تكون تلك قضية فى كل شىء وكل حال .

ويدلل عبد القاهر على ما رآه بمسائل لا يمكن فيها لأحد – كما يقول – أن يدعى أن التقديم فيها وعدمه سواء ، لأن المعنى فى حال التقديم غيره عند عدم التقديم ومثل لذلك بالاستفهام بالهمزة فى حال تقديم الفعل أو تأخيره فى مثل قولهم : أفعلت ؟ ، أو « أنت فعلت ؟ لأن البدء بالفعل كما فى المثال الأول يعنى أن الشك فى الفعل نفسه ، والغرض من الاستفهام آنذاك هو أن يعلم السائل وجود هذا الفعل من عدمه .

أما فى المثال الثانى ، وهو الذى يبدأ فيه السائل بالاسم وهو الضمير « أنت » فان الشك يكون فى الفاعل من هو ؟ .

يقول عبد القاهر : « واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر فى تقديم الشىء وتأخيره قسمين ، فيجعل مفيدا فى بعض الكلام وغير مفيد فى بعضه . وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لها قوافيه ولذاك سجعه . ذلك لأن من البعيد أن يكون فى جملة النظم ما يدل تارة ، ولا يدل أخرى . فمتى ثبت فى تقديم المفعول مثلا على الفعل فى كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخر ، فقد وجب أن تكون تلك قضية

فى كل شئ وكل حال . ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء ، أن يدعى أنه كذلك فى عموم الأحوال ، فأما أن يجعله بين بين ، فيزعم أنه للفائدة فى بعضها وللتصرف فى اللفظ من غير معنى فى بعض ، فممـــا ينبغى أن يرغب عن القول به .

وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمــه . ومن ابين شىء فى ذلك الاستفهام بالهمزة فان موضـــع الكلام على انك اذا قلت : أفعلت ؟ فبدأت بالفعل ، كان الشك فى الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجـــوده ، وإذا قلت : أأنت فعلت ، فبدأت بالاسم كان الشك فى الفاعل من هو ؟ وكان التردد فيه (٤٢) ا هـ .

ولا شك أن التقديم فى هذين المثالين اللذين ذكرهمـــا عبد القاهر له ميزة غير العناية والاهتمام ، وقد تنبه النحاة قبل القاهر إلى ذلك .

فها هو ذا المبرد يبين لنا الفرق بين عبارتين قدم فيهما الفعل على الاسم مرة ، ومرة أخرى قدم الاسم على الفعل ، فاختلف المعنى تبعا لذلك .

يقول فيما نقله عنه الزجاجى : « الفرق بين ضربت زيدا ، وزيد ضربته ، أنك اذا قلت : ضربت زيدا ، فانما أردت أن

---

(٤٢) دلائل الاعجاز ص ٨٦ ـ ٨٧ .

تخبر عن نفسك ، وتثبت أين وقع فعلك ، واذا قلت : زيد ضربته ، فأنما أردت أن تخبر عن زيد (٤٣) » ا هـ

وها هو ذا ابن الخباز أيضا يدرك ما يؤديه تقديم أحد اللفظين على الآخر من معنى فى قولنا : زيد أخوك ، وأخوك زيد ، فيبين أن تقديم « زيد » فى قولنا : زيد أخوك ، تعريف للقرابة ، وأنه لا ينفى أن يكون لزيد أخ آخر غيره ٠

أما اذا قلنا : « أخوك زيد ، فقدمنا « أخوك » على « زيد » كان ذلك تعريفا للاسم ونفيا لأن يكون له أخ غيره ٠

يقول : ان قلت : ما الفرق بين « زيد أخوك » و « أخوك زيد » ؟

قلت : من وجهين : أحدهما أن « زيد أخوك » تعـــريف للقرابة و « أخوك زيد » تعريف للاسم ٠

والثانى : أن «زيد أخوك» لا ينفى أن يكون له أخ غيره ، لأنك أخبرت بالعام عن الخاص ٠ و « أخوك زيد » ينفى أن يكون له أخ غيره ، لأنك أخبرت بالخاص عن العام (٤٤) » ا هـ

لكن ما يجب أن تتنبه اليه هنا هو أن التقديم فيما ذكره المبرد وابن الخباز خرج بالكلمة عن موقعهـــا الإعرابى فى

---

(٤٣) الايضاح فى علل النحو للزجاجى ص ١٣٦ ـ ١٣٧ تحقيق د / مازن المبارك ـ ط دار النفائس ـ بيروت ٠

(٤٤) الاشباه والنظائر ٢/١٢٢ ـ تحقيق طه عبد الرءوف سعد ـ ط شركة الطباعة الفنية ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م ٠

الجملة حيث تحولت الجملة فيما مثل به المبرد من جملة فعلية الى جملة اسمية ، وحيث تحول الاسم فيما مثل به ابن الخباز من مبتدأ الى خبر .

والنحويون كما ذكرت قبل ذلك لا يعتبرون ذلك من أنواع التقديم ، لأن التقديم الذى يعنيه هؤلاء النحاة هو الذى تحتفظ الكلمة معه بموقعها الاعرابى الذى كان لها قبله وهو الذى سماه عبد القاهر وغيره من البلاغيين بأنه تقديم على نية التأخير .

وقد أكد هذه النقطة من النحويين عصام الدين الاسفراييني فى كتابه شرح الفريد وهو يتحدث عن الحروف المشبهة بالفعل ، فبين أن المبتدأ هو الجزء الأول من الجملة الاسمية وحقه التقديم وإن تأخر .

يقول : وما يدخل على جملة اسمية ما يكون جزؤها الأول أى ما يكون من حقه التقديم اسما مثل « زيد قائم » و « قائم أبوه زيد » ، وان تأخر لكن حقه التقديم ، لكونه مبتدأ (٤٥) اهـ

كما أكد ذلك الشيخ خالد الأزهرى ، وهو يفند رأيا للزمخشرى فى الفصل بين المضاف والمضاف اليه ، حيث خطأ الزمخشرى ابن عامر فى قراءة « وكذلك زين لكثير من المشركين

---

(٤٥) شرح الفريد لعصام الدين الاسفراييني ص ٢٤٧ ـ تحقيق ياسين حسين ـ نشر المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ـ ط أولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

قتل أولادهم شركائهم (٤٦) » بنصب أولادهم وخفض شركائهم .

فيذكر الشيخ خالد أن هذه القراءة على الرغم من انفصل فيها بين المضاف اليه والمضاف ، الا أنه يحسن ذلك ثلاثة أمور :

الأول : كون الفاصل فضله ، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به .

الثانى : كونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف .

الثالث : كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية (٤٧) . فهو كما نرى يجعل اللفظ المتقدم محتفظا برتبته ، فالمضاف وإن قدم ، الا أن ذلك على نية التأخير . وقد رأينا ما ذكره الخليل وسيبويه فى ذلك فيما سبق .

ولعلنا بعد ذلك وبعد ما رأيناه من الامام عبد القاهر فيما نسبه الى النحويين ندرك بوضوح هذا التعريض ، بل والاتهام الصريح الذى وجهه اليهم فى نظرتهم الى التقديم — ويؤكد لنا ذلك ما ذكره الأستاذ الدكتور عبد الفتاح لاشين وهو يتحدث عن التقديم فى نظر القدماء حيث قال : « لاحظ عبد القاهر ، أن النحويين لا يتغلغلون إلى معرفة دقائق الكلام والفروق بين التراكيب ، ووجوه الاختلاف بينها ، سواء فى

(٤٦) الانعام / ١٣٧ .
(٤٧) ينظر شرح التصريح للشيخ خالد الازهرى ٥٧/٢ .

التقديم والتأخير ـ أو في الحذف والتكرار ، أو في الاضمار والاظهار ، أو في الفصل والوصل ، او غير ذلك من صور التراكيب (٤٨) » اهـ

والحقيقة أن هذا الاتهام ليس في موضعه ، لأن النحويين لم يهملوا أمر التقديم كما ادعى الامام عبد القاهر ، لكنهم كما بينت ينظرون اليه من زاوية ربما تختلف عن هذه الزاوية التي ينظر منها البلاغيون الى التقديم ، وأقول هنا ربما ، لأن النحويين وإن كان يعنيهم ـ كما ذكرت ـ احتفاظ الكلمة بموقفها الاعرابي حين تقديمها لتظل الجملة على ترتيبها ، الا أنهم لم يهملوا جانب المعنى نهائيا ، وانما قد يستحسنون تقديم كلمة على غيرها بسبب ما يؤديه هذا التقديم من معنى لا يكونه مع غيره ، والدليل على ذلك ما ذكره سيبويه وهو يتحدث عن « أم » اذا كان الكلام بها بمنزلة « أيهما وأيهم » حيث بين أن تقديم الاسم حال ارادة هذا المعنى ، أحسن ، كما في قوله : أزيدا لقيت أم بشرا .

وقد علل سيبويه لتقديم الاسم هنا بما يعلل به البلاغيون عادة في مثل هذه الحالة ، على الرغم من أنه لم يخرج باستحسانه التقديم هنا عما رآه النحويون ، ونظروا به الى التقديم وهو احتفاظ الكلمة بحالتها الاعرابية حال تقديمها وسوف أعرض هنا ما قاله سيبويه ليكون شاهدا على ما أقول :

---

(٤٨) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ص ١٤٠ د/عبد الفتاح لاشين ـ ط دار الجيل ـ القاهرة ١٩٨٠ م نشر دار المريخ ـ الرياض ـ السعودية .

يقول سيبويه : « هذا باب « أم » اذا كان الكلام بها بمنزلة « أيهما وأيهم » وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ، وأزيدا لقيت أم بشرا ؟ فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما ، لأنك اذا قلت : أيهما عندك ، وأيهما لقيت ، فأنت مدع أن المسؤول قد لقي أحدهما ، أو أن عنده احدهما ، الا ان علمك قد استوى منهما لا تدرى أيهما هو .

ثم قال بعد ذلك .. : « واعلم أنك اذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ، لأنك لا تسأله عن اللقى ، وانما تسأله عن أحد الاسمين ، لا تدرى أيهما هو ، فبدأت بالاسم ، لأنك تقصد قصد أن يبين لك أى الاسمين فى هذا الحال ، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول ، فصار الذى لا تسأل عنه بينهما .

ولو قلت : ألقيت زيدا أم عمرا ؟ كان جائزا حسنا ، أو قلت : أعندك زيد أم عمرو ، كان كذلك .

وانما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ، ولم يجز للآخر الا أن يكون مؤخرا ، لأنه قصد قصد أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبدأ به مع القصة التى لا يسأل عنها ، لأنه انما يسأل عن أحدهما من أجلها ، فانما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ثم يعدله بالثانى (٤٩) اهـ

ولو نظرنا الى النحويين غير سيبويه سنجد أن كثيرا

---

(٤٩) الكتاب ٣/١٦٩ - ١٧٠ - تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .

منهم قد حظى باب التقديم والتأخير منهم بعناية فائقة كابن جنى الذى عقد فى كتابه الخصائص فصلا خاصا للتقديم (٥٠) وكذا ابن عصفور الذى خص التقديم بالحديث فى كتابه ضرائر الشعر (٥١) .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن أحد البلاغيين المعاصرين (٥٢) قد أدرك هذا التجنى من جانب الامام عبد القاهر على النحاة فعلق على كلام عبد القاهر وأنصف النحاة وبين أن أمر التقديم لم يكن صغيرا ولم يكن هينا فى نظرهم كما ادعى الإمام عبد القاهر . ويهمنا أن نذكر هنا ما قاله هذا الباحث المنصف لتتضح الحقيقة أمامنا :

يقول وهو يتحدث عن التقديم عند ابن جنى وعن مدى اهتمامه به بعد أن ساق أمثلة تؤكد ذلك :

« كل ذلك يدلنا على أن أمر التقديم والتأخير عند ابن جنى لم يكن صغيرا ، وخطبه لم يكن هينا ، وان تتبع مواضعه ليس ضربا من التكلف ، كما زعم عبد القاهر ، حين أزرى على النحاة فى معالجتهم أمر التقديم ، وبدلا من أن نجد عبد القاهر يدافع عن هذا الاتجاه الذى اتخذه النحاة وخاصة ابن جنى ، ازاء تفسيرهم لتقديم المفعول به ، راح ينتقد مسلكهم ، ويبخس جهدهم ، متهما اياهم بأنهم لا يتغلغلون الى معرفة

---

(٥٠) ينظر الخصائص ٢/٣٨٢ — تحقيق الاستاذ محمد على النجار — ط بيروت .

(٥١) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩١ — تحقيق السيد ابراهيم محمد — ط دار الاندلس — بيروت .

(٥٢) هو الاستاذ الدكتور عبد القادر حسين .

دقائق الكلام ، سواء فى التقديم والتــأخير أو الحــذف والتكرار ، أو الاظهار والاضمار ، أو الفصل والوصـــل ، ولا يغوصون الى ادراك أنواع الفروق والوجوه ، فى الوقت الذى نرى فيه ابن جنى يبرز التقديم فى صوره المختلفــة ، ودرجاته المتفاوتة (٥٣) ٠ أ هـ

كما نرى باحثا آخر وعالما من علماء البلاغة المعاصرين يؤكد لنا هذا المعنى ، فينفى أن تكون الدراسات المتقدمة على عبد القاهر فى التقديم ، ما عدا ما ذكره سيبويه فى كتابه ، ينفى أن تكون أصلا لبحث التقديم عند الجرجانى ، ثم يبين أن ما قاله سيبويه فى التقديم يعد هو الأصل لبحث التقديم عند الجرجانى ٠

يقول صاحب هذا الرأى — وهو الدكتور محمد أبو موسى بعد أن تحدث عن التقديم عند ابن قتيبة والباقلانى : « ولا نستطيع أن ندعى أن شيئا من هذه الدراسات كان أصلا لبحث التقديم عند الجرجانى ، لاختلاف المنزع والأسلوب فى كل منهما ٠ إذن فما أصل هذا البحث ؟ ٠ قد أشار الجرجانى إلى صاحب الكتاب ، والى ما قاله فى التقديم ، من أنهم يقدمون الذى بيانه أهم وهم بشأنه أعنى ، وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم ، ثم ذكر عبد القاهر ما قالوه فى قتل الخارجى فلان ، وقتل فلان الخارجى ، وتحديدهم للمقام الذى يقتضى كل صورة من هاتين الصورتين ، وعلق على ذلك بقوله : وهذا جيد بالغ ، ثم إنه ينبغى أن يعرف فى كل شىء قدم فى موضع

---

(٥٣) أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٣٠٦ د/عبد القادر حسين — ط دار نهضة مصر ٠

من الكلام مثل هذا المعنى ، ويفسر وجه العناية فيه هـــذا التفسير ".

وحين نسترسل فى قراءة كتاب سيبويه نجد دراسات أخرى فى التقديم تزيد على ما نقله عنه الجرجانى فى هذا الوطن ، بل قد تكون أصلا لكل ما ذكره الجرجانى فى هذا الباب (٥٤) ٠ اهـ

ولذا نذهب بعيدا وأمامنا السكاكى وهو أحد علمـــاء البلاغة المعروفين يبين أن التقديم يكون للعناية والاهتمام ـ وهو ما قاله سيبويه قبله وقبل البلاغيين بصفة عامة ـ كما يبين السكاكى أن العناية بتقديم ما يقـــدم والاهتمام به نوعان :

النوع الأول : وهو أن يكون موضع اللفظ فى الأصـــل هو التقـــديم كالمبتدأ بالنســـبة للخبر وكالفاعل بالنسبة للمفعول ٠

والثانى : أن تكون العناية لكون اللفظ المقدم فى نظـر المتكلم أهم من غيره فى الذكر ٠

ويستدل السكاكى على ذلك بأمثلة كثيرة ، لم يخـــرج فيها عما ذكره النحاة فى التقديم ٠

---

(٥٤) البلاغة القرآنية فى تفســـير الزمخشرى ص ١٠٠ ـ ١٠١ د/محمد أبو موسى ٠

يقول وهو يتكلم عن التقديم والتأخير في الفعل :

« والحالة المقتضية للنوع الثالث (٥٥) » هي كون العناية بما يقدم أتم وإيراده في الذكر أهم ، والعناية التامه بتقديم ما يقدم والاهتمام بشأنه نوعان :

أحدهما : أن يكون أصل الكلام في ذلك هو التقديم ، ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو الى العدول عنه ، كالمبتـــدأ المعروف ، فإن أصله التقديم على الخبر نحو . زيد عارف ، وكذى الحال المعرف فأصله التقديم على الحال ، نحو : جاء زيد راكبا ، وكالعامل فأصله التقدم على معموله ، نحو : عرف زيد عمرا ، وكان زيد عارفا ، وإن زيدا عارف ، ومن زيد وغلام عمرو ، وكالفاعل فأصله التقدم على المفعولات ، وما يشبهها من الحال والتمييز نحو : ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا تأديبا له ... وكالذى يكون في حكم المبتدأ من مفعول باب . أعطيت وكسوت نحو : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت عمرا جبة ، فزيد عاط وعمرو مكتس ، فحقهما التقدم على غيرهما ، وكالمفعول المتعـــدى إليه بغير واسطة فأصله التقدم على المتعدى إليه بوساطة ، نحو : ضربت الجاني بالسوط ، وكالتوابع فأصلها أن تذكر مع المتبوع فلا يقدم عليها غيرها نحو : جاء زيد الطويل راكبا ، وعرفت أنا زيدا ، وكذا عرفت أنا وفلان زيدا ، وغير ذلك مما تعرف له في علم النحو موضع من الكلام بوصف الأصـــالة بالاطلاق .

---

(٥٥) يقصد أن يقع الفعل بين الفعل وبين ما يتصل به نحـــو : عرف زيد عمرا . ينظر مفتاح العلوم ص ٢٢١ للسكاكي .

وثانيهما : أن تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه، لكونه فى نفسه نصب عينك ، وأن التفات الخاطر إليه فى التزايد ، كما تجدك إذا وارى قناع الهجر وجه من روحك فى خدمته ، وقيل لك : ما الذى تتمنى ؟ تقول : وجه الحبيب أتمنى . فتقدم ، أو كما تجدك اذا قال أحد : عرفت شركاء الله ، يتف شعرك فزعا ، وتقول : لله شركاء ؟ وعليه قوله تعالى : « وجعلوا لله شركاء » (٥٦) ، أو لعارض يورثه ذلك ، كما إذا أخذت فى الحديث ، وتوهمت لقرائن الأحوال ، من أنت معه فى الحديث ملتفت الخاطر الى معنى ينتظـــر من مساقك الحديث إلمامك به ، فيبرز ذلك المعنى عندك فى معرض أمر يتجدد فى شأنه التقاضى ساعة فساعة ، فكما تجد له مجالا فى الذكر صالحا تتوقف أن تذكره ، مثل ما تقـــول لصاحبك : أعجبنى المسألة الفلانية من كتابك ، وتأخذ فى كيت وذيت .... وله كتاب آخر فيه مسائل ، فتحدث أن كتابه الآخر واقع الآن فى ذهنه ، وهو كالمنتظر ، هل تورده فى الذكر فتقول : وأعجبنى من كتابك الآخر المسألة الفلانية ، فتقدم المجرور على المرفوع .... وأنا ألقى عليك من القرآن عدة أمثلة مما نحن فيه لتستغنى بها فيما عسى يظلم عليـــك من نظائرها ، إذا أحببت أن تتخذها مسارح نظرك ، ومطارح فكرك ، منها أن قال عز من قائل فى سورة القصص فى قصة موسى « وجاء رجل من أقصى المدينة » (٥٧) فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه وقال فى يس فى قصة رسل عيسى عليه

---

(٥٦) الانعـــام / ١٠٠ .
(٥٧) القصص / ٢٠ .

السلام » وجاء من أقصى المدينة » (٥٨) فقدم ما كان أهم ، يبين ذلك أنه حين أخذ فى قصة الرسل اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القرية والرسل ، أنهم أصروا على تكذيبه ، وانهمكوا فى غوايتهم مستشرين على باطلهم ، فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية قائلا : ما أنكدها تربة ، وما أسوأها منبتا ، ويبقى مجيلا فى فكره : أكانت تلك المدرة بحافتها كذلك ، أم كان هناك قطن دان أو قاص منبت خير ، منتظرا لمساق الحديث ، هل يلم بذكره ؟ فكان لهذا العارض مهما ، فكما جاز موضع صالح ذكر ، بخلاف قصة موسى » (٥٩) ا هـ

ولعل ما قاله السكاكى هنا يؤكد لنا بوضوح أن النحويين لا يهملون أمر التقديم وأن العناية والاهتمام كما قال سيبويه هى أحد أغراض التقديم ، وليس كما ذكر الجرجانى من أن العناية والاهتمام لا يكفيان فى أمر التقديم ، وقد رأينا الآيات القرآنية تشهد بذلك والقرآن خير شاهد ، فحينما كان ذكر الرجل فى آية القصص السابقة أهم تقدم فى الذكر ، وحينما كان الحديث عن المدينة أو القرية أهم كما فى آية « يس » قدم المجرور على الفاعل .

لكن ما يهمنا هنا هو أن التقديم — كما قلت سابقا — فيما ذكر هنا لم يخرج بالكلمة عن موقعها الاعرابى ، بل ظلت كما هى من حيث الموقع ، فكلمة « رجل » فى آيتى القصص ويس « فاعل » أى فى حالة تقديمها أو تأخيرها .

---

(٥٨) يس / ٢٠ .

(٥٩) مفتاح العلوم للسكاكى ص ٢٣٦ — ٢٣٨ .

والسكاكى كما رأينا يبين بوضوح نظرة النحويين الى التقديم ومدى عنايتهم واهتمامهم به طالما أنه لا يؤدى إلى خروج عن القواعد وعن الترتيب المعروف للجملة .

ولو رجعنا الى ما قاله بعض البلاغيين غير عبد القاهر فى تقديم « قتل الخارجى زيد » لوجدناهم يبينون أن الاهتمام والعناية بالمتقدم هما اللذان أديا الى تقديمه ، وهذا ما قاله النحويون فيما سبق (٦٠) .

يقول محمد بن على الجرجانى صاحب الاشارات والتنبيهات وهو يتحدث عن تقديم متعلقات الفعل : « يعرض لبعض متعلقات الفعل ، تقدم على صاحبه :

إما لأصالته ، كتقدم الفاعل على المفعول ، وتقدم المفعول الأول على الثانى فى باب أعطيت .

وإما لكونه أهم من غيره ، نحو : قتل الخارجى فلان ، إذا كان الناس مهتمين بقتله دون تعين قاتله ، وبالعكس إذا كان رجلا ضعيفا ، لا تتخيل من مثله أن يكون قاتلا فقتل كافرا فقال : قتل الرجل كافرا .

ومن باب تقديم الأهم قوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم

---

(٦٠) ينظر ص ٢٣ من البحث .

من إملاق نحن نرزقكم وإياهم » (٦١) ، وقوله في موضع آخر « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم » (٦٢) ، قدم المخاطبين فى الأولى على الغائبين ، لأن الأولى خطاب للفقراء ولذلك قال من إملاق ، والثانية للأغنياء ، ولذلك قال : « خشية إملاق » فيكون تقديم المخاطبين فى الأولى أهم بخلاف الثانية » (٦٣) ا هـ

ولو أمعنا النظر فى أى كتاب من كتب البلاغة سنجد أن هذه الكتب تذكر دائما العناية والاهتمام ضمن أغراض تقديم تعلقات الفعل كما فى قوله تعالى : « قل أغير الله أبغى ربا وهو رب كل شىء » (٦٤) .

وفى رأيى أن معظم ما يذكره البلاغيون - بصفة عامة - من أغراض للتقديم يرجع كله ضمنا الى العناية والاهتمام فهم يذكرون مثلا من أغراض تقديم المسند اليه :

١ - تعجيل المسرة إن كان فى ذكره تفاؤل مثل سعد فى دارك .

---

(٦١) الانعام / ١٥١ .
(٦٢) الاسراء / ٣١ .
(٦٣) الاشارات والتنبيهات فى علم البلاغة لمحمد بن على بن محمد الجرجانى ص ٨٧ - ٨٨ - تحقيق د/عبد القادر حسين - ط دار نهضة مصر القاهرة .
(٦٤) الانعام / ١٦٤ .

٢ - إيهام أن المسند اليه لا يزول عن الخاطر نحـــو « الله ربى » .

٣ - إيهام التلذذ بذكره .

٤ - تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلى إن ولى حرف النفى مثل : « ما أنا قلت هذا » .

وقول المتنبى (٦٥) :

وما أنا أسقمت جسمى به
ولا أنا أضرمت فى القلب نارا

٥ - تقوية الحكم وتقريره كقوله تعالى : « والذين هم بربهم لا يشركون » (٦٦) .

كما يذكرون لتقديم المسند بعض هذه الأغراض السابقة ويزيدون عليها :

(١) التنبيه من أول الأمر على أن المسند خبر لا نعت

---

(٦٥) البيت من المتقارب وهو فى الايضاح للخطيب القزوينى ١/١٣٧ تحقيق د/عبد المنعم خفاجى ودلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجانى ص ٨٤ وديوان المتنبى ١/٢٩٦ .
(٦٦) المؤمنون / ٥٩ .

كقول حسان رضى الله عنه (٦٧) :

له همم لا منتهى لكبارها
وهمته الصغرى أجل من الدهر

له راحة لو أن معشار جودها
على البر كان أندى من البحر

(ب) التفاؤل كما فى قولهم : « عليه من الرحمن ما يستحقه » .

(جـ) التشويق الى ذكره (٦٨) ... الخ

وهذه الأغراض السابقة كلها ترجع الى العناية والاهتمام ، لأن المتحدث أو المتكلم لو لم يهتم بالمتقدم ما قدمه ليتفاءل بذكره ، أو ليشوق السامع اليه .. الخ .

وعلى ذلك فإن ما اتهم به عبد القاهر النحويين من

---

(٦٧) البيتان من الطويل وهما فى اساليب بلاغية د/مطلوب ص ١٧١ والكامل للمبرد ص ٥٠٦ والمصون لابى أحمد العسكرى ص ٥٧ ـ تحقيق عبد السلام هارون ١٩٦٠ م ومعاهد التنصيص للعباسى ٧٢/١ ط البهية ١٣١٦ هـ ومعجم الشواهد العربية لهارون ١٧٣/١ وينسب فيه لابى بكر بن النطاح ايضا .

(٦٨) ينظر الايضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى ١٣٥/١ ـ ١٥٠ وأساليب بلاغية ص ١٦٩ ـ ١٧٥ د/أحمد مطلوب ـ ط وكالة المطبوعات ـ الكويت ـ ودلالة التراكيب ص ١٧٥ د/محمد ابو موسى ـ ط دار التضامن ـ القاهرة ـ ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م ـ والبلاغة فنونها وأفنانها ص ١٥٧ ـ ١٦٠ ، ١٧٢ ـ ١٧٣ د/فضل حسن عباس ـ ط الاردن .

إهمالهم لأمر التقديم أو تهوينهم من شأنه كما ادعى فيما سبق ليس فى موضعه ، لأنه هو والبلاغيون عامة بنوا نظرتهم فى التقديم على الأساس الذى وضعه سيبويه له وهو العناية والاهتمام غاية ما فى الأمر أن سيبويه أجمل هذه الأغراض كما رأينا فى العناية والاهتمام فكان له قصب السبق فى هذا الميدان والبلاغيون بنوا عليه فشرحوا وفصلوا واستخلصوا أغراضهم منه فكان لهم فضل الشرح والتوضيح والبيان .

وليس معنى أننا نغبط حق هؤلاء البلاغيين الذين بذلوا هذا الجهد الكبير فى تذوقهم لهذه الأغراض التى ذكروها ، إنما نريد أن نقرر حقيقة يجب أن لا تغيب عن الذهن - حتى لا يتهم النحويون بهذه الاتهامات - وهى أن النحويين لم يهملوا أمر التقديم ولم يصغر أمره فى نظرهم كما ادعى الامام عبد القاهر ومن سار على هذا الرأى .

راى النحويين فى التقديم

بناء على ما قدمنا يمكننا أن نقول : إذا كان البلاغيون قد نظروا الى التقديم على أساس ما يؤديه اللفظ المقدم من معنى جديد ، فإن النحاة قد نظروا إليه أولا من جهة الترتيب الذى تبنى عليه الجملة إلى جانب العناية والاهتمام ، وما يؤديه اللفظ المقدم أحيانا من معنى ، طالما أن ذلك لا يتعارض والموقع الإعرابى للكلمة ، وطالما أنه لا يخرج بالجملة عن سمتها التى كانت عليها قبل التقديم .

فمن المعروف أن الجملة الفعلية تتكون من الفعل والفاعل ، ولابد فيها من هذا الترتيب حتى لا تتحول إلى جملة اسمية ، وكذا الحال بالنسبة للجملة الاسمية التى تتكون من المبتدأ والخبر ، وإن كان الأمر هنا يختلف عن الترتيب الحتمى بالنسبة للجملة الفعلية ، حيث يجوز لنا فى الإسمية التقديم والتأخير ، طالما أن الأمر لا يوقع فى لبس ، كما سنعرف من خلال غرضنا للأبواب التى وقع فيها التقديم إن شاء الله .

ونضرب هنا مثالا بسيطا على ذلك ، وهو أن النحويين حينما يجدون فى الكلام معرفة ونكرة ، يوجبون كون المعرفة هو المبتدأ والنكرة هو الخبر ، وذلك لأن المبتدأ لا يكون نكرة ، إلا بشرطها المعروف وهو الذى أشار إليه ابن مالك فى ألفيته بقوله :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة مالم تفد كعند زيد غرة

أما إذا كانا معرفتين ، فإنهم يخيروننا فى جعل أيهما المبتدأ ، وأيهما الخبر .

ومعنى ذلك أننا حينما نقدم الاسم المعـــرفة على غيره المعرفة ، لابد من جعل المقدم مبتدأ بعد أن كان خبرا ، لأننا إذا جعلناه خبرا مقدما ، لم يكن معه ما يدل على ذلك ، فإذا كان معه ما يبين المبتدأ من الخبر فلا مانع ، وما نلحظه هنا كان معه ما يبين المبتدأ من الخبر فلا مانع ، وما نلحظه هنا إسميتها ، لأن كليهما إسم بخلاف الجملة الفعلية .

يقول ابن جنى : « فإن اجتمع فى الكلام معرفة ونكرة ، جعلت المبتدأ هو المعرفة ، والخبر هو النكرة تقول : زيد جالس ، فزيد هو المبتدأ ، لأنه معرفة ، وجالس هو الخبـــر لأنه نكرة .

فإن كانا جميعا معرفتين كنت فيهما مخيرا ، أيهمـــا شئت جعلته المبتدأ ، وجعلت الآخر الخبر تقول : زيد أخوك، وإن شئت قلت : أخوك زيد (٦٩) ا هـ

ويقول أبوحيان : الأصل تأخير الخبر،ويجب هذاالأصل إن

(٦٩) اللمع لابن جنى ص ١١٠ - تحقيق د/حسين محمد شرف - ط عالم الكتب بالقاهرة ١٣٩٠ هـ - ١٠٧٩ م .

كانا معرفتين نحو : « زيد أخوك » أو كانا نكرتين نحو : أفضل منك أفضل منى ، أو مشبها بالخبر المبتدأ نحو : زيد زهير شعرا هكذا أطلق أصحابنا ، وقيل اذا دل المعنى على تمييز المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر نحو قوله (٧٠) :

بنونا بنو أبنائنا ٠

أى بنو أبنائنا بنونا ، أى مثل بنينا ، وإن لم يكن معنى يميز نحو : زيد أخوك مجيز ومانع (٧١) ا هـ

وقد رأينا ما قاله المبرد وابن الخباز فيما يؤديه تقديم أحد اللفظين على الآخر من معنى فى نحو : زيد أخوك ، وأخوك زيد ، وغير ذلك فيما سبق (٧٢) ٠

ومن هنا يتبين لنا أن النحويين حينما يجدون الأمر متعلقا بالترتيب الحتمى للجملة، فإنهم لا يحيدون عنه،فلا نجد نحويا قدم فاعلا على فعله ، وأبقى ما كان له من الإعراب قبل

---

(٧٠) البيت للفرزدق وهو من الطويل وينظر فى الانصاف للانبارى ٦٦/١ وابن يعيش ٩٠/١ ، ١٣٢/٩ وارتشاف الضرب لابى حيان ٤١/٢ والهمع ١٠٢/١ والدرر ٧٦/١ والاشمونى ٢١٠/١ والتصريح ١٧٢/١ وخزانة الادب للبغدادى ٢١٣/١ ـ ط بولاق ٠

(٧١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ٤١/٢ ـ تحقيق د/مصطفى النماس ٠

(٧٢) ينظر ص ٢٨ ، ٢٩ من البحث ٠

التقديم ، لكنه يحول الجملة الى جملة اسمية تأخــذ سمة غير التى كانت لها .

ولا يعترض على ذلك بما يراه الكسائى من جواز تقديم الفاعل ، فهذا مردود عليه (٧٣) ، وسوف نعرف ذلك فيمـا سيأتى فى موضعه إن شاء الله .

وقد أدرك موقف النحويين هذا أحد المستشرقين وهـو برجستراسر ، فقال وهو يتحدث عن تقديم الفاعل : « وأما تقديم الفاعل فى الجملة الفعلية ، فلا يقرره النحويون ، بل يحسبونه مثل : « زيد جاء » جملة ذات وجهين ، أى جملة إسمية مبتدؤها « زيد » وخبرها جملة فعلية وهى « جاء » على قياس مثل : « زيد رأيته اليوم » معناها ، أما زيد فرأيته اليوم » (٧٤) اهـ .

أما حينما يجد النحوى أن الأمر لا يتعلق بالناحيـــة الإعرابية ، وأن الكلام قد جاء على ترتيبه الطبعى فإنه يحاول التماس الأسباب التى أدت الى جعل هذا اللفظ متــدما على غيره كأن يقال مثلا : لماذا جاز تقــديم المفعول على الفاعل ، حال احتفاظ كل منهما بإعرابه كما كانا قبل التقديم ؟

---

(٧٣) ينظر فى هذه المسالة المقتضب للمبرد ١/١٦ ، ٤/١٢٨ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة وأسرار العربية لابن الانبارى ص ٧٠ تحقيق محمد بهجة البيطار .

(٧٤) بحوث لغوية ص ٤٢ د/احمد مطلوب ـ ط دار الفكر ـ عمان ـ الاردن ١٩٨٧ م .

وقد أجاب عن ذلك أحد النحويين فقال : « ويقـــال : لم جاز تقديم المفعول وتأخير الفاعل ؟

والجواب : إنهم أرادوا أن يتوسعوا فى الكلام بالتقديم والتأخير ، لأنهم يحتاجون إلى ذلك فى الشعر والسجع ، فلو لم يجيزوا ذلك ، لضاق عليهم الأمر ، ولم يخافوا لبساً ، لأن رفع الفاعل ونصب المفعول ، يفرق بين المعنيين ، ألا ترى أنهم متى خافوا اللبس ، لم يجيزوا إلا الترتيب نحـــو : ضرب موسى عيسى وضربت الكبرى الصغرى ، فإن ثنوا أو جمعوا أو عطفوا على أحدهما ما يظهر فيه الإعراب ، أجازوا التقديم والتأخير نحو قولك : ضرب الموسيان العيسيين ، وضرب الموسون العيســـين ، وضرب عيسى وزيداً موسى » وضرب عيسى موسى وزيداً ، وكذلك ما لا يكون إلا فاعـــلا ، يجوز فيه التقديم والتأخير كقولك : أدارت ليلى الرحـــا ، وأدارت الرحا ليلى ، لأن « ليلى » لا تكون إلا فاعلة ها هنا ، لأنها هى المديرة الرحا » (٧٥) اهـ

وما رآه النحاة هنا بالنسبة للتقديم عابه عبد القاهر الجرجانى عليهم وخطأهم فيه حيث بين أن من يقســـم التقديم الى مفيد فى بعض الكلام وغير مفيد فى بعضــــه

---

(٧٥) شرح عيون الاعراب للمجاشعى ص ١٣١ ــ ١٣٢ ــ تحقيق د/حنا جميل حداد وينظر اصول النحو لابن السراج ٢/٢٢٥ ــ تحقيـق د/عبد الحسين الفتلى والبسيط لابن ابى الربيع ١/٢٧٩ تحقيق عياد الثبيتى ــ ط بيروت ٠

الآخر ، ومن يعلل تارة بالعناية والاهتمام ، والأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب مخطىء ، وقد بينت ذلك فيما سبق (٧٦) .

ولعل سائلا يسأل فيقول : كيف حكمت على عبد القاهر بأنه يقصد النحويين على وجه الخصوص ؟

والإجابة عن ذلك بسيطة وهى :

هل قال أحد بالتوسع أو العناية والاهتمام غير النحويين ؟

إن النحويين هم الذين قالوا بالتوسع كما رأينا فى تقديم المفعول على الفاعل ، وهم الذين قالوا بالتوسع فى تقديم خبر « إن » على اسمها اذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا وفى تقديم معمول خبر كان إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، وفى جواز تقديم خبر « ما » الحجازية حيث أجاز بعضهم إعمالها مع التقديم المتوسع فى الظروف والمجرورات .

ولعلنا إذا رجعنا الى أى موطن أبيح فيه تقديم الظرف أو الجار والمجرور دون غيرهما سنجد أن النحويين يعللون ذلك دائما بالتوسع ، فهذا هو السيوطى يقول وهو يتحدث

---

(٧٦) ينظر دلائل الاعجاز ص ٨٥ ـ ٨٧ وينظر ص ١٠ ـ ١١ من هذا البحث .

عن تقديم خبر إن على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا .

« لا يجوز تقدم خبر هذه الأحرف عليها بحال ، لأن عملها بحق الفرعية ، فلم يتصرفوا فيها ، وأما تقديمه على الاسم ، فإن كان غير ظرف أو مجرور ، لم يجز أيضا لما ذكر ، وإن كان ظرفا أو مجرورا ، جاز للتوسع فيها نحو : « إن لدينا أنكالا » (٧٧) ، « إن علينا للهدى وإن لنا للآخرة والأولى » (٧٨) . وقد يجب التقديم والحالة هذه كأن يتصل بالإسم ضمير نحو : إن فى الدار ساكنها ، وإن عند هند أخاها » (٧٩) ا هـ

ويقول أيضا عن تقديم معمول خبر كان « فإن كان معمول الخبر ظرفا أو مجرورا ، جاز أن يلى « كان » مع تأخير الخبر وتقديمه للتوسع فى الظروف والمجرورات » (٨٠) ا هـ .

---

(٧٧) الاية رقم ١٢ من سورة المزمل .
(٧٨) الليل / ١٢ ، ١٣ .
(٧٩) همع الهوامع للسيوطى ١٣٥/١ - تحقيق د/عبد العال سالم مكرم .
(٨٠) همع الهوامع للسيوطى ١١٨/١ - تحقيق د/عبد العال سالم مكرم .

نقطة التقاء النحويين والبلاغيين فى نظرتهم الى التقديم :

أعتقد أنه بعد أن عرفنا نظرة كل من النحويين والبلاغيين الى التقديم يمكننا أن نقول : إن نقطة التقاء البلاغيين مع النحويين فى ظاهرة التقديم هى التى يكون التقديم فيها من النوع الأول الذى ذكره عبد القاهر فيما سبق ، أى التقديم الذى على نية التأخير ، وهو الذى يقدم فيه اللفظ مع الإبقاء على ما كان له من حكم إعرابى ، لأنه حينما يقدم ، ويأخذ صفة غير التى كانت له فى الجملة، فإنه حينئذ يكون فى نظر النحوى ، واقعا فى ترتيبه الطبعى، كما فى تقديم الفاعل على الفعل ، لأنه يصبح مبتدأ بعد أن كان فاعلا ، فلا يقال عنه فى هذه الآونة : إنه فاعل مقدم ، لأن الفاعل كما عرفنا لا يقدم على الفعل ، وسوف نبين ذلك بالتفصيل فيما سيلى إن شاء الله ٠

وما ينطبق على الجملة الفعلية من حيث تحويلها إلى جملة إسمية إذا قدم الفاعل على فعله ، ينطبق أيضا على جملة الخبر إذا كان فعلها رافعا لضمير المبتدأ مستترا نحو : محمد قام ، فالتقديم هنا بالنسبة للخبر ممتنع ، حيث لا يجوز أن يقال : « قام محمد » على أن يكون « محمد » مبتدأ مؤخرا ، والفعل مع فاعله المستتر خبرا مقدما ، لأن الجملة تحولت

الى جملة فعلية ركناها الفعل والفاعل ، فليست إذن من باب المبتدأ والخبر (٨١) .

وربما يقول قائل : إن ذلك خاص بالفعل مع الفاعل ، لأن الجملة تتحول بسببه من جملة فعلية الى جملة إسمية ، وليس هذا مطردا فى كل اسم يقــدم على غيره ولذا منعه النحـويون ؟

ونجيب عن ذلك بأنه ربما يتصور هذا ، لأنه يمكننا فى الجملة الإسمية المكونة من من مبتدأ خبره مفرد (ليس بجملة ولا شبه جملة) يمكننا فيها تقديم الخبر على المبتدأ مع احتفاظ كل اسم منها برتبته ، لكن يجب أن نلحــظ أن ذلك مشروط بشرط معين ، وهو أن يكون هناك دليل على أن المقدم هو الخبر ، وأن المؤخر هو المبتدأ ، طالما أن كل واحد منهمـا صالح لأن يكون مبتدأ نحو : زيد أخوك ، وأفضل من زيد أفضل من عمرو ، فهذان المثالان لا دليل فيهما يبين المبتــدأ من الخبر إذا قدمنا ما كان مؤخرا منهما وأردنا الاحتفــاظ مع التقديم بما كان له من إعراب قبله ولذا قال النحاة إن التقديم هنا بالنسبة للخبر ممتنع . وقد عرفنا ذلك فيما سبق من خلال نص ابن جنى وأبى حيان (٨٢) .

---

(٨١) ينظر شرح ابن عقيل ٢٣٣/١ ـ ٢٣٤ ـ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .

(٨٢) ينظر ص ٢٥ من البحث .

أما إذا دل دليل على أن الخبر هو المقدم ، فلا مانع من تقديمه نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ، لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبى يوسف بأبى حنيفة ، لا تشبيه أبى حنيفة بأبى يوسف ، وقد ورد من ذلك قول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الأباعد (٨٣)

فقوله : « بنونا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيهم ، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبنى أبنائهم (٨٤) .

وهكذا يتبين لنا أن النحويين يمنعون التقديم حينما يخرج بالجملة عن ترتيبها المعروف فعلية كانت أو إسمية ، لكنهم على الرغم من ذلك يوجبون التقديم إذا أدى تركه إلى مخالفة للقواعد النحوية المعروفة ، لذا وجدناهم يوجبون تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة وليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور ، فلا يجوز أن يقال : رجل عندك ، ولا امرأة فى الدار .

---

(٨٣) البيت من الطويل وهو للفرزدق وينظر فى الانصاف ٦٦ وابن يعيش ١/٩٩ ، ٩/١٣٢ وخزانة الادب للبغدادى ١/٢١٣ والتصريح ١/١٧٣ والهمع ١/١٠٢ والدرر ١/٧٦ والاشمونى ١/٢١٠ وديوان الفرزدق ص ٢١٧ - ط الصاوى ١٣٥٤م ودلائل الاعجاز ص ٢٤٠ .

(٨٤) ينظر شرح ابن عقيل ١/٢٣٣ - ٢٣٤ - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .

كما أنهم يوجبون تقديم الخبر أيضا إذا كان المبتدأ مشتملا على ضمير يعود على شيء في الخبر مثل : في الدار صاحبها ، والسبب في ذلك أنه لو تأخر الخبر لزم عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة ، وغير ذلك من المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ ، كأن يكون الخبر له صدر الكلام نحو : أين محمد ، أو أن يكون المبتدأ محصورا نحو : إنما في الدار محمد ، وما في الدار إلا على وهكذا .

لكن ما يجب أن نلحظه — كما أقول دائما — أن الأسماء التي قدمت فيما سبق كان التقديم فيها كما ذكر عبد القاهر على نية التأخير ، وليس معنى ذلك أن النحويين لا يهتمون بالمعنى مطلقا ؟ وقد نبهت الى ذلك فيما سبق .

إنما معناه أن اهتمامهم ينصب في المقام الأول على مراعاة ترتيب الجملة ، والاحتفاظ بحالة الكلمة المقدمة من الناحية الإعرابية — وهذا ما لا يهتم به البلاغيون في كل حال — فإذا تحقق لهم ذلك — أعني النحويين — نظروا الى المعنى ، بدليل أنهم أجازوا تقديم المفعول على الفاعل حالة ظهور الإعراب في كل منهما ، أو في واحد منهما ، وقد بينا هذا الأمر فيما مضى من خلال ما عرضه عبد القاهر ، وما ذكره عن النحويين في المثال الذي أورده وهو : قتل زيد الخارجي ، وقتل الخارجي زيد (٨٥) .

---

(٨٥) ينظر ص ٢٥ من البحث .

ولعل ما أورده المجاشعي فى هذ المضمار وهو يتحدث عن المفعول به من حيث تقديمه أو تأخيره يؤكد ما ذهبت اليه ٠

يقول : « ولك فى المفعول التأخير عن الفعل ، مثـــل : ضرب زيد عمرا ، أو التقديم على الفعل مثل : عمرا ضرب زيد ، والتوسيط بين الفعل والفاعل مثل : ضرب عمـــرا زيد ، وكذلك ما يتعدى الى ثلاثة ، لك فى جميع ذلك وفيمـا بينت فيه من المواقع الثلاثة ، الطرفان والوسط ، فلا تهيب شيئا من ذلك إلا أن يكون الإعـــراب لا يدخله مثـــــل : ضرب موسى عيسى ، وضربت الكبرى الصغرى ، فإن هـــذا لابد من تقديم الفاعل فيه وتأخير المفعول ، ولا يجـــوز أن يتوسط المفعول ولا أن تقدمه ، لئلا يلتبس المفعول بالفاعل ، وكذلك : أعطيت زيدا عمرا ، لابد فى المفعولين أن تقدم الذى له مشركة فى الفعل ، ويتأخر المفعول المحض وهو المأخوذ ، ولا يجوز فيه إلا ذلك ، وإلا التبس الآخذ بالمأخوذ ٠ فاما أعطيت زيدا درهما ، ودرهما أعطيت زيدا ، ودرهما زيدا أعطيت ، فكله جائز ، لأنه لا يلتبس فيه أن المأخوذ هو الدرهم ، وأن زيدا هو الآخذ على كل حال » (٨٦) أ هـ ٠

---

(٨٦) شرح عيون الاعراب للمجاشعى ص ١٢٥ وينظر أصـــول النحو لابن السراج ٢/٢٥٥ ٠

إرتباط التقديم عند النحويين بالعوامل والمعمولات

لعلنا ندرك بوضوح من خلال ما تقدم أن نظرة النحويين الى التقديم قائمة على أساس ارتباط العوامل بمعمولاتها أيضا ، بمعنى أن التقديم اذا أدى الى الفصل مثلا بين العامل ومعموله ، منعوه ، ولذلك وجدنا أبا على الفارسى يمنع تقديم واو العطف على المعطوف عليه لهذا السبب .

يقول : « الواو للاجتماع ، ولا يجوز تقديمها قبل المنسوق عليه ، لأنك اذا قلت قام وزيد عمرو ، والفعل إنما سبيله أن يعمل فى أول اسم يخلص اليه ، و « زيد » قد حلت بينه وبين الفعل بالواو ، وإنما أدخلته فى فعل عمرو ، وكان التقدير أن العامل يأتى بعد الواو ، فإذا أنت فعلت هذا نقضت ما كنت رتبته » (٨٧) اهـ .

ولهذا السبب نفسه منع النحاة تقديم الحال على صاحبها إذا كان مجرورا بالاضافة نحو : عرفت قيام هند مسرعة ، فلا يجوز تقديم « مسرعة » على « هند » لعدم الفصل ، كما لا يجوز تقديمها على « قيام » الذى هو المضاف .

---

(٨٧) المسائل المنثورة لأبى على الفارسى ص ٤٠ – تحقيق مصطفى الحدرى – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ط دار المعارف للطباعة بدمشق .

لأن نسبة المضاف من المضاف إليه كنسبة الصلة من الموصول، والموصول لا يقدم عليه شيء من معمولاته .

هذا على الرغم من أنهم يجيزون تقديم الحال على صاحبها في غير هذا الموضع .

يقول السيوطي : « الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر ، ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا كقوله :

فسقى ديارك غير مفسدها
صوب الغمام وديمة تهمى (٨٨)

أم منصوبا كقوله :

وصلت ولم أصرم مسببن أسرتى (٨٩)

أم مجرورا بحرف زائد نحو :

ما جاء عاقلا من أحد ، وكفى معينا بزيد ، أو أصلى نحو : « وما أرسلناك إلا كافة للناس » (٩٠) .

---

(٨٨) البيت من الكامل وهو لطرفة بن العبد وينظر في ديوانه ص١٢١ ط بيروت برواية « بلادك » مكان « ديارك » والهمع ٤/٢٥ تحقيق د / عبد العال سالم مكرم والدرر ١/٢٠١ ومعاهد التنصيص للعباس ١/١٢٢ ط البهية .

(٨٩) مجهول القائل وليس له تتمة وهو في الهمع ٤/٢٥ والدرر اللوامع للشنقيطى ١/٢٠١ .

(٩٠) سبأ / ٢٨ .

هذا هو الأصل فى الجميع أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه ، كعرفت قيام هند مسرعة ، فلا يقدم مسرعة على هند ، لئلا يفصل بين المضاف والمضاف اليه ، ولا على قيام الذى هو المضاف ، لأن نسبة المضاف اليــــه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول ، فلا يقدم عليه شئ من معمولاته .. الخ » (٩١) أهـ .

ومما يجدر ذكره هنا أن الأستاذ الدكتور / ابراهيــم أنيس خطأ النحويين فيما رأوه من جواز تقديم الحال فى هذه المواضع ، واعتبر ذلك نوعا من الفوضى بالنسبة للغتنــا العربية ، وذكر أنه تتبع جميع آيات القرآن الكريم ، فلم يجد آية واحدة قدم فيها الحال ، بل التزم فى جميعها تأخيره ، يقـــــول :

« أما الحال فأمر النحاة فى موضعها عجب ، إذ لــم يحتموا التزامها موضعا معينا من الجملة إلا فى نوعين من الأســـاليب .

١ - الأول : ما يعبرون عنه بقولهم : حين يكون صاحب الحال مضافا اليه ، ويمثلون له بمثل : أعجبنى وجه هنـــد مسفرة ، فهم يرون فى مثل هذا الأسلوب ، وجوب تأخيـــر الحـــال .

---

(٩١) الهمع ٤ / ٢٥ .

٢ - الثانى : أسلوب الحصر ، فإذا كانت الحال محصورة [illegible] .. ولا يرى النحاة غضاضة من تقديم الحال أو تأخيرها فى غير هذين الأسلوبين ، بل يفهم من كلامهم أن أى تركيب من التراكيب الآتية جائز ولا غبار عليه .

١ - جاء زيد راكبا ، جاء راكبا زيد ، وراكبا جاء زيد .

٢ - أنت ظريف غاضبا ، أنت غاضبا ظريف ، غاضبا أنت ظريف .

٣ - شرب زيد الماء صافيا ، شرب زيد صافيا الماء ، شرب صافيا زيد الماء ، صافيا شرب زيد .

ولعمرى تلك هى الفوضى التى لا تتقبلها لغة من اللغات ، فضلا عن لغة منظمة دقيقة النظام كلغتنا العربية .

أليس يكون من المصادفة الغريبة أن نستقرىء جميع الحالات المفردة فى القرآن الكريم ، فلا نرى بينها مثلا واحدا يؤيد ما يزعمه النحاة ؟ » (٩٢) أ هـ .

---

(٩٢) من أسرار اللغة ص ٣١٧ - ٣١٨ الطبعة الثانية ١٩٥٨ م د / ابراهيم أنيس .

وقد انبرى للدفاع عن النحاة فى هذه المسألة الأستاذ الدكتور / عبد القادر حسين فقند ما ذهب اليه الدكتور أنيس ، ودعم ذلك بكلام المبرد ، وما استدل به المبرد نفسه على جواز تقديم الحال من القرآن الكريم والشعر العربى

يقول الدكتور / عبد القادر حسين وهو يتحدث عن التقديم والتأخير عند المبرد :

« والدكتور أنيس يستهجن تصرف النحاة فى تقديم الحال وتأخيرها ، ويعد هذا التقديم نوعا من الفوضى التى لا تقبلها لغة منظمة إذ لا يرى النحاة غضاضة من تقديم الحال أو تأخيرها فى غير هذين الأسلوبين - أسلوب الإضافة مثل أعجبنى وجه هند مسفرة ، وأسلوب الحصر نحو : وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين » (٩٣) .

بل يفهم من كلامهم أن أى تركيب من تراكيب التقديم والتأخير فى الحال جائز لا غبار عليه .

ويعقب على ذلك بقوله :

ولعمرى تلك هى الفوضى التى لا تقبلها لغة من اللغات فضلا عن لغة منظمة دقيقة النظام كلغتنا العربية ، ثم يزعم

---

(٩٣) من الآية رقم ٤٨ من سورة الانعام .

أنه استقرأ جميع الحالات المفردة فى القرآن الكريم ، فلم ير بينها مثلا واحدا يؤيد ما يزعمه النحاة من تقديم الحال، ويستشهد على صحة ما يراه بخمس عشرة آية من القرآن التزم فيها تأخير الحال عن صاحبها وعاملها معا .

ولكن المبرد يؤكد لنا أن الحال يتقـــدم على صاحبه وعامله ، وأن استقراء الدكتور أنيس لم يكن شاملا ـ ونحن نتجوز فى هذا التعبير ـ وأن الحال قد تقدم فى القرآن وفى شعر العرب فيقول :

وقول الله عز وجل عندنا على تقديم الحـــال ـ والله أعلم ـ (خشعا أبصارهم يخرجون من الأجـــداث) (٩٤) وكذلك هذا البيت لسويد بن أبى كاهل اليشكرى الذى عاش فى الجاهلية دهرا :

مزبدا يحظر ما لم يرنى　　　وإذا يخلو له لحمى رتع(٩٥)

وقال الشاعر : (٩٦)

---

(٩٤) القمر / ٧ ، وينظر البحر المحيط لأبى حيان ٨/١٧٥ .

(٩٥) البيت من الرمل وهو لسويد بن أبى كاهل وينظر فى المقتضب ٤/١٧٠ وخزانة الأدب للبغدادى ٢/٥٤٦ ـ ٥٤٧ والاصابة ٣/١٧٣ والامالى الشجرية ٨/١٢٠ والمفضليات للمفضل الضبى ص ١٩٨ تحقيق الاستاذين احمد شاكر وعبد السلام هارون ط دار المعارف ١٣٧١

(٩٦) البيت من الخفيف ولم يعرف قائله وينظر فى المقتضب للمبرد ٤/١٧٠ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة .

ضاحكا ما قبلتها حين قالوا تقضوا صكها وردت عليا

وقاس المبرد أمثلة مصنوعة كقولهم : ضاربا عمرا رأيت زيدا ، وأنت تريد رؤية العين ، وشاتما أخاه أقبل عبد الله (٩٧) .

وعندما يرى المبرد أن الحال قد جاء متقدما كما فى القرآن الكريم والشعر العربى القديم فإنه يطمئن الى صحة وضع القاعدة التى تميز تقديم الحال على عاملها .

ثم يقول فى النهاية : « فهل يرى الدكتور أنيس بعد ذلك أن صياغة القواعد العربية على مثال ما جاء فى القرآن الكريم والشعر نوع من الفوضى والاضطراب تتنزه عنه اللغة العربية ؟ وربما كان السبب فى تجنيه على النحاة أن استقراءه لم يكن دقيقا بما فيه الكفاية » (٩٨) أ هـ

ولهذا الغرض الذى ذكره النحاة فى منع التقديم فيما سبق ، وهو ارتباط العوامل بالمعمولات ، وعدم الفصل بينها ، وجدناهم يذكرون ثلاثة عشر شيئا لا يجوز فيها التقديم وهى كما ذكرها ابن السراج فى أصوله ، ونقلها عنه السيوطى فى الأشباه والنظائر :

---

(٩٧) المقتضب ٤/١٦٩ - ١٧٠ ، ٣٠٠ .

(٩٨) أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٢٠٥ - ٢٠٧ د/عبدالقادر حسين .

١ ـ الصلة على الموصول ، سواء كان الموصول اسميا أم حرفيا ، لأنهما يشبهان الاسم المركب تركيب مزج .

٢ ـ المضمر على الظاهر فى اللفظ والمعنى ، الا ما جاء على شريطة التفسير .

٣ الصفة وما اتصل بها على الموصوف ، وجميع توابع الأسماء .

٤ ـ المضاف اليه وما اتصل به على المضاف .

٥ ـ ما عمل فيه حرف اذا اتصل به لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل ، فنصب ورفع ، فلا يقدم مرفوعها على منصوبها .

٦ ـ الفاعل لا يقدم على الفعل .

٧ ـ الأفعال التى لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها .

٨ ـ الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، والصفات التى لا تشبه أسماء الفاعلين ، لا يقدم عليها ما عملت فيه .

٩ ـ الحروف التى لها صدر الكلام لا يقدم عليها ما بعدها .

١٠ ـ ما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه .

١١ - لا يقدم التمييز ولا ما بعد الا .

١٢ - حروف الاستثناء ، لأنها لا تعمل فيما قبلها .

١٣ - ما عمل فيه معنى الفعل ، لا يقـــدم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين العامل والمعمولات فيه بشيء لم يعمل فيه العامل الا الاعتراضات (٩٩) .

وسوف نفرد القول لكل واحد من هذه الأشياء ، لنقف على دقائق الآراء فيها ان شاء الله .

(٩٩) اصول النحو لابن السراج ٢/٢٣١ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي وينظر الاشباه والنظائر للسيوطي ١/١٤٠ - ١٤١ تحقيـــق طه عبد الرؤوف سعد .

الفصـــل الثــانى

تقديم الصلة أو معمولها على الموصول

يتفق النحاة فى منع تقديم الصلة على الموصول ، والسبب فى ذلك أن الصلة والموصول كجزأى اسم واحد ، أو أن الصلة بعض الموصـــول ٠

يقول ابن السراج وهو يتحدث عن الأشياء التى يمتنع تقديمها :

« شرح الأول من ذلك وهو الصلة »

لا يجوز أن تقدم على الموصول لأنها كبعضه ، وذلك نحو صلة « الذى » و « أن » ٠٠

فلو قلت : الذى ضرب زيدا عمرو ، فأردت أن تقـــدم « زيدا » على « الذى » لم يجز » (١) أ هـ ٠

---

(١) أصول النحو لابن السراج ١٣٣ تحقيق عبد الحسين الفتلى

ويؤكد ذلك أيضا ما ذكـــره ابن جنى فى كتـــابه الخصائص حيث قال : « ولا يجوز تقديم الصلة ولا شىء منها على الموصول » (٢) أ هـ .

وما ذكره ابن مالك حينما قال : « الموصول والصـــلة كجزأى اسم ، فلهما ما لهما من ترتيب » (٣) أ هـ .

وقد شبه الســـيوطى الصلة والموصول بالاسم المركب تركيبا مزجيا ، ولذا أوجب فيهما تقديم الموصـول وتأخير الصلة (٤) .

ولعلنا اذا استقصينا آراء النحاة فى ذلك فلن نجد واحدا منهم يخرج عن هذا ، وهم على الرغم من اتفاقهم فى ذلك إلا أنهم يختلفون فى تقديم معمـــول الصـــلة من موصـــول إلى آخر .

فالبصريون يمنعون تقديم معمول الصلة منعا مطلقا ،

---

(٢) الخصائص لابن جنى ٢/٣٨٥ تحقيق الاستاذ محمد على النجار ط بيروت .

(٣) شفاء العليل فى ايضاح التسهيل للسلسيلى ١/٢٤٨ تحقيـــق د/الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ـ المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة .

(٤) همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ١/٣٠٢ تحقيق د/عبدالعال سالم مكرم ط الكويت .

سواء كان الموصول إسميا أم حرفيا ، وسواء كان المعمـــول ظرفا أو جارا ومجرورا أم غير ذلك .

أما الكسائى من الكوفيين فيجيز تقديم معمول صلة « كى » عليها كما فى قولهم : جاء زيد العلم كى يتعلم (٥) .

والفراء يجيز تقديم معمول صلة « أن » عليهــــا نحو : اعجبنى أن تشرب (٦) .

ويلحظ من رأى الكسائى والفراء أنهما لم يفـــرقا بين كون هذا المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا أو غير ذلك .

وأقول ذلك لأن بعض النحاة يجيزيون تقـديم معمـــول الصلة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا مطلقا ، وهـــذا رأى الكوفيين ، واختاره السيوطى فى الهمع حيث قال وهو يبين مذاهب النحاة فى تقديم معمول الصلة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا :

« فى جواز تقديم الظرف والجار والمجـــــرور المتعلق بالصلة على الموصول إسميا أو حرفيا مذاهب

---

(٥) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٣٩٥ تحقيـق د/ مصطفى النحاس ط المدنى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

(٦) ينظر الارتشاف ٢/٣٨٩ .

أحـــدها : المنع مطلقا وعليه البصريون .

والثانى : الجواز مطلقا وعليه الكوفيون ، وهو اختيارى التوسع فيهما .

والثالث : الجواز مع « أل » إذا جرت « بمن » نحو : «وكانوا فيه من الزاهدين»(٦)،«إنى لكما لمن الناصحين»(٧)، « وأنا على ذلكم من الشاهدين »(٨) .

والمنع في غير « أل » مطلقا فيها إذا لم يجر « بمن » وعليه ابن مالك »(٩) أ هـ .

ويبين السيوطي بعد ذلك أن تقديم معمول الصـــلة جائز في غير « أل » ويستدل له بأبيات من الشعر فيقول : « ويدل للجواز في غير « أل » قوله (١٠) :

لا تظلموا مسورا فإنه لكم   من الذين وفوا فى السر والعلن

---

(٦) يوسف / ٢٠ .
(٧) الأعراف / ٢١ .
(٨) الأنبياء / ٥٦ .
(٩) همع الهوامع ١/٣٠٤ ـ ٣٠٥ وينظر رأى ابن مالك في المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/١٨٠
(١٠) البيت مجهول القائل وهو من البسيط وينظر الهمع ١/٣٠٥ والدرر اللوامع للشنقيطى ١/٦٦ والمساعد لابن عقيل ١/١٨٠ تحقيق د/ محمد كامل بركات والبيت من بحر البسيط .

وقوله (١١) :

واعرض مدهم عمن هجاني

وقوله (١٢) :

جوانق بالغضا أنق أجادا (١٣)

كما يستدل السيوطي للجواز في غير « أل » مجرورة بمن بقول الشاعر (١٤) :

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها ... فإنك مما أحدثت بالمجرب

وبقوله (١٥)

---

(١١) عجز بيت من الوافر لم يعلم قائله وصدره : واهجو من هجاني من سواهم وهو في الهمع ٢٠٥/١ والدرر اللوامع للشنقيطي ٦٦/١ والمساعد لابن عقيل ١٨٠/١ .

(١٢) من ارجوزة للعجاج وهو في ملحقات ديوانه ص ٧٦ وفي المحتسب لابن جني ٢٢٠/٢ والمنصف لابن جني ٢٢/١ ، ٩٣٠/٢ ، ١٢٠/٣ وابن يعيش ١٥١/٩ وخزانة الأدب للبغدادي ٥٦٢/٣ والعيني ٤١٠/٤

(١٣) الهمع ٢٠٥/١

(١٤) البيت لامرئ القيس وهو في الهمع ٢٠٥/١ والتصريح ٢٠٢/١ والدرر اللوامع ١٠١/١ والعيني ١٢٦/٢ بهامش خزانة الأدب والأشموني ١٥٢/١ وديوان امرئ القيس ص ٤٢ تحقيق محمد ابو الفضل ط المعارف والبيت من بحر الطويل .

(١٥) البيت للشماخ وهو في ديوانه ص ١٠٢ بشرح احمد بن الامين الشنقيطي ط السعادة ١٣٢٧ هـ والهمع ٢٠٥/١ والدرر ٦٧/١ والبيت من بحر الطويل .

فتى ليس بالراضى بادنى معيشـــة
ولا فى بيوت الحى بالمتولع (١٦)

وإذا كان السيوطى كما رأينا قد أجاز تقديم معمـــول الصلة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا على اعتبـــار أن ذلك توسع فيهما فإن ابن السراج يمنع ذلك منعـــا باتا حيث قـــال :

« ولا يصلح أن تقدم شيئا فى الصـــلة ظرفا كان أو غيره على « الذى » البتـــة فأما قوله : (وكانوا فيـــه من الزاهدين) (١٧) فلا يجوز أن نجعل « فيه » فى الصلة .. والذى عندى فيه أن التأويل (وكانوا فيه زاهـــدين من الزاهدين) فحـــذف زاهدين ، وبينه بقـــوله : « من الزاهدين » (١٨) أ هـ .

ولو رجعنا إلى ما قاله ابن جنى فى هذه النقطة ـ وقد ذكرته فى بداية الحديث عنها ـ لرأيناه يمنع هو الآخـــر تقديم معمول الصلة على الموصول حيث قال :

« ولا يجوز تقـــديم الصـــلة ولا شيء منهـــا على الموصول » (١٩) أ هـ .

---

(١٦) الهمع ١/٣٠٥
(١٧) يوسف / ٢٠
(١٨) أصول النحو لابن السراج ٢/١٣٢ ـ ١٣٣
(١٩) الخصائص ٢/٣٨٥ وينظر الأشباه والنظائر للســـيوطى ١/٢٧٨ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد .

وما أرجحه فى هذه المسألة هو رأى المانعين تقــديم الصلة أو معمولها على الموصول منعا مطلقا حيث إن الصلة والموصول كما عرفنا كالشى الواحد أو أن الصــلة بعض الموصول ولا يجوز أن يتقدم بعض الشىء على بعضه ، ولا يغرنا ما أجازه السيوطى من تقدم معمول الصلة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، فقد تراجع عن ذلك فى كتابه الأشــباه والنظائر حيث قال :

« ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه ، كمــا لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها ، وفيــه فروع : الأول : الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شىء منها لأنها بمنزلة الجزء من الموصول » (٢٠) أ هـ .

---

(٢٠) الأشباه والنظائر ٢٧٨/١

تقـــديم المضمر على الظاهر

الضمير المقصود هنا والذى جعله النحاة من الأشـياء التى لا تتقدم علي الإسم الظاهر هو ضمير الغيبـــة ، لأنه لابد له من مفسر يتقدمه ، ويعرف هذا المفسر بالمرجع ، ولعل السبب فى ذلك هو أن هذا الضمير مبهم ، لا يزيل إبهـامه ولا يكشف غموضه إلا هذا المفسر أو المرجع الذى يتقدمه ٠

ومعروف أن مفسر الضمـــير لا يكـون إلا اسمـا ، فلا يكون فعلا ولا حرفاً ، خلافا لما ذهب إليه المازنى من أن « أل » فى نحو قولنا : جاء المنتصر أخوه ، موصـــول حرفى وقد عاد عليه الضمير وهو الهاء فى « أخوه » (٢١) ٠

ولتقدم مرجع الضمير أو مفسره ثلاثة أحوال :

١ ـ التقدم الصريح : وهو ما كان المفسر فيه متقـــدما على الضمير لفظاً ورتبـــة ، نحو : جائنى طالب فأكرمته ، فالمفسر هنا وكو كلمة « طالب » متقدم لفظا ـ كما نرى ـ ورتبة ، لأنه فاعل فى الكلام ، والفاعل رتبته التقدم ٠

---

(٢١) ينظر شذور الذهب لابن هشام ص ١٩٢ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، والصفوة من القواعد الاعرابية ص ٩٨ ـ ٩٩ تاليف د/عبد الكريم بكار ط دار القلم دمشق ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م ٠

٢ ـ التقدم المعنوى : وهو ما كان المفسر فيه متأخرا عن الضمير لكنه فى قوة المتقدم ، لتقدمه رتبة ، كما فى قولنا : ضرب غلامه زيد ، فالفاعل متأخر فى اللفظ لكنه فى قوة المتقدم ، لأنه فاعل ، وهو « زيد » .

أو لتضمن الكلام السابق إياه نحو قوله تعالى : « اعدلوا هو أقرب للتقوى » (٢٢) فإن الفعل فى « اعدلوا » متضمن لمرجع الضمير وهو العدل .

أو لاستلزام الكلام إياه استلزاما قريبا نحو قوله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس » (٢٣) أى الميت بقرينة ذكر الإرث (٢٤) .

أو استلزاما بعيدا نحو قوله تعالى : « حتى توارت بالحجاب » (٢٥) أى الشمس على قول ، بقرينة ذكر العشى (٢٦) .

٣ ـ التقدم الحكمى : وهو ما كان المفسر فيه متأخرا

(٢٢) المائدة / ٨ .
(٢٣) النساء / ١١ .
(٢٤) ينظر الإيضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى ١/١١٣ . تحقيق د/عبد المنعم خفاجى
(٢٥) ص/ ٣٢ .
(٢٦) ينظر شرح الكافية للرضى ١/٤ .

لفظا ورتبة ، لكنه ملحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقـــدم المرجع ، وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التفصيل .

وهذا لا يكون إلا فى مواضع معينة حصرها النحـــاة وعدوها سبعة مواضع .

ولا شك أن هذه المواضع التى سنبينها ــ إن شاء الله تعالى ــ مخالفة للأصل ، لأنه من المعروف أن جمهـــــــور النحويين يمنعون عود الضـــمير على متأخـــر فى اللفظ والرتبة ، ويوجبون فى مثل هذه الحالة أن يتقدم ما رتبته التأخير ، طالما أن الضمير عائد عليه ، حتى يكون حينئـــذ عائدا على متقدم فى اللفظ وإن كان متأخرا فى الرتبة ، كما فى قوله تعالى : « وإذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمـــات فأتمهن » (٢٧) .

فالضمير المتصل بالفاعل فى الآية وهو « رب » يعود على « إبراهيم » وهو مفعول به فى الكلام ، ولو أخر للزم عدما قلنا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبـــة ، ولذا وجب تقديم المفعول به (٢٨) .

(٢٧) البقرة / ١٢٤ .

(٢٨) ينظر مغنى اللبيب بحاشية الأمير لابن هشام ٢/٤٠ وشذور الذهب ص ١٧٩ وشرح الكافية للرضى ٢/٤ ــ ٥ .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن جمهور النحويين يؤولون ما ورد من ذلك ، أى ما جاء فيه الضمير عائدا على متأخر فى اللفظ والرتبة كما فى قول الشاعر (٢٩) :

لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا
وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

وقوله (٣٠) :

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا
من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

لكن بعض النحاة أجازوا هذه المسألة وهم عبد الله الطوال من الكوفيين ، والأخفش من البصريين وكذا ابن جنى وابن مالك (٣١) .

---

(٢٩) لم يعلم القائل والبيت من البسيط وهو فى شرح ابن عقيل ١٠٦/٢ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد وشرح الشواهد الكبرى للعينى ٥٠١/٢ بهامش خزانة الأدب ط الاميرية وشرح الكافية للرضى ٧٢/١ وشفاء العليل فى ايضاح التسهيل للسلسيلى ٤٢٣/١

(٣٠) البيت لحسان بن ثابت رضى الله عنه وهو من الطويل وينظر فى ديوانه ص٣٦٩ بشرح البرقوقى ط الرحمانية ومغنى اللبيب بحاشية الأمير ١٠٤/٢ وشرح شواهده للسيوطى ص٢٩٦ والشواهد الكبرى للعينى ٤٩٧/٢ والاشمونى ٥٨/٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٩ تحقيق السيد صقر وشفاء العليل فى ايضاح التسهيل للسلسيلى ٢٠٢/١ ، ٤٢٣

(٣١) ينظر المساعد على تسهيل الفالائد لابن عقيل ١١٢/١ - ١١٣ تحقيق د/محمد كامل بركات مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز - بمكة المكرمة وشرح ابن عقيل ١٠٥/٢ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد والأشمونى ٥٩/٢٠ بحاشية الصبان .

وقد نص على ذلك ابن جنى فى كتابه الخصائص فجعل الضمير فى كلمة « ربه » الواردة فى قول الشاعر (٣٢) :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

جعله عائدا على كلمة « عدى » المؤخرة ، وبين أن ذلك خلاف ما عليه الجماعة ، يقول فى باب : نقض المراتب إذا عرض هناك عارض : « من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل فى نحو : ضرب غلامه زيدا . فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه وهى : إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول ، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى . فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول : ضرب زيدا غلامه ، وعليه قول الله سبحانه « وإذ ابتلى ابراهيم ربه » (٣٣) وأجمعوا على أنه ليس بجائز ضرب غلامه زيدا ، لتقدم

---

(٣٢) البيت للنابغة كما نسبه ابن جني وقيل لأبى الأسود أو عبد الله ابن همارق كما فى معجم الشواهد العربية لهارون ٢٥٨/١ وهو من الطويل وينظر فى الخصائص ٢٩٤/١ والامالى الشجرية ١٠٢/١ وابن يعيش ٧٦/١ وشرح الكافية للرضى ٧٢/١ والخزانة ١٣٤/١ والعينى ٤٨٧/٢ والتصريح ٢٨٣/١ والاشمونى ٥٩/٢ وديوان النابغة ص ٧٩ وملحقات ديوان ابى الأسود ص ١٢٤ .

(٣٣) البقرة / ١٢٤ .

المضمر على مظهـــره لفظـــا ومعنى ، وقالوا في قـــــول النابغة (٣٤) :

جزى ربه عنى عدى بن حـــاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعـــل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا إلى الفاعل ، فيكون مقدما عليـــه لفظا ومعنى ، وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

« جزى ربه عنى عدى بن حاتم »

عائدة على (عدى) خلافاً على الجماعة » (٣٥) أ هـ .

وقد أيد الإمام الرضي هذا الرأى - أعنى رأى الأخفش وابن جنى - لكن على قلة ، فقال فى كتابه شرح الكافية :

« وقد جوز الأخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا ، أى اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقـــــدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به ، كاقتضائه للفاعل ، واستشهد بقوله :

جزى ربه عنى عدى بن حـــاتم
جزاء الكلاب العـــاويات وقد فعل

(٣٤) سبق تخريجه .
(٣٥) الخصائص لابن جنى ١/٢٩٣ - ٢٩٤ .

وبقـــوله (٣٦) :

لما عصى أصحابه مصعبا أدى إليه الكيل صاع بصاع

ويجوز التاويل برب الجزاء ، وأصحاب العصيان .

وبقـــوله (٣٧) :

ألا ليت شعرى هل يلومن قومه
زهيرا على ما جر من كل جانب

والأولى تجويز ما ذهبا إليه (٣٨) ، لكن على قلة ، وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنــــــازع بمــــا قالوا » (٣٩) أ هـ .

ولعل الإمام الرضي تابع في رأيه هذا لابن مالك حيث إن ابن مالك نص على جواز هذه المسألة على قلة فقال بعد أن بين أن الأكثرين يوجبون تقديم المفعول إذا عاد عليه الضمير : « والصحيح جوازه على قلة ، ومن وروده قول الشاعر :

---

(٣٦) البيت للسفاح بن بكير وهو من السريع وينظر فى شرح الكافية للرضى ٧٢/١ والخزانة ١٤٠/١ والمفضليات للمفضل الضبى ص ٣٢٣

(٣٧) البيت لأبى جندب الهذلى وهو من الطويل وينظر فى شرح الكافية للرضى ٧٢/١ والخزانة ١٤١/١ وديوان الهذليين ٨٧/٣ وملحقــات ديوانه ص ٢٨٩ .

(٣٨) أى الأخفش وابن جنى .

(٣٩) شرح الكافية للرضى ٧٢/١ .

ولو أن مجدا أخلد الدهر ... البيت (٤٠) الخ

وإذا كنا قد حكمنا على الإمام الرضى بأنه تابع فى رأيه لابن مالك بناء على ما ذكرناه من قول ابن مالك نفسه، فيجب أن نبين هنا أن ابن عقيل فى شرحه للتسهيل حكم على ابن مالك بأنه فى هذه المسألة تابع لابن جنى (٤١) فقال وهو يشرح قول ابن مالك :

(وقد يقدم الضمير المكمل معمول فعل أو شبهه على مفسر صريح كثيرا ، إن كان المعمول مؤخر الرتبة ، وقليلا إن كان مقدمها) : « والمصنف فى إجازته هذه المسألة تابع لابن جنى، وأجازها قبلهما الأخفش من البصريين، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين ، وخص بعضهم جوازها بالشعر» (٤٢) أ.هـ.

ونشير هنا إلى أن الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد قد أيد رأى الأخفش وابن جنى والطوال وغيرهم ، واستدل على ذلك بكثرة الشواهد الواردة فيه .

يقول : « ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش وتابعه عليه ابن جنى والإمام عبد القاهر ...

---

(٤٠) شفاء العليل فى ايضاح التسهيل للسلسيلى ١/٤٢٣ تحقيق د/ الشريف عبد الله الحسينى البركاتى .

(٤١) المساعد لابن عقيل ١/١١٢ ... وينظر الاشمونى ايضـا ٢/٥٩ .

الجرجانى ، وأبو عبد الله الطوال وابن مالك والمحقق الرضى من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخليق بأن نأخذ ونعتمد عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمـــة فى ما ذهبوا إليه ، وإن كان الجمهور على خلافه ، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها » (٤٢) أ هـ .

وأرى أن ما ذهب إليه هؤلاء الأعلام مع كثرته لا يرقى إلى درجة أن نأخذ به فى السعة ونقيس عليه ، لأن القرآن الكريم ـ كما وجدنا ـ ورد بخلاف ذلك ، فحينما كان الضمير عائدا على متأخر لفظا ورتبة ، وجدنا المفعول قد قدم كما فى آية البقرة السابقة وهى قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن » (٤٣) وأن ما ورد من ذلك داخل تحت الضرورة الشعرية (٤٤) .

فالضرورة الشعرية فى قول حسان السابق :

ولو أنّ مجـدا أخلد الدهر ... البيت

---

(٤٢) منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل للشيخ محمـــد محيى الدين ١١٠/٢ ط دار مصر للطباعة ١٤٠٠ هـ .

(٤٣) البقرة / ١٢٤ .

(٤٤) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٩ تحقيق السيد أحمد صقر والضرائر اللغوية فى الشعر الجاهلى ص ٣٩٠ ـ ٣٩١ .

وفي غيره من الشواهد التي استشهدوا بها هي التي ألجأت الشاعر إلى تقديم المضمر على الظاهر ، مع كون الفاعل مضافا إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضى ذلك أن يرجع الضمير إلى متأخر في اللفظ والرتبة .

ولعل ما خرج به ابن يعيش قول الشاعر :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم ... البيت

يؤكد ما ذهبنا إليه ، فقد بين أن رأى ابن جنى الذى تبع فيه الأخفش فيما سبق خلاف ما عليه الجمهور ، وذكر ابن يعيش أن الصواب أن يجعل الضمير في البيت عائدا على المصدر المدلول عليه بقوله : جزى ، والتقدير : جزى رب الجزء ، ثم بين أن بعضهم يجعل الضمير في البيت عائدا على المفعول بعده ، ولكن على سبيل الضرورة ..

يقول ابن يعيش : « وقد أقدم أبو الفتح بن جنى على جواز مثل ذلك ، وجعله قياسا ، قال : وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالأصل ، وحمل عليه قول الشاعر :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وذلك خلاف ما عليه الجمهور ، والصواب أن تكون الهاء

عائدة إلى المصدر والتقدير : جزى رب الجزاء ، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر إذا كان دالا عليه ، ومثله قولهم : من كذب كان شرا له ، أي كان الكذب شرا له .

وبعضهم يقول الضمير في البيت يعود الى المفعول بعده، ولكن على سبيل الضرورة ، ولا يجوز مثله في حال الاختيار وسعة الكلام فاعرفه » (٤٥) أ هـ .

ويجعل ابن الحاجب رأى الأخفش وابن جنى ومن تبعهما في هذه المسألة ضعيفا ويبين أن ما استدلوا به من البيت السابق الذى ذكره ابن يعيش ومن غيره مردود عند المحققين ، ثم يعلق على أحد الأبيات التى استدلوا بها وهو قول الشاعر (٤٦) :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار

فيقول : « ومن يجيز ضرب غلامه زيدا يحتج به وهو ضعيف » (٤٧) أ هـ .

(٤٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/١ .
(٤٦) البيت من البسيط وهو لسليط بن سعد وينظر في الأمالي الشجرية ١٠١/١ والعيني ٤٩٥/٢ والهمع ٢٣٠/١ تحقيق عبد العال سالم مكرم والدرر ٤٥/١ والأشموني بحاشية الصبان ٥٩/٢ وشرح ابن عقيل ١٠٩/٢ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد
(٤٧) الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٦٠/١ - ١٦١

ولو رجعنا إلى كتب الضرائر لوجدنا أن أصحابها يخرجون مثل هذه الأبيات على هذا الأساس (٤٨) .

ونعود إلى هذه المواضع التى سبق أن بينا أن الضمير يعود فيها إلى متأخر لفظا ورتبة والتى خالفت الأصل كما قلنا وهى :

١ - رفع الضمير بنعم وبئس أو ما حمل عليهما نحو : ساء وكبر وظرف ، ولا يكون مفسرا إلا بالتمييز مثل : نعم رجلا محمد ، وبئس رجلا زيد ، وظرف رجلا على (٤٩) ومنه قوله تعالى : « ساء مثلا القوم » (٥٠) .

٢ - رفعه بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كما يرى البصريون نحو قول الشاعر (٥١) :

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى
لغير جميل من خليلى مهمل

---

(٤٨) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٩ تحقيق السيد ابراهيم محمد والضرائر اللغوية فى الشعر الجاهلى ص ٣٩٠ - ٣٩١ د/عبد العال شاهين نشر دار الرياض للنشر والتوزيع

(٤٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٧ والمساعد لابن عقيل ١/١١٤ تحقيق محمد كامل بركات .

(٥٠) الاعراف / ٧٧ .

(٥١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله وينظر فى المغنى بحاشية الأمير ٢/١٠٢ وشرح شواهده للسيوطى ٢٩٦ والعينى ٣/١٤ والمساعد ١/٤٥٨ والتصريح ١/٣٢ والاشمونى ٣/٦٠ ، ١٠٤ .

وهذا يخالف ما يراه الكوفيون ، حيث يرون أن الفعل الأول أولى بالعمل لتقدمه .

ومن المعروف فى هذه المسألة أنه لو أعمل أحد العاملين فى الظاهر ، وأهمل الآخر عنه وجب إعمال المهمل فى ضمير هذا الظاهر ، ويلتزم حينئذ الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ، ولا يجوز حذفه ، نحو : يحسن ويسىء أبناك ، فكل فعل من هذين الفعلين يطلب « أبناك » بالفاعلية ، وعلى ذلك فإن أعملنا الثانى وجب أن نضمر فى الأول فاعله ، وكذا لو أعملنا الأول وجب أن نضمر فى الثانى فاعله ، ولا يجوز ترك الإضمار هنا خلافا للكسائى ، حيث أجاز ذلك على الحذف ، بناء على مذهبه فى جواز حذف الفاعل ، وأجاز الفراء ترك لإضمار ، على أساس توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر (٥٢) .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن أبا على الفارسى علق على رأى الفراء فى هذه المسألة وأبطله ، وبين أن هذا الرأى أبعد من رأى البصريين والكوفيين فقال :

قال بعض البغداديين : إن الفراء قال فى قولهم : ضربنى وضربت زيدا ، لا يجوز قول الكسائى ، لأن الفعل

---

(٥٢) ينظر الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٦ - ٦٤٧ تحقيق د/ عبد المنعم هريدى وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٧٧ والمغنى ٢/٢٠٨ وشرح ابن عقيل ٢/١٦٠ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين

لا يكون بلا فاعل ، ولا يجوز قول البصريين ، لأنه لا يضمر قبل الذكر ، ولا يجيزه هو إلا أن يجعل الفعلين كشىء واحد ، كأنه رفع زيدا بهما ٠

وهذا الذى أخذ به وترك قول الناس إليـــه أبعد من الأقوال التى تركها ، وذلك أنه لا يخلو فى قوله : الفعـــلان كفعل واحد ، وجعله إياها بمنزلة من ان يكون رفع الفاعـــل بالفعلين أو بأحدهما ، أو جعلهما جميعا كالشىء الواحد ٠

فإن كان رفع الفـــاعل بالفعلين ، فذلك ممتنع ، لأنا لا نعلم فاعلا عمل فيه فعلان فى موضع واحد ٠ بل لم نعـلم شيئا واحدا إسما مفردا ، ولا كلمة مفردة عمل فيهـــا عاملان ، ولا يمكن أحدا أن يوجد ذلك . ألا ترى أن كل عامل يوجب عملا ، فلو عمل فيه عاملان ، للزم أن يكون فى حرف الإعراب منه إعرابان ، كما أنه إذا عمل فيه عامل واحـــد ، صار فيه ضرب واحد من الإعراب ، وذلك مما لا خفـــاء بفســـاده ٠

وإن كان رفع الفاعل بأحدهما فقد ترك الآخر بلا فاعل ، ودخل فيما عابه على الكسائى ٠ فإن كان قد جعلهما كالشىء الواحد ، فجعله إياهما كالشىء الواحد غير جـــائز ، لأنه لا دلالة عليه ، ولا نظير له ٠ ألا ترى أنه لا يوجد فى الأفعال فعلان ، جعلا بمنزلة فعل واحد ٠ ولا فصل بين أن يقول : أجعل فعلين كفعل واحد ، وبين ما زاد على الواحد الاثنان

فما فوقهما · ويقال له : كيف جعلتهما بمنزلة الفعل الواحد ؟ أبأن أعملتهما جميعا فى الفاعل الواحد ؟ فهذا لا نظير له ، أم بأن أعملت أحدهما وتركت الآخر ؟ بين ذلك ، فإنه إنما هو عبارة لا يصح لها معنى ولا يلتئم · فأما ما ذكرته من أنه لا يضمر قبل الذكر ، فقد أريناه أشياء أضمرت قبل الذكر » (٥٣) أ هـ ·.

ثم يأتى بعد ذلك الفارسى ويخطىء الكسائى أيضا فى رأيه فيقول : « وقول الكسائى أشبه وإلى الصواب أقرب ، وإن كان خطأ عندنا ، لأن له أن يقول : شبهت الفاعل بالمبتدأ فحذفته من حيث اجتمعا فى أن كل واحد منهما محدث عنه ، وإن كان الفاعل لا يشبه المبتدأ للفصول التى أريناها فى موضعهما » (٥٤) أ هـ ·.

الموضع الثالث من المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة « جره » برب ، مفسرا بتمييزه بعده (٥٥)، نحو قول الشاعر (٥٦) :

---

(٥٣) المسائل الحلبيات للفارسى ص ٢٣٨ - ٢٣٩ تحقيق د / على توفيق الحمد ط بيروت ·

(٥٤) السابق نفسه ·

(٥٥) ينظر البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٤١/٤ تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ط بيروت وابن عيش ١١٨/٣ ، ٢٨/٨

(٥٦) لم يعرف القائل والبيت من البسيط وهو فى الاشمونى بحاشية الصبان ٢٠٨/٢ وشفاء العليل ٢٠٢/١ وشرح الالفية للمرادى ١٨٥/٢ تحقيق د / عبد الرحمن سليمان والعينى ٢٥٧/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ص ١٨١ تحقيق د/عبد الرحمن السيد واللسان (ريب)

وإنْ رأيت وشيكا صدع أعظمه ... وربه عطبا أنقذت من عطبه

وقول الشاعر (٥٧):

ربه فتية دعوت إلى ما ... يورث المجد دائبا فأجابوا

فالهاء في « ربه » في البيتين عائدة على متأخر لفظا ورتبة ، فهي في البيت الأول عائدة على « عطبا » وفي الثاني عائدة على « فتية » وكلاهما تمييز .

٤ - أن يبدل منه المفسر نحو : اللهم صل عليه الرءوف الرحيم . وقد ذكر السيوطي أن هذا مذهب الأخفش ، وصححه ابن مالك وأبو حيان ، ومنع ذلك قوم وقالوا : البدل لا يفسر ضمير المبدل ، وبين السيوطي أن أبا حيان رد ذلك بالورود كما في قول الشاعر (٥٨):

قد أصبحت بقرقرى كوانسا ... فلا تلمه أن ينام البائسا (٥٩)

---

(٥٧) لم يعرف القائل والبيت من الخفيف وهو في المغني بحاشية الأمير ٢/٢٠٣ وشرح شواهده للسيوطي ٢٩٦ وشذور الذهب ص ١٧٥ والعيني ٣/٢٥٩ والتصريح ٢/٤ والأشموني ٢/٦٠ ، ٢٠٨

(٥٨) رجز للعجاج وهو في سيبويه ١/٢٥٥ ط الأميرية والمغني ٢/١٠٢ والهمع ١/٢٣١ والدرر ١/٤٥ ، ٢/١٤٩

(٥٩) ينظر الهمع ١/٢٣١ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/١٢٤

٥ ـ ضمير الشأن ، فإن مفسره يكون بعده ، ويكون جملة خبرية مصرحاً بجزأيها ، ويزعم الكوفيون أنه يفسر بمفرد ، فيقولون فى ظننته قائما زيد : إن الهاء ضمير الشـــأن ، وقائم يفسره (٦٠) . ولهذا الضمير أحكام ليس المجـــال مجال ذكرها .

٦ ـ أن يخبر عنه بالمفسر نحو قوله تعالى : « إن هى إلا حياتنا الدنيا » (المؤمنون/٣٧) والأصل إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع الضمير فى موضع « الحياة » لأن الخبر يدل عليها ويبينها ومن ذلك قول الشاعر :

هى النفس تحمل ما حملت (٦١)

وقولهم : هى العرب تقول ما شاءت (٦٢) .

ومما يلحظ هنا أن النحويين يعللون لتقديم المضمر على الظاهر فى هذه المواضع ، ومخالفة الأصل فيه بتعليـــلات بلاغية فيقولون : إن التقديم هنا لنكتة الإجمال ثم التفصيل وبأن ذلك ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه ، حيث إنه متى لم

---

(٦٠) ينظر المساعد ١/١١٤ ـ ١١٥ وشفاء العليل ٢/٢٠٣ .

(٦١) لم يعرف له تتمة ولا قائل وهو فى المغنى ٢/١٠٢ والهمع ٢/٢٣٢ والمساعد ١/١١٤

(٦٢) ينظر المساعد ١/١١٤ وحاشية الصبان ١/١٠٨ والهمع ٢/٢٣٢ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم والأشباه والنظائر للسيوطى ٢/٢٧ ـ ٢٨ والمغنى ٢/١٠٢ بحاشية الأمير .

يفهم من الضمير معنى ، فيبقى منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون ، فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن فى ذهنه (٦٣) .

وهذا يبين لنا مدى مشاركة النحوى للبلاغى فى النظر إلى ما يفيده التقديم من معنى طالما أن هذا التقديم على نية التأخير . وإليك طرفا مما قاله بعض النحويين والبلاغيين فى تعليلاتهم لهذه المسألة التى نحن بصدد الحديث عنها .

يقول الصبان فى حاشيته : إنما خالفوا فى المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره ، لأنهم قصدوا التفخيم بذكر الشئ أولا مبهما ثم تفسيره لتضمن ذلك تشوق النفس إلى التفسير ، فيكون ذلك أوقع فيها ، والذكر مرتين بالإجمال والتفصيل ، فيكون آكد » (٦٤) أ هـ .

ويقول السكاكى فى مفتاح العلوم وهو يتحدث عن وضع المضمر موضع المظهر :

« ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظا أو قرينة حال : رب رجلا ، ونعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو ، فكان رب رجل ، ونعم الرجل ، وبئس

---

(٦٣) ينظر حاشية الصبان ١٠٨/١ ومفتاح العلوم للسكاكى ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٦٤) حاشية الصبان ١٠٨/١ .

الرجل ، على قول من لا يرى الأصل : زيد نعم رجلا ، وعمرو بئس رجلا ، وقولهم هو زيد عالم ، وهي هند مليحة ، فكان الشأن زيد عالم والقصة هند مليحة ، ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه ، وذلك أن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى ، بقى منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون ؟ فيتمكن فى ذهنه المسموع بعده فضل تمكن فى ذهنه ، وهو السر فى التزام تقديمه » (٦٥) أ هـ ٠

ولعل ما ذكره الزركشى وهو يتحدث عن ضمير الشأن ، يفيد ما علل به النحاة لتقديم المضمر على الظاهر كما سبق ، حيث جعل تقديم ضمير الشأن من مؤكدات الجملة الإسمية ، كما بين أن تقديمه يأتى لتنظيم الأمر فى نفسه ، والإطناب فيه ، وأن ذلك يكون فى مواضع التفخيم ، وأن الغرض من تقديمه هو أن تطلع السامع إلى الكشف عنه ، وطلب تفسيره (٦٦) ٠

وما قاله عبد القهر فى هذه المسألة يؤكد لنا ذلك كله حيث قال فى باب التقديم :

« وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشىء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ، لأن ذلك يجرى مجرى

(٦٥) مفتاح العلوم للسكاكى ص ١٩٧ - ١٩٨ ٠
(٦٦) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢/٤١٠ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط بيروت ٠

تكرير الإعلام في التأكيد والأحكام ، ومن ههنا قالوا : إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدم إضمار ، ويدل على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى : « فإنها لا تعمى الأبصار » (٦٧) فخامة وشرفا وروعة لا نجد منها شيئا في قولنا : فإن الأبصار لا تعمى : وكذلك السبيل في كل كلام كان فيه ضمير قصة » (٦٨) أ هـ

ويمكننـــا بنـــاء على هذا أن نرد ما اتهم به الإمام عبدالقاهر النحاة في نظرتهم إلى التقديم كما سبق ، حيث اتهمهم بأنه قد صغر أمر التقديم في نفوســـهم ، وهونوا الخطب فيه ، لأنهم يرون أن تتبعه والنظر فيه ضرب من التكلف » (٦٩) .

---

(٦٧) الحج / ٤٦ .
(٦٨) دلائل الاعجاز ص ١٠٢ .
(٦٩) ينظر ص ٢٧ من البحث وينظر دلائل الأعجاز ص ٨٥ .

تقـــديم الصفة على الموصوف

عرفنا قبل ذلك أن القياس في التوابع بصفة عامة عدم جواز تقديمها على المتبوع ، والصفة أو النعت كما يسميـــه الكوفيون ، واحدة من هذه التوابع فلا يجوز تقديمهـــا على الموصوف وهذا رأي جمهور النحاة ، والعلة في ذلك أن الصفة موضحة للموصوف ومخصصة له ، فهي تشبه بذلك الصلة ، وقد سبق أن بينا الصلة لا تتقدم على الموصول ، وما ينطبق على الصفة ينطبق على ما يتصل بها كالمعمول مثلا .

يقول ابن جني في كتابه الخصائص : « وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح ، ألا ترى أنك لا تجيز هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا ، لأنك تريد : هذا رجـــل ورد اليوم من موضع كذا ، وإنما يجوز وقوع المعمول فيـــه بحيث يجوز وقوع العامل . فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها ، كذلك لا يجوز تقـــديم ما اتصـــل بها على موصوفها »(٧٠)

وقد ذكر ابن جني ذلك في معرض كلامه عن قبـــول الشاعر (٧١)

---

(٧٠) الخصائص ٣٩١/٢ .

(٧١) لم يعرف القائل والبيت من الوافر وهو في الخصـــائص ٣٣٠/١ ، ٣٩٠/٢ ومغني اللبيب ١٤٨/١ وشرح شواهده ١٦٧

فقد والشك بين لى عناء   بوشك فراقهم صرد يصيح

حيث بين أن قوله : « بوشك فراقهم » معمول «يصيح» وقد قدمه كما نرى ، ويصيح صفة لصرد (٧٢) .

ولو رجعنا إلى كتاب سيبويه لوجدناه يجعل تقـــديم الصفة على الموصوف من القليل ، وان أكثر ورود ذلك يكون فى الشعر .

يقول سيبويه معلقا على قول كثير عزة (٧٣) :

لمية موحشـــا طلل   يلوح كأنه خلل

« وهذا كلام أكثر ما يكون فى الشعر وأقل ما يكون فى الكلام » (٧٤) أ هـ .

وقد علق أحد المحدثين على كلام سيبويه هنا والذى جاء فى معرض حديثه عن تقديم الصفة على الموصوف فقـــال :

---

(٧٢) ينظر الخصائص ٢/٣٩١ .

(٧٣) البيت من الوافر وهو فى الكتـــاب ٢/١٢٣ هارون والعينى ٣/١٦٣ والاشمونى ٢/١٧٤ والأمالى الشجرية ١/٢٦ والخصـــائص ٢/٤٩٢ ومجالس العلماء للزجاجى ص ١٧٤ والخزانة ١/٥٣٣ وديوان كثير ٢/٢١٠ بعناية هنرى بيرس ط الجزائر ١٩٢٨ م ويروى أيضا «لعزة»

(٧٤) الكتاب لسيبويه ٢/١٢٣ ـ ١٢٤ تحقيق الشيخ عبد الســلام هارون .

ويبدو واضحا من كلام سيبويه ، أن ذلك شاذ لا يقاس عليه فى الكلام المنثور ، وقد نصب الشاعر « موحشا » على الحال، وكان أصله صفة لـ « طلل » فتقدمت على الموصوف » (٧٥) أ هـ

وعلى الرغم من أن جمهور النحاة يمنع تقديم الصفة على الموصوف إلا أن بعض النحـــاة يجيز ذلك إذا كان النعت لاثنين أو لجماعة بشرط تقدم أحد الموصوفين ٠

يقول أبو حيان : « ولا يجوز أن يتقدم معمول الصـفة على الموصوف ، فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكله ، وأجـــاز ذلك الكوفيون ، وتبعهم الزمخشرى فى قوله تعالى : (وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا) (٧٦) جعل فى « أنفسهم » متعلقا بقوله : « بليغا » وتقول : جاء زيد وعمرو العاقلان ٠ هـــذا ترتيب الكلام ، وأجاز صاحب البديع تقـــديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو جماعة ، وقد تقـــدم أحـــد الموصوفين تقول : قام زيد العاقلان وعمرو ، ومنه قـــول الشـــاعر (٧٧) :

(٧٥) ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى ص ١٩٣ د / فتحى عبد العال الدجنى ط الكويت ٠

(٧٦) النســـاء / ٦٣ ٠

(٧٧) لم يعرف القائل والبيت من الطويل وهو فى الارتشاف لأبى حيان ٢/٦٠٠ والمغنى ٢/١٦٢ وشرح ابيات المغنى للبغـــدادى ٧/٢٨٩ والعينى ٤/٧٣ والهمع ٥/١٨٥ والدرر ٢/١٥١ وضرائر الشـــعر لابن عصفور ص ٢١٢ والأشمونى ٣/٥٨ ٠

ولست مقرا للرجـــال ظلامة
أبى ذاك عمى الأكرمان وخاليا

يريد أي ذاك عمي وخالي الأكرمان » (٧٨) أ هـ .

وقد ذكره أبو حيان عن صاحب البديع ذكره السيوطي أيضا في كتابه همع الهوامع (٧٩) .

ولأن جمهور النحـــــاة لم يجيزوا تقديم النعت على المنعوت كما رأينا ، رفضوا أن يكون قوله : « العزيز الحميد » نعتين للفظ الجلالة في قوله تعـــالى : (إلى صراط العزيز الحميد • الله الذى له ما في السموات والأرض) (٨٠) مع أن لفظ الجلالة منعوت من حيث المعنى بهما ، وأعربوا على ذلك لفظ الجلالة بدلا أو عطف بيان .

كما رفضوا أن يكون « الحق » في قوله تعالى « والوزن يومئذ الحق » (٨١) نعتا لـ « الوزن » لهذا السبب نفسه حيث لا يجوز تقديم النعت على المنعوت (٨٢) .

---

(٧٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/٥٩٩ - ٦٠٠ تحقيق د/ مصطفى النحاس ط المدني .
(٧٩) الهمع ٥/١٨٥ .
(٨٠) ابراهيم / ١ ، ٢
(٨١) الأعراف / ٨ .
(٨٢) الصفوة من القواعد الاعرابية ص ١٧٤ د / عبد العليم بكار ط دار القلم دمشق ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

وطلا أن الأمر كذلك فيجب أن يخرج ما ورد من الشواهد التى قيل فيها بتقديم النعت على المنعوت على الضرورة كما بين أحد الباحثين حيث قال :

« والنعت تابع والتوابع ينبغى أن تلى متبوعها كما أسلفنا القول إلا فى ضرورة نحو قول علقمة بن عبدة (٨٣) :

فأوردتها ماء كأن جماحه من الأجين حناء معا وصبيب

يريد كأن جمامه حناء وصبيب معا » (٨٤) أ هـ .

---

(٨٣) البيت في ديوان علقمة ص ١٤ ط دار الفكر بيروت ١٩٦٨ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٢ واللسان (صبب)

(٨٤) الضرائر اللغوية فى الشعر الجاهلى ص ٣٩٥ د / عبد العال شاهين ط دار النصر للطباعة الاسلامية وينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٢ السيد ابراهيم محمد .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تقـــديم المعطوف على المعطوف عليه

يرى الكوفيون أن تقـــديم المعطوف على المعطوف عليه جائز في الشعر والاختيار بشرط أن يكون العطف بالواو ، وينشدون في ذلك قول الشاعر (٨٥) :

ألا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السـّـــلام

وقوله (٨٦) :

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ... ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

وقوله (٨٧) :

---

(٨٥) البيت للأحوص وهو من الوافر وينظر في مجـــالس ثعلب ص ٢٣٩ والجمل للزجاجي ص ١٥٩ وأمالي الزجاجي ص ٨١ تحقيـــق عبد السلام هارون والأمالي الشجرية ١/ ١٨٠ وأصول النحو لابن السراج ٢/ ٢٣٥ والخصائص ٢/ ٣٨٦ والبسيط شرح الجمـــل لابن أبي الربيع ٢/ ٨٠٣ تحقيق د/عياد عبد الثبيتي

(٨٦) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي وهو من الطويل وينظر في أمالي القالي ١/ ٦٨ والخصائص لابن جني ٢/ ٣٨٣ والخزانة ١/ ٤٩٥ والعيني ٣/ ٨٦ وشفاء العليل في ايضاح التسهيل للسلسيلي ٢/ ٧٩٦ تحقيق د / الشريف عبد الله الحسـيني البركاتي والتصريح ١/ ٣٤٤ ، ٢/ ١٣٧ والأشموني ٢/ ١٣٧ .

(٨٧) لم يعلم قائله وهو من البسيط وينظر في شفاء العليـــل للسلسيلي ٢/ ٧٩٧ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٨٠٤ تحقيـــق الاستاذين احمد امين وعبد السلام هارون ط لجنة التاليف ١٣٨٧ هـ ومعجم البلدان لياقوت ٤/ ٤١٨ (قهد)

ثم اشتكيت لأشكانى وشاكته   قبر بسنجار أو قبر على قهد

يريد لأشكانى قبر بسنجار وساكنه ٠

ويجيز هشام وثعلب تقديم المعطوف مع الفاء وثم ، وأو ، ولا (٨٨) أيضا كما فى قول الشاعر (٨٩) :

أطلال دار بالنياع فحمت   سألت فلما استعجمت ثم صمت

أى سألت فحمت ، فقدم المعطوف بالفاء على المعطوف عليه ٠

وكما فى قوله (٩٠) :

فلست بنازل إلا ألمت   برحلى أو خيالتها الكذوب

أى الكذوب أو خيالتها ، فقدم المعطوف بأو على المعطوف عليه وهو الكذوب ٠

وفى قوله (٩١) :

---

(٨٨) ينظر المساعد لابن عقيل ٢/٤٧٦ والهمع ٥/٢٧٥

(٨٩) البيت لكثير عزة وهو من الطويل وينظر فى الارتشاف لأبى حيان ٢/٦٦٣ تحقيق د / مصطفى النماس والهمع ٥/٢٧٥ والدرر ١/١٤٨ ، ١٩٠ والتصريح ١/٣٤٤ ، ٣٧٦ وديوانه ٢/١٠٩ والخزانة ١/١٩٢

(٩٠) البيت لرجل من بحتر بن عتود وهو من الوافر وينظر فى الخزانة ٢/٣٣٦ والهمع ٥/٢٧٥ والدرر ٢/١٩٤

(٩١) لم يعرف قائله وهو من الطويل وينظر فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٠ والأشمونى ٣/١١٩

وأنت غريم لا أظن قضاءه   ولا العترى القارظ الدهر جائيا

يريد لا أظن قضاءها جائيا ولا العترى القارظ الدهر .

فقدم المعطوف بـ « لا » على المعطوف عليه وعامله وهو الضمير المستتر في « جائيا » .

أما البصريون فيمنعون تقديم المعطوف على المعطوف عليه في الاختيار ، ويجعلون ما جاء من ذلك في الشعر من باب الضرورة التي لا يقاس عليها ولا يجيزونه في الشعر إلا فيما كان معطوفا بالواو ، ووقوع ذلك في المنصوب عندهم أقبح منه في المرفوع (٩٢) .

لذا فقد رد ابن السراج مذهب الكوفيين وفند ما استدلوا به . يقول :

« وأما العطف فهو كذلك لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه ، وكذلك ما اتصل به ، والذين أجازوا من ذلك شيئا أجازوه في الشعر ، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولا ، لزال الكلام عن جهته ، فقدموا النسق مع

---

(٩٢) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٦٦٢/٢ تحقيق د/مصطفى النماس ، والمساعد لابن عقيل ٤٧٥/٢ - ٤٧٦ وشفاء العليل للسلسيلي ٧٩٦/٢ - ٧٩٧ .

المنسوق به على نسق ما نسق به عليه ، وقالوا إذا لم يكن شيء يرفع لم يجز تقديم الواو » (٩٣) أ هـ

ثم علق ابن السراج على البيت الأول الذى استشهد به الكوفيون على جواز تقديم المعطوف بالوو فقال :

« والبيت الذى أنشدوه

عليك ورحمة الله السـلام

فإنما جاز عندهم ، لأن الرافع فى مذهبهم « عليك » وقد تقدم ، ولا يجيزون للشاعر إذا اضطر أن يقول : إن وزيدا عمرا قائمان ، لأن « إن » أداة وكل شيء لم يكن يرفع ، لم يجز أن تليه الواو عندهم على كل حال ، فهذا شاذ لا يقاس عليه ، وليس شيء منصوب مما بعد حرف النسق يجـوز تقديمه إلا شيء أجازه الكوفيون فقط » (٩٤) أ هـ .

وقد خرج ابن جنى هذا البيت السابق أيضـا الذى استشهد به الكوفيون على وجه لا تقديم فيه ولا تأخير ، فجعل قوله : و (رحمة الله) معطوفا على الضـمير فى (عليك) على أساس أن قوله (عليك) خبر مقـدم لقـوله (السـلام) .

(٩٣) أصول النحو لابن السراج ٢/٢٣٥
(٩٤) المرجع السابق نفسه

وفى هذا التخريج عطف على الضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، لكن ابن جنى يرى أن ذلك أسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه ٠

يقول ابن جنى : « فأما قوله (٩٥) :

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السـلام

فحمله الجماعة (٩٦) على هذا ، حتى كان عندها : عليك السلام ورحمة الله ، وهذا وجه ، إلا أن عندى فيه وجهـا لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف ، وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفا على الضمير فى (عليك) وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه وهو (عليك) ففيـه إذا ضمير مرفوع بالظرف ، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ، ذهب عنك مكروه التقديم ٠ لكن فيه العطف على الضميـر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وهذا أسـهل عندى من تقديم المعطوف على المعطوف عليه ٠ وقد جاء فى الشـعر قوله (٩٧) :

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى   كنعاج الفلى تعسفن رملا (٩٨) » أ هـ

(٩٥) سبق تخريجه ٠

(٩٦) أى جماعة البصريين ٠

(٩٧) البيت من الخفيف وهو لعمر بن ابى ربيعة وينظر فى الكتاب ٢/٣٧٩ هارون والخصـائص ٢/٣٨٦ والعينى ٤/١٦١ وابن يعيش ٣/٧٤ ، ٧٦ والانصاف ٢/٤٧٥ ، ٤٧٦ وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٨ بتحقيق =

والعجيب فى تخريج ابن جنى لهذا البيت أنه أراد ان يخرج به من محظور عند جمهور البصريين وهو تقـــديم المعطوف على المعطوف عليه ، فدخل فى محظور آخر وهــو العطف على الضمير المرفوع المستتر من غير توكيد له بضمير منفصل وقد بين ذلك فى قوله : وهذا أسهل عندى من تقديم المعطوف على المعطوف عليه .

وهو بذلك يخالف الكوفيين فى مسألة تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ويوافقهم فى جواز العطف على الضمير المرفوع المستتر من غير فصل ، فالكوفيون يستدلون لرأيهم فى جواز هذه المسألة بالبيت الذى ذكره ابن جنى وهو بيت عمر بن أبى ربيعة السابق

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى ... البيت

وبيت جرير الذى يهجو فيه الأخطل (٩٨) :

= الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد وملحقات ديوان عمر بن ابى ربيعة ص ٤٩٠ .

وزهر جمع زهراء وهى المرأة الحسنة الجميلة والنعـــاج البقـر الوحشى .

والشاهد فيه عطف « زهر » على الضمير المستكن فى « اقبلت » من غير فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل وهذا ضعيف عند جمهور العلماء .

(٩٨) البيت من الكامل وهو فى الانصاف ٢/٤٧٩ واوضح المسـالك ٣/١٠٤ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ط مصطفى محمد وضياء السالك الى أوضح المسالك ٣/٢١١ محمد عبد العزيز النجـــار ط الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣/٢٣٩ الشيخ محمد محيى الدين

ورجا الأخطيل من سفاهة رأيه مالم يكن وأب له سينالا

ولعله أجاز ذلك وجعله أسهل من تقــديم المعطوف على المعطوف عليه بناء على أن البصريين يجيزونه فى الشــعر لكنه عندهم شاذ لا يقاس عليه لأنه من الضرورات (٩٩) ٠

وبناء على ما حكاه سيبويه فى النثر من قولهم : «مررت برجل سواء والعدم » برفع « العدم » بالعطف على الضمير المستتر فى « سواء » دون فصل (١٠٠)

وعلى الرغم من ذلك فإن ســـيبويه جعل العطف على الضمير المرفوع المستتر دون فصل قبيحا ٠

يقول :

« وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر فى الفعــل المرفوع ، وذلك قولك : فعـــلت وعبد الله ، وأفعـــل وعبد الله » (١٠١) أ هـ ٠

ويقــول ٠

(٩٩) ينظر الانصاف فى مسائل الخلاف ٤٧٧/٢ .
(١٠٠) ينظر الكتاب ٣١/٢ هارون وشرح ابن عقيل ٢٣٨/٢ - ٢٣٩
(١٠١) الكتاب ٣٧٨/٢ ٠

« وأما قوله : مررت برجل سواء والعدم ، فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ، لأن فى « سواء » إسـما مضمرا مرفوعا » (١٠٢) أهـ .

ويذكر ابن عصفور فى كتابه ضرائر الشعر لتقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه شروطا معينة ، لا يجوز التقديم فى الشعر بدونها ، وهذه الشروط ذكرها المغاربة فى كتبهم ، وعبر عن ذلك أبو حيان بقوله : « ويجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه بخمسة شروط عند أصحابنا .. الخ » (١٠٣) أهـ .

وإليك ما ذكره ابن عصفور من شروط فى هذه المسألة التى عد ما جاء منها فى الشعر ضرورة .

يقول : « ومنه - أى من باب التقديم - تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وأحسن ما يكون ذلك فى الواو ، ولا يجوز التقديم فيها إلا بشرط أن لا يؤدى التقديم إلى وقوعها صدر الكلام ، لا يقال : وزيد عمرو قائمان ، ولا أن يلى عاملا غير متصرف ، لا يقال : إن وزيدا عمرا قائمان ، وبشرط أن لا يكون المعطوف عليه مخفوضا ، لا يقال : مررت وزيد بعمرو . فمما جاء من ذلك قوله (١٠٤) :

---

(١٠٢) الكتاب ٢/٣١ .
(١٠٣) الارتشاف لأبى حيان ٢/٦٦٢ .
(١٠٤) سبق تخريجه .

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي

وقوله (١٠٥) :

لعن الإله وزوجها معها هند الهنود طويلة البظر

يريد لعن الإله هند الهنود وزوجها معها.

وقول ذى الرمة (١٠٦) :

كأنا على أولاد أحقب لاحها ورمى السفا أنفاسها بسهام

جنوب ذوت عنها التناهي وأنزلت بها ذباب السبيب صيام

يريد لاحها جنوب ذوت التناهى ورمى السفا » (١٠٧) أهـ

ويزيد بعض النحويين شرطا آخر على هذه الشروط التى ذكرها ابن عصفور وهو أن يكون الفعل لا يستغنى بفاعل

---

(١٠٥) البيت لحسان بن ثابت رضى الله عنه وهو من الكامل وينظر فى المقرب لابن عصفور ٢٣٤/١ تحقيق الجبورى وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٠ والمحتسب لابن جنى ٣٤١/١ تحقيق على النجدى ناصف و د / عبد الحليم النجار والهمع ٢٧٦/٥ والدرر ١٩٤/٢

(١٠٦) البيتان من البسيط وهما فى الكتاب لسيبويه ٢٦٩/١ ط الأميرية والأشمونى ١١٨/٣ والمخصص لابن سيده ٢١٦/١٣ تحقيق الشنقيطى ط بولاق واللسان (سهم)

(١٠٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٩٠

واحد نحو : اختصم زيد وعمرو ، فلا يجوز : اختصم وعمرو زيد ، وأجاز ذلك ثعلب (١٠٨) .

ويبين السيوطى أن هذه الشروط السابقة شرط لجواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه فى الاختيـــار عنـد الكوفيين ، وفى الضرورة عند البصريين .

ويقول بعد أن ذكر هذه الشروط : « فإن فقد شرط من هذه الشروط لم يجز فى الاختيار عند الكوفيين ولا فى الضرورة عند البصريين ، فلا يقال وعمرو زيد قائمان ، ولا إن وعمرا زيدا قائمان ، ولا مررت وعمرو بزيد ، ولا اختصم وعمرو زيد ، وخالف ثعلب فى الأخير فلم يشترطه ، وجوز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد » (١٠٩) أ هـ .

وزاد الرضى على هذه الشروط أيضا شرطا آخر وجعله خاصا بتقديم المعطوف على المعطوف عليه اضطرارا فقال بعد أن ذكر الشروط السابقة وجعلها عامة فيما كان معطـــوفا بالواو أو الفاء أو ثم ، أو « أو » ، أولا .

« ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم وأو ولا فى ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو : ضربت وعمـــرا أو

---

(١٠٨) ينظر الارتشاف ٦٦٢/٢ والهمع ٢٧٦/٥
(١٠٩) الهمع ٢٧٦/٥

فعمرا ، أو ثم عمرا ، أو وعمرا ، أو لا عمرا زيدا بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل ... الخ » (١١٠) .

ثم يقول : « ويشترط أيضا فى تقديم المعطوف اضطرارا، أن لا يكون المعطوف عليه مقرونا بإلا ، أو بمعناها ، فلا تقول : ما جاءنى وزيد إلا عمرا ، وإنما جاءنى وزيد عمرو ، وذلك لما تقدم فى باب الفاعل أن ما بعد إلا فى حيز غير حيز ما قبلها ، لتخالفهما نفيا وإثباتا » (١١١) أ هـ .

ويفهم من كلام الرضى هنا أنه يجيز تقـــديم المعطوف بالواو أو بالفاء أو ثم أو « أو » أو « لا » فى الاضطرار ، وهو بذلك يخالف مذهب البصريين الذين يشترطون أن يكـون العطف بالواو ، ولذا لم يذكر هذا الشرط ضمن الشروط التى ذكرها لجواز تقديم المعطوف اضطرارا ، وزاد هـــذا الشرط الأخير كما عرفنا .

ومما يجدر ذكره هنا ويتطلبه المقام - حيث إن الموضوع يتناول التقديم من الوجهة النحوية والبـــــلاغية - أن السكاكى وهو أحد أئمة البلاغة نظر إلى البيت الأول من هذه الأبيات التى استدل بها الكوفيـــون على رأيهم نظرة بلاغية ، وهو قول الشاعر (١١٢) .

---

(١١٠) شرح الكافية للرضى ٣٢٦/١ ط دار الكتب العلمية ببروت
(١١١) شرح الكافية للرضى ٣٢٦/١
(١١٢) سبق تخريجه .

عليك ورحمة الله السلام

فرأى أنه لا يسوغه إلا نية التقديم والتـأخير ، وعلل ذلك بلزوم كونه عديم النظير . يقول وهو يتحدث عن الفصل والوصل : « إعلم أن تمييز موضع العطف عن غير موضعه فى الجمل كنحو أن تذكر معطوفا بعضها على بعض تارة ، ومتروكا العطف بينها تارة أخرى هو الأصل فى هذا الفن ، وهو نوعان :

نوع يقرب تعاطيه ، ونوع يبعد ذلك فيه ، فالقريب هو أن تقصد العطف بينها بغير الواو أو بالواو بينهما ، لكن بشرط أن يكون للمعطوف عليها محل من الإعراب ، والبعيـد هو أن تقصد العطف بينهما بالواو ، وليس للمعطوف عليها محل إعرابى .

والسبب فى أن قرب القريب ، وبعد البعيد هو أن العطف فى باب البلاغة يعتمد معرفة أصول ثلاثة :

أحدها : الموضع الصالح له من حيث الوضع وثانيها : فائدته ، وثالثها : وجه كونه مقبولا لا مردودا .

ثم قال : وكذلك إذا أتقنت أن الإعراب صنفان لا غير : صنف ليس بتبع ، وصنف تبع ، وأتقنت أن الصنف الثانى منحصر فى تلك الأنواع الخمسة :

البدل والوصف والبيان والتأكيد ، واتباع الثانى الأول فى الإعراب بتوسـط حرف ، ثم رجعت فتحققت أن الواو يستدعى معناه أن لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه ، لامتناع أن يقال : جاء زيد وزيد ، وأن يكون زيد الثـانى هو زيد الأول ، حصل لك أن الصنف الأول ليس موضعا للعطف بأى حرف كان من حروف العطف ، لفوات شرط العطف فيه وهو تقدم المتبوع . ولم يذهب عليك أن نحو : جاء وزيد ، وعرفت فعمرا وأتانى خالد وراكبـا ، وما جـرى هذا المجرى غير صحيح ، وأن نحو قوله :

عليك ورحمة الله السـلام

يلزم أن يكون عديم النظير ، وأن لا يسوغه إلا نيـة التقديم والتأخير » أ هـ

ولعله بهذا يتفق مع البصريين لأنه يفهم من كلامه أن التقديم هنا للضرورة ولا يسوغ البيت إلا أن يكون التقديم فيه على نية التأخير لفوات شرط العطف فيه كما قال وهـو تقـدم المتبـوع (١١٣) .

ونشير هنا إلى أن تقديم المعطوف على المعطوف عليـه قد وقع مع مصاحبة الحرف العاطف للمعطوف ، بمعنى أنه

---

(١١٣) مفتاح العلوم للسكاكى ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠ شرح الأسـتاذ عبد النعيم زرزور ط دار الكتب العلمية ـ بيروت بتصرف يسير .

تقدم معه ، ولنا هنا أن نتساءل : هل يجوز تقديم الحرف العاطف وحده على المعطوف ؟ وهل هناك من تكلم عن ذلك ؟

وللإجابة عن هذه النقطة نقول : إذا كان حرف العطف قد تقدم مع المعطوف وجعل النحويون غير الكوفيين ذلك من باب الضرورة ، ووضعوا لذلك كما رأينا شروطا معينة ، فمنع تقديم حرف العطف وحده على المعطوف عليه من باب أولى .

ولعل بعضهم يقول : إن هذه مسألة واضحة تفهم من كلام النحويين فيما سبق عرضه ، لأنهم إذا لم يجيزوا تقديم الواو مع المعطوف على المعطوف عليه فمن باب أولى يمنعون تقديمها وحدها كما سبق وبينت .

لكنى رأيت أحد الباحثين المحدثين يعترض على بعض العلماء ، ويبين أن فى كلامه خلطا بين المسألتين ، أعنى مسألة تقديم المعطوف مع الواو على المعطوف عليه ، ومسألة تقديم الواو وحدها على المعطوف عليه ، فقال بعد أن تكلم عن تقديم المعطوف على المعطوف عليه على أساس أنه ضرورة :

« وإلى هذا الحد والأمر مألوف ، والدرس مستســاغ ومقبول ، من جانب الذين توفروا على الكتابة فى الضرورة ... غير أن الشىء اللافت (١١٤) للنظر هو أن نلحظ على واحد

---

(١١٤) عبارة الباحث « الملفت »

من أولئك الأئمة خلطا بين المسمى والمضمون ، أو قل انقطاع صلة بين العنوان والموضوع ، ولندع التصور ونتكلم في الواقع .

تكاد كتب الضرائر تتفق على تسمية هذا الموضوع بتقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ويتشاطرون الشواهد على اختلاف في القلة والكثرة . إلا أن القزاز في كتابه ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ، واكب العلماء في عرضه التي نعدها قاسما مشتركا في أدلة هذا الباب ، وعقب عليه بعبارة توشك أن تكون تضمينا لما قدمناه للعلماء ، وليس في هذا أدنى بأس ، لكن البأس في صياغة عنوان الفصل ، فلقد وسمه بالعنوان التالي : « وما يجوز له تقديم واو العطف على المعطوف كما قال الشاعر : ... لأنه ليس في تقديم واو العطف على المعطوف ضرورة ، بل إن ذلك هو القياس المألوف .

ويبدو لي أن في الأمر سهوا من المصنف ، أو خطأ من الناسخ ، إذ الشواهد التي سيقت لهذا الموضع تنبىء عن غير ذلك ، وتكشف عن إرادة (تقديم المعطوف على المعطوف عليه في الضرورة) .

وما لي لا أستأذن في إيراد طرف من ذلك .

أنشد القزاز فى هذا الموضع (تقديم واو العطف على المعطوف قول الشاعر (١١٥)

جُمِعتْ وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى

ثم قال : وإنما يجوز هذا عند أكثرهم فى المنصوب ، ولا يجوز فى المجرور عند جميعهم ، لا يجوز أن تقول : مررت وعمرو بزيد ، لأن الفعل لا يدل عليه ... الخ » (١١٦) أ هـ .

ثم علق الباحث على ما أورده من كلام القزاز السابق فقـــال :

وبعد : أفهذا الذى عرضناه فى هـــذا المدار يتلاقى مع العنوان من قريب أو بعيد ، لهذا تجدر الإشارة والتنبيـــه على أن المراد بهذا التعبير هو تقديم العطف والمعطوف على المعطوف عليه » (١١٧) أ هـ .

ونقول : ليس فى الأمر سهو من المصـــنف ولا خطأ من الناسخ كما ذهب الأستاذ الباحث لأن هذا التعبير جار على

(١١٥) سبق تخريجه وروايته هناك : « ثلاث خصـــال » بدلا من « خصالا ثلاثا » ويروى أيضا : « خصالا ثلاثا » كما فى شفاء العليـــل للسلسيلى ٢/٧٩٦

(١١٦) الضرائر اللغوية فى الشعر الجاهلى ص ٣٩٣ - ٣٩٤ د/ عبد العال شاهين وينظر ما يجوز للشاعر فى الضرورة لأبى جعفر القزاز ص ٢١٧ - ٢١٨ تحقيق المنجى الكعبى نشر الدار التونسية ١٩٧١ م

(١١٧) الضرائر اللغوية ص ٣٩٤

ألسنة كثير من النحويين ، وبالطبع لا يقصدون به إلا تقديم المعطوف وحرف العطف على المعطوف عليه ، فهذا هو أبو على الفارسى يستخدم نفس التعبير وهو يتكلم عن حكم تقديم المعطوف على المعطوف عليه فيقول :

« الواو فى العطف للاجتماع ، ولا يجوز تقديمها قبل المنسوق عليه ، لأنك إذا قلت : « قام وزيد عمرو » فقدمت زيداً والفعل إنما سبيله أن يعمل فى أول اسم يخلص إليه ، و « زيد » قد حلت بينه وبين الفعل بالواو ، وإنما أدخلته فى فعل عمرو ، وكان التقدير أن العامل يأتى بعد الواو ، فإذا أنت فعلت هذا ، نقضت ما كنت رتبته » (١١٨) أ هـ .

---

(١١٨) المسائل المنثورة لأبى على الفارسى ص ٤٠ تحقيق مصطفى الحدرى ط مجمع اللغة العربية بدمشق

تقـــديم التوكيد على المؤكد
والبــدل على المبـــدل منه

لم أر - فيما وقعت يدى عليه من مراجع - من النحاة من تكلم عن تقديم التوكيد على المؤكد والبدل على المبدل منه إلا ابن السراج فى كتابه أصول النحــــو ، وابن جنى فى الخصائص ، وكمال الدين ابن الانبارى فى مسائل الخلاف ، وابن أبى الربيع فى كتابه البسيط والحيدرة اليمنى فى كشف المشكل فى النحو .

ولو تحرينا الدقة نجد أن الأربعة الأول ، قد تكلموا عن تقديم البدل فقط ولم يتكلموا عن تقديم التوكيـــــد ، لكن الحيدرة اليمنى تكلم عنهما معا .

ولا يعترض على ما قررته بما ذكره بعض النحـــــاة كالسيوطى من حكم تقديم المصدر المؤكد على الجملة المؤكدة نحو قولهم : له على دينار اعترافا ، وهو ابنى حقا ، فهذا موضع آخر غير ما نحن بصدده (١١٩) .

ولعل عزوف النحويين عن تناول هاتين المسألتين راجع

---

(١١٩) ينظر الهمع ٣/١٢٤ تحقيق عبد العال سالم مكرم

إلى اعتقادهم أنها من الأشياء الظاهرة ، حيث إن كلا منهما تابع لما قبله ، والتابع لا يتقدم على المتبوع كما عرفنا .

وللحق والإنصاف فإن ما ذكره الحيدرة اليمنى كان فيه شيء من التفصيل والتوضيح عما ذكره الآخرون ، وسوف يتضح لنا ذلك من خلال ما نذكره من أقوال كل منهم ، ولذلك سأقدم ما ذكره الحيدرة اليمنى أولا .

يقول وهو يتحدث عن أحكام التوكيد « وأما أحكام التوكيد فكثير ، ينقسم ثلاثة أقسام : واجب وجائز وممتنع ، فالواجب : أن التأكيد يتبع المؤكد فى تسعة أشياء ، فى رفعه ونصبه وجره غالبا ، وتوحيده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه وتعريفه .

ثم قال : وأما الجائز فاتباع بعض التوكيد بعضا بغير حرف عطف » (١٢٠) أ هـ .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام عن القسم الثالث وهو الممتنع ، وهو ما يهمنا هنا فقال :

« وأما الممتنع فتقديم التوكيد على المؤكد ، لأن معناه البيان ، فلا يتقدم المبين وإقامته مقامه ، لأنه تخصيص له ،

---

(١٢٠) كشف المشكل فى النحو للحيدرة اليمنى ١٢/٢ تحقيق العواس .

فلو أطرح المخصص ، لم يكن للتخصيص معنى يفهم (١٢١) أهـ

وبعد ذلك تكلم الحيدرة اليمنى عن البدل فبين أن له أحكاما نذكر منها ما يهمنا فى هذا المقام وهو الممتنع ٠

يقول : وأما الممتنع فتقديم البدل على المبدل ، وبدل المرفوع من غير المرفوع والمنصوب من غير المنصوب والمجرور من غير المجرور ، سوى المستثنى من ذلك فى الأحكام الواجبة والجائزة ٠٠ الخ (١٢٢) أ هـ ٠

هذا ماذكره الحيدرة اليمنى فى هاتين المسألتين أما ابن السراج وابن جنى فكما قلت لم يتحدثا إلا عن البدل فقط وكان حديثهما عنه مقتضبا للغاية ٠

ولعل ما عللت به لسبب عزوف النحاة عن الحديث فى هاتين المسألتين هو الذى دفع هذين العالمين إلى هـذا الاقتضاب ، وبعرض ما قاله كل منهما يتضح لنا ذلك ٠

يقول ابن السراج : وأما البدل فلا يقدم على المبدل منه ، وكذلك ما اتصل به لا يتقدم على الإسم المبدل منه (١٢٣) أ هـ

---

(١٢١) كشف المشكل فى النحو ٢/١٣
(١٢٢) كشف المشكل فى النحو ٢/٣٠
(١٢٣) الاصول فى النحو لابن السراج ٢/٢٣٤

ويقول ابن جنى وهو يتحدث عن امتناع تقديم المستثنى على الفعل الناصب له قياسا على البدل ·

« ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له ـ لو قلت إلا زيدا قام القوم لم يجز ، لمضارعة الاستثناء البدل ، ألا تراك تقول : ما قام أحد إلا زيدا وإلا زيد والمعنى واحد ، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه ·

فإن قلت : فكيف جاز تقديمه على المستثنى منه ، والبدل لا يصح تقديمه على المبدل منه ؟

قيل : لما تجاذب المستثنى شبهان : أحدهما كونه مفعولا ، والآخر كونه بدلا خاليت له منزلة وسيطة ، فقدم على المستثنى منه ، وأخر البتة عن الفعل الناصبة » (١٢٤) أ هـ

ومما يذكر هنا أن ابن جنى عقد فصلا خاصا للتقديم والتأخير فى كتابه الخصائص ، تناول فيه الحديث عن تقديم الصفة على الموصوف والبدل على المبدل منه والمعطوف على المعطوف عليه ، وغير ذلك ، إلا أننا نجد أنه أسهب فى الحديث عن بعضها ، كتقديم المعطوف ـ كما رأينا فيما سبق ـ واقتضب حديثه عن بعضها الآخر وذكره عرضا ، ومن ذلك

(١٢٤) الخصائص لابن جنى ٢/٢٨٢

البدل فقد تكلم عنه مجملا وهو يذكر الأشياء التي لا يجوز تقديمها (١٢٥) .

وما فعله ابن جنى فعله ابن الأنبارى فى الإنصاف حيث تكلم عن تقديم البدل على المبدل منه أثناء حديثه عن ناصب الاسم المشغول عنه ، وإبطاله لرأى الكوفيين فى هـــذه المسألة ، حيث يرون أن الإسم المشـــغول فى نحو : « زيدا ضربته » منصوب بالفعل الواقع على الهاء .

يقول ابن الأنبارى : « وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم : إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، لأن المكنى هو الأول فى المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبا به ، كقولهم : « أكرمت أباك زيدا » قلنا هذا فاســـد ، وذلك لأن انتصاب « زيد » فى قولهم : « أكرمت أباك زيدا » على البدل، وجاز أن يكون بدلا ، لأنه تأخر عن المبدل منه ، إذ لا يجوز أن يكون البدلا إلا متأخرا عن المبدل منه ، وأما ههنا فقـــد تقدم « زيد » على الهاء ، فلا يجوز أن يكون بدلا منها ، لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه (١٢٦) أ هـ

وكذا فعل ابن أبى الربيع أيضا فقد تكلم عن تقـــديم البدل على المبدل منه عرضا وهو يتكلم فى باب « رب » عن تعدى فعل الظاهر إلى المضمر ، أو فعل المضمر إلى مضمره ،

---

(١٢٥) الخصائص ٢/٣٨٥
(١٢٦) الانصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ١/٨٢ - ٨٣

حيث بين أن زيدا فى قولهم : « زيدا ضربته » يمتنع أن يكون منصوبا بضرب الظاهر فى العبارة ، لأنه أى الفعل ، قد تعدى إلى المضمر ، ولا يمكن أن يكون المضمر بدلا من الظاهر، لاتصاله بالفعل ، ولا يجوز أن يكون الظاهر بدلا من المضمر لتقدمه ، ثم علل ذلك بقوله : « ولا يتقدم البدل على المبدل منه » (١٢٧) أهـ

(١٢٧) البسيط لابن أبى الربيع ٢/٨٦٢

تقديم المضاف إليه أو ما اتصل به على المضاف

يرى النحاة أن المضاف إليه وما اتصل به لا يجوز تقديمهما على المضاف لأن المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف .

ويحكمون على ما ورد من ذلك فى الشعر أو فى غيره بأنه من الضرورة أو الشاذ الذى لا يقاس عليه .

وسوف نستعرض آراء بعض النحاة فى حكم تقديم المضاف على المضاف إليه أولا ثم نعقب ذلك بذكر آرائهم فى تقديم ما اتصل بالمضاف على المضاف إليه .

فهاهو ذا ابن السراج يمنع تقديم المضاف إليه على المضاف فيقول :

« لا يجوز أن تقدم (١٢٨) على المضاف ، ولا ما اتصل به ، ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به ، فتفصل بين المضاف والمضاف إليه ، إذا قلت : هذا يوم تضرب زيدا ، لم يجز أن تقول : هذا زيدا يوم تضرب ، ولا هذا يوم زيدا

---

(١٢٨) يعنى المضاف إليه .

تضرب » وكذلك ، هذا يوم ضربك زيدا ، لا يجوز أن تقــدم « زيدا » على يوم ، ولا على « ضربك » (١٢٩) أ هـ .

كما نرى ابن جنى يذكر فى أكثر من موضع فى كتابه الخصائص أنه لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ويجعل ما ورد من ذلك فى الشعر أو فى غيره قبيحا وفاسدا فسادا بينا .

يقول : « ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا شىء مما اتصل به (١٣٠) أ هـ

ويقول : « لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس المضاف ، لما لم يجز تقديم المضاف إليه عليه » (١٣١) أ هـ

ويقول معلقا على بيت من الشعر : « فأما قوله (١٣٢) :

فليست خراسان التى كان خالد
بها أسد إذ كان سيفا أميرها

ففى هذا التنزيل أشياء :

(١٢٩) الاصول لابن السراج ٢/٢٣٥
(١٣٠) الخصائص ٢/٢٨٧
(١٣١) الخصائص ٢/٢٩١
(١٣٢) البيت من الطويل ولم يعلم قائله وهو فى الخصائص٢/٢٩٧

منها : الفصل بين اسم كان الأولى ، وهو « خالد » ، وبين خبرها الذي هو « سيفا » بقوله : « يها أسـدا إذ كان » فهـذا واحـد .

وثان : أنه قدم بعض ما « إذ » مضافة إليه ، وهو « أسد » عليها .

وفى تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضـاف من القبح والفساد ما لا خفاء به ولا ارتياب » (١٣٣) أ هـ .

ويرى ابن عصفور أن تقديم المضاف إليه على المضـاف أشد من الفصل بينهما وبخاصة إذا كان الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ، ويستشهد على ذلك ببيت من الشعر .

يقول فى معرض حديثه عن الفصل بين المضـاف إليه والمضاف :

« وقد فعلوا أيضا ما هو أشد من هذا كله ، وتدموا مع ذلك المضاف إليه على المضاف : أنشد أبو عبيدة (١٣٤) :

تذرق آلاف الحجيج على منى
وصدعهم مس النوى عند أربع

---

(١٣٣) الخصائص ٢/٢٩٧

(١٣٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٠

يريد : وصدعهم النوى عند مس أربع ليال ، ففصل بين « عند » وما أضيف إليه وهو « مس » بـ « النوى » وليس بظرف ، وقدم مع ذلك « مس » عليها » (★) أ هـ .

ويذكر السيوطى فى كتابه الأشباه والنظائر أشـــياء لا يجوز تقديمها على ما قبلها ، لأنها كالجزء من متعلقه ويعد منها المضاف إليه . يقول :

المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف ، فلا يتقـــدم عليه » (١٣٥) أ هـ .

هذا عن حكم تقدي المضاف إليه على المضاف .

أما عن تقديم ما اتصل بالمضاف إليه ، فهذا يشتـــمل أمرين :

الأمر الأول يتمثل فى تقديم ما اتصل بالمضاف إليـــه على المضاف نفسه .

والأمر الثانى يتمثل فى تقديمه على المضاف إليه فقط .

(★) البيت لكثير عزة وهو فى الموشح للمرزبانى ص ٢٣٢ برواية : « وفرقهم صرف النوى مسى أربع » فى الشطر الثانى .

(١٣٥) الأشباه والنظائر للسيوطى ٢٧٨/١ .

والأمر الثانى هو الذى عبر عنه النحاة ، بالفصل بين المضاف إليه والمضاف .

وسوف أتكلم عن الأمرين هنا بالتفصيل .

فبالنسبة للأمر الأول ، فقد رأينا فيما سبق أن النحاة قد منعوا تقديم المضاف إليه أو ما اتصل به على المضاف ، لأن المضاف إليه كما ذكروا كالشيء الواحد ، وأن المضاف إليه كالجزء من المضاف

لكن ابن مالك والكسائى لهما رأى خاص فى هذه المسألة انفردا به عن بقية النحاة فقد أجاز ابن مالك تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان المضاف لفظ « غير » مرادا به نفى . فهو يتفق مع النحاة فى منعهم تقديم ما اتصل بالمضاف إليه على المضاف إذا كان المضاف ليس لفظ «غير» ويختلف معهم إذا كان المضاف لفظ « غير » .

ولتأكيد ما ذهب إليه ابن مالك نعرض ما قاله فى هذه المسألة :

يقول ابن مالك : « لا يقدم على مضاف معمول مضاف إليه إلا على « غير » مرادا به نفى خلافا للكسائى » (١٣٦) أ.هـ

---

(١٣٦) شفاء العليل فى ايضاح التسهيل ٢/٧٠٦

وإذا كان ابن مالك قد خالف النحاة فى هذه النقطة فقط ، فإن الكسائى قد وسع دائرة الخلاف فأجاز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف فى نحو : « أنت أخانا أول ضارب » والأصل : أنت أول ضارب أخانا .

وقد علق السلسيلى على رأى ابن مالك وعلى رأى الكسائى فأيد رأى ابن مالك ومنع رأى الكسائى ، وعلل لرأى ابن مالك بأن « غير » مثل « لا ولم ولن » فكما جاز فى المنفى بهذه الأدوات أن يتقدم عليه معموله ، جاز فى « غير » إذا أريد بها النفى ، ثم أتى بشواهد تؤيد رأى ابن مالك .

يقول السلسيلى : « فلا يجوز أن يقال فى « أنت أول قاصد خيرا » : أنت خيرا أول قاصد .

وإنه أبيح ذلك فى « غير » مرادا به نفى ، لأن المنفى بلا ولم ولن ، يتقدم عليها معمولها ، فجاز ذلك فى « غير » ومثال شاهد على ذلك قول الشاعر (١٢٧) :

فتى هو حقا غير ملغ توله ولا تتخذ يوما سواه خليلا

ومثله :

(١٣٧) البيت لم يعلم قائله وهو من بحر الطويل وينظر فى شفاء العليل للسلسيلى ٢/٧٠٦ والهمع ٤/٢٧٨ تحقيق عبد العال سالم مكرم والهمع ٢/٤٩ ط بيروت والدرر ٢/٨٥ والمغنى بحاشية الأمير ٢/١٨٩

إن امرءا خصني يوما مودته
على التنائي لعندي غير مكفور (١٣٨)

والأصل : غير ملغ جفا ، وغير مكفور عندى ، وحكى ثعلب عن الكسائى أنه يقال :

« أنت أخانا أول ضارب » (١٣٩) ، بمعنى « أنت أول ضارب أخانا » فإن لم يرد بـ « غير » نفى امتنع التقديم ، فلا يجوز فى أكرم القوم غير شاتم زيدا ، تقديم « زيد » على « غير » (١٤٠) أ هـ .

ويرى ابن عقيل أن الصحيح فى هذه المسألة المنع ، وأن البيت ونحوه من الشذوذ ، وعلى أن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع فى غيره ، ويبين أن ابن مالك نظر إلى المعنى . وإلى ظاهر ما ورد (١٤١) .

وقد صحح أبو حيان المنع فى هذه المسألة وجعله مذهب

---

(١٣٨) البيت من البسيط وهو لأبى زبيد الطائى وينظر فى الكتاب ٢/ ١٣٤ تحقيق هارون والكتاب ١/ ٢٨١ ط الاميرية والاعلم ١/ ٢٨١ وشرح ابيات سيبويه لابن السيرافى ١/ ٤٣٢ والانصاف ١/ ٤٠٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٦ والمغنى بحاشية الأمير ٢/ ١٨٩ وشرح شواهده للسيوطى ٣٢٢ وشفاء العليل ٢/ ٧٠٦ والهمع ٤/ ٢٧٨ والدرر ١/ ١١٦ ، ٢/ ٥٩ والاشمونى ٢/ ٨٠ .

(١٣٩) ينظر مجالس ثعلب ١/ ١٤١ .

(١٤٠) شفاء العليل للسلسيلى ٢/ ٧٠٦ .

(١٤١) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/ ٢٣٧

ابن السراج ، فقد ذكر أن في تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان المضاف لفظ « غير » مرادا به نفي ثلاثة مذاهب وهي الجواز والمنع والتفصيل بين أن يكون المعمول ظرفا أو مجرورا أو غيرهما .

يقول : معمول المضاف إليه من تمامه ، فلا يقدم على المضاف ، كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ، فإذا قلت : جاءني أخو ضارب زيدا ، لم يجز : جاءني زيدا أخو ضارب ، فإن كان المضاف (غير) مرادا به نفي ، فثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه يجوز تقديم معمول المضاف إليه على « غير » مطلقا ، فتقول في : جاءني زيد غير ضارب عمرا ، جاءني زيد عمرا غير ضارب ، وهو مذهب السيرافي .

الثاني : المنع مطلقا وهو الصحيح وهو مذهب ابن السراج .

الثالث : التفصيل بين أن يكون المعمول ظرفا أو مجرورا فيجوز ، أو غيرهما فيمنع ، فإن لم يرد به نفي نحو : أكرم القوم غير شاتم زيدا ، لم يجز التقديم باتفاق ومعناه : إلا شاتما زيدا ». (١٤٢) أ هـ

(١٤٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٥٠٩ تحقيق د / مصطفى النماس ط المدني ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م وينظر حاشية الصبان بشرح الأشموني ٢/٢٨٠

ويلحظ أن ما خرج به ابن عقيل البيتين السابقين هو ما قاله أصحاب المذهب الثالث فيما ذكره أبو حيان .

وهكذا يتبين لنا أن شراح التسهيل وغيرهم ممن علقوا على رأى ابن مالك قاسوا « غير » المراد بها النفى فى جواز تقديم معمول المضاف إليه عليها على « لا » و « لم » و « لن » على اعتبار أن معنى : زيد غير ضارب : زيد لا يضرب ، ولذلك علق الصبان فى حاشيته على كون « غير » أريد بها النفى بقوله : « بأن صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ومخفوضها » (١٤٣) أ هـ .

وعلى ذلك فقولنا : « أنا زيدا غير ضارب » جائز على رأى ابن مالك ، لأن غير أريد بها النفى ، أما قولهم : قاموا زيدا غير ضارب » فغير جائز لعدم قصد النفى بغير (١٤٤)

وقد تبين لنا ذلك من خلال ما أوردناه من نصوص فى هذه المسألة حيث ذكر الجميع أن « غير » إذا لم يرد بها نفى امتنع التقديم باتفاق .

هذا ما يتعلق بالأمر الأول من هذه المسألة وهو تقديم ما اتصل بالمضاف إليه على المضاف .

أما بالنسبة للأمر الثانى وهو تقديم ما اتصل بالمضاف

---

(١٤٣) حاشية الصبان بشرح الاشمونى ٢/ ٢٨٠

(١٤٤) ينظر شرح الاشمونى بحاشية الصبان ٢/ ٢٨٠

إليه عليه ، فهذا ما عبر عنه النحاة بالفصل بين المضـــاف إليه والمضاف • وأقول ذلك لأن النحاة حينما مثلوا لهـــذه المسألة جاءوا بأمثلة فصل فيها بين المضاف إليه والمضاف بمعمول المضاف إليه أو بما اتصل به ومعنى ذلك أنهـــم يقدمون ما اتصل بالمضاف إليه عليه •

ولعل ما ذكره سيبويه – وهو إمام النحاة – فى كتابه يؤكد لنا ذلك • فقد أورد أمثلة الفصل بين المضاف إليـــه والمضاف ، كان الفصل فيها كما سنرى ، بتقديم معمـــول المضاف إليه أو ما اتصل به عليه ، ويجب أن نعـــرف أن سيبويه لا يجيز ذلك إلا فى الشعر •

يقول فى باب « ما جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فى اللفظ لا فى المعنى » •

« ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار ، إلا فى شـــعر كراهية أن يفصلوا بين الجار (١٤٥) والمجرور » (١٤٦)

ثم يقول : « ومما جاء فى الشعر قد فصـــل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة :

---

(١٤٥) يقصد بالجار والمجرور هنا : المضاف والمضاف اليه وهذا من مصطلحات سيبويه فى الكتاب •

(١٤٦) الكتاب ١/١٧٦ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون

لما رأت ساتيد ما استعبرت

لله در اليوم من لامها (١٤٧)

وقال أبو حية النميرى :

كما خط الكتاب بكف يوما

يهودى يقارب أو يزيل (١٤٨)

ومما جاء مفصولا بينه وبين المجرور قول الأعشى :

ولا نقاتل بالعصى ولا ترامى بالحجارة (١٤٩)

إلا علالة أو بدا هة قارح نهد الجزارة

---

(١٤٧) البيت من بحر السريع وهو فى ديوانه ص ٦٢ والخزانة ٢٤٧/٢ وفرحة الاديب ص ٧٦ ومجالس ثعلب ١٢٥/١ والافصاح للفارقى ص ١١٦ ، ١٥٦ والانصاف ٤٣٢/٢ والبسيط ٨٨٩/٢ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافى ص ٢٦٧/١ وقد فصل فيه بين المضاف وهو « در » والمضاف اليه وهو « من » بالظرف وهو « اليوم »

(١٤٨) البيت من بحر البسيط وهو فى الأمالى الشجرية ٢٥٠/٢ والعينى ٤٧٠/٣ والانصاف ٢٥١ والكتاب ٩١/١ ط الاميرية والمقتضب ٢٣٧/١ ، ٣٧٧/٤ والهمع ٦٦/٢ والاشمونى ٢٧٨/٢

وقد فصل فيه بين المضاف وهو « كف » والمضاف اليه وهو « يهودى » بالظرف وهو « يوما »

(١٤٩) البيتان من مجزوء الكامل وهما فى العينى ٤٥٣/٣ والمقتضب ٢٢٨/٤ الثانى فقط وابن يعيش ٢٢/٣ والكتاب ٩١/١ ، ٢٩٥ الأميرية والخصائص ٤٠٧/٢ والخزانة ٨٣/١ ، ٣٤٦/٢ ، ١٣/٣ وديوان الأعشى ص ١١٥ - ١١٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٩

والشاهد فى البيت الثانى حيث فصل بين « بداهة » وهو المضاف و « نهد » وهو المضاف اليه بقوله : « قارح » وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، وهذا اشد قبحا من الفصل بهما .

وقال ذو الرمة (١٥٠) :

كأن أصوات من إيغالهن بنــــا
أواخر الميس أصوات الفراريج

وقالت درنا بنت عبعبه من بنى قيس بن ثعلبة (١٥١) :

هما أخوا فى الحرب من لا أخا له
إذا خاف يوما بنوه فدعاهمــا

وقال الفرزدق (١٥٢) :

يا من رأى عارضــا أسر بـه
بين ذراعى وجبهة الأسد » (١٥٣) أ هـ

---

(١٥٠) البيت من البسيط وهو في الخزانة ٢/١١٩ والكتاب ١/٩٢ ، ٢٩٥ الأميرية ، وأسرار البلاغة ص ١٠٢ والخصائص ٢/٣٠٤ وابن يعيش ٣/٧٧ والحماسة بشرح المرزوقى ص ٢٠٨٣ والانصاف ٢/٤٣٣ وقد فصل بين المضاف وهو « أصوات » والمضاف اليه وهو « أوخر » بقوله : « من ايغالهن » وهو جار ومجرور .

(١٥١) ذكر لاستاذ هارون أن الأصوب نسبة هذا البيت الى عمرة الخثعمية والبيت من الطويل وينظر فى العينى ٣/٤٧٢ والحماسة بشرح المرزوقى ص ١٠٨٢ وابن يعيش ٣/٢١ والانصاف ٢/٤٣٤ وائتلاف النصرة ص ٥٣ والهمع ٤/١٢٦٣ والدرر ٢/٦٦ واللسان (أبى) والتخمير شرح المفصل للخوارزمى ٢/٥٠ تحقيق د/العثيمين

(١٥٢) البيت من المنسرح وهو فى العينى ٣/٤٥١ والخزانة ١/٣٦٩ والمقتضب للمبرد ٤/٢٢٩ وابن يعيش ٣/٢٠ والبسيط لابن أبى الربيع ٢/٨٩٠ والتصريح ١/١٧١ واعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٢/٦٨١ تحقيق ابراهيم الابيارى وقد فصل بين المضاف وهو « ذراعى » والمضاف اليه وهو « الاسد » بما اتصل بالمضاف اليه وهو لفظ « جبهته »

(١٥٣) الكتاب ١/١٧٨ - ١٨٠ هارون .

ولم يقتصر كلام سيبويه عن الفصل بين المضاف إليه والمضاف على ما ذكرنا ، بل تحدث عنه عند كلامه عن « كم » حيث أجاز جر تمييزها بإضافتها إليه مع الفصل بينهما ، ولكنه كما سبق جعل ذلك خاصا بالشعر (١٥٤)

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن المبرد قد عارض سيبويه فى بيت الفرزدق السابق ، ونفى أن يكون ذلك من الفصل بين المضاف إليه والمضاف ، ولكن جعله من باب العطف

يقول معلقا على هذا البيت : « أراد بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد » (١٥٥) أ هـ

وقد اختار الزمخشرى رأى المبرد هنا (١٥٦)

والحقيقة أن ابن يعيش وابن عصفور دافعا عن سيبويه وخرجا البيت بما يجعل رأى سيبويه فيه صحيحا

يقول ابن يعيش : « وأما قول الفرزدق (١٥٧) :

---

(١٥٤) ينظر الكتاب ٢/١٦٦ – ١٦٧ هارون

(١٥٥) المقتضب ٤/٢٢٩ وينظر ابن يعيش ٣/٢١

(١٥٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢١ – ٢٢ والتخمير شرح المفصل للخوارزمى ٢/٥٠ تحقيق د / عبد الرحمن العيثمين ط دار الغرب الاسلامي بيروت .

(١٥٧) سبق تخريجه .

يامن رأى عارضا أرقت له ... بين ذراعى وجبهة الأسد

أنشده سيبويه على أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأن المعنى : بين ذراعى الأسد ، والجبهة مقحمة على نية التأخير ، وقد رد عليه محمد بن يزيد وقال : لو كان كما ظن لقال : وجبهته ، لكنه من باب العطف والتقدير بين ذراعى الأسد وجبهته ، ومثله فى حذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثانى عليه قوله (١٥٨) :

يا تيم تيم عدى

والمراد : يا تيم عدى تيم عدى ، فهو من قبيل : مررت بخير وأفضل من ثم ، والمراد بخير من ثم وأفضل ، وقد اختار صاحب هذا الكتاب هذا الوجه ، وهذا لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه ، لأنه يجوز أن يكون المراد ما ذكره ويكون الفصل صحيحاً بالجبهة ، ويجوز أن يكون كما ذكره أبو العباس ، ولا يخرج عن الفصل ، وإن كان المضاف إليه مقدرا ، لأن المضاف إليه لما حذف من اللفظ ولى المضاف شيئا غير المضاف إليه ، وهذه صورة الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ألا ترى أنه استقبح علمت أن يتوم زيد ، وإن كانت الهاء مقدرة ، لأنهما لما لم يخرج إلى اللفظ ولى الحرف

---

(١٥٨) جزء من صدر بيت لجرير والبيت بتمامه :

يا تيم تيم عدى لا أبالكم ... لا يلقينكم فى سوأة عمر

وينظر فى الكتاب ٢٦/١ ، ٣١٤ ط الاميرية والمقتضب ٢٢٩/٤ والخزانة ٣٥٩/١ والعينى ٢٤٠/٤ وابن يعيش ٢١/٣

الفعل ، فقبح عندهم حتى تعوضوا السين أو سوف ، أو قد ، فكما أن هذا المحذوف لما لم يخرج إلى اللفظ لم يعتد به ، كذلك المضاف إليه إذا حذف لم يقع به اعتداد ، فحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأما قوله : كان يلزم أن يقول : وجبهته فتقول : وعلى ما ذهب إليه أبو العباس يلزمه أن يقول وجبهته أيضا فعذره عن ذلك عذر سيبويه » (١٥٩) أ هـ

وأرى أن ابن يعيش كان موفقا فى رده على المبرد ، لأنه بين أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه حاصل على كلا التخريجين للبيت ، وأيد ما ذكر بالدليل ، ثم إننا نعرف أن المضاف قد يحذف ويقام المضاف إليه مقامه كما يرى البلاغيون فيأخذ إعرابه ، على الرغم من أن المضاف مقدر كما فى قوله تعالى : « واسأل القرية »(★) والتقدير على رأى بعضهم واسأل أهل القرية ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأخذ حكمه .

فالمضاف على هذا وإن كان مقدرا ، لكنه لم يعتد به بدليل أننا أعطينا المضاف إليه إعراب هذا المضاف المحذوف (١٦٠)

---

(١٥٩) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢١ - ٢٢ .

(★) يوسف / ٨٢

(١٦٠) ينظر التلخيص فى علوم البلاغة لجلال الدين القزوينى الخطيب ص ٣٣٦ شرح الاستاذ عبد الرحمن البرقوقى ط دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان والايضاح للخطيب القزوينى ص ٢٩١ تحقيق د / غبدالمنعم خفاجي ط بيروت وقد أرجع الشيخ البرقوقى حذف المضاف هنا الى غرض المتكلم فقال : واعلم أن الحكم بالحذف ههنا انما هو لأمر يرجع الى غرض
المتكلم فقال : واعلم أن الحكم بالحذف ههنا انما هو لأمر يرجع الى غرض
محذوفا ، لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية قد خرجت وباد أهلها ، فأراد =

وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن يعيش من أن المضاف إليه لما حذف لم يقع به اعتداد فحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

وكما أبطل ابن يعيش اعتراض المبرد على سيبويه في البيت السابق ، أبطله ابن عصفور أيضا واستدل على بطلانه بدليلين :

أولهما : أنه لو كان الأمر كما يقول المبرد للزمه أن يثبت النون فى « ذراعى » فيقول : بين ذراعين وجبهة الأسد ، وبما أن الشاعر حذف النون كما نرى ، فإن ذلك يدل على إضافة « ذراعى » إلى « الأسد » ، وهذا يشبه « كل وبعض » لأنهما حينما يحذف المضاف إليهما يثبت فيهما التنوين .

ثانيهما : أنه يلزم المبرد حينئذ أن يقول : رأيته بين ذراعى وجبهتك ، يعنى رأيته بين ذراعيك وجبهتك ، لأنه لا مانع يمنع من ذلك على مذهبه ، وهذا لا يجوز ، لأن ضمير الخفض شديد الاتصال بما يخفضه ، فلم يجز الفصل بينهما لذلك ، ولما لم يسمع من كلامهم مثل : بين ذراعى وجبهتك ، دل ذلك على صحة مذهب سيبويه (١٦١) .

ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا بميل القيصرية عن اهلها ، وقل لها ما صنعوا ، على حد قولهم : سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك ، فانها ان لم تجبك حوارا اجابتك اعتبارا . ا هـ

(١٦١) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩٥ – ١٩٦

وإذا كان سيبويه قد جعل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور خاصا بالشـــعر ، فإن ابن عصفور لم ينكر مجيئه فى النثر حتى لو كان الفصل بغيـــر الظرف أو الجار والمجرور ، وإن كان كما نرى لم يجعل ذلك قياسا مطردا ، واستدل ابن عصفور على ما رآه بما سمع من بعض الأعراب « إن الشاة تسمع صوت ـ قد علم الله ـ ربها ، فتقبل إليه وتثغو ، وجعل من ذلك قراءة ابن عامر فى قوله تعالى : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتـــل أولادهم شركائهم » (١٦٢) ببناء الفعل للمفعول ونصب « أولادهم » وخفض « شركائهم » ولذلك وجدناه يرد على الفـــراء الذى يخطىء النحويين الذين يأخذون بهذه القراءة .

يقول ابن عصفور : « ومن هذا القبيل (١٦٣) قراءة ابن عامر : « قتل أولادهم شركائهم » بنصب « أولادهم » وخفض « شركائهم » ، التقدير : قتل شركائهم أولادهم ، وزعم الفراء : أن هذه القراءة خطأ عند النحويين . وادعى أن الذى دعا ابن عامر إلى ذلك أن مصحف أهل الشـــام فيه ياء مثبتة فى « شركائهم » فقدر لذلك أن الشركاء هم المضلون لهم الداعون إلى قتل أولادهم ، فأضاف القتل إليهم ، كما يضاف المصدر إلى فاعله ، ونصب « أولادهم » لأنهم المفعولون ، ولو أضاف المصدر إلى المفعولين فقال : « قتـــل أولادهم » للزمه أن يرفع الشركاء ، فيكون مخالفا للمصحف ، فكأن اتباع المصحف أثر عنده .

(١٦٢) الانعـــام ١٣٧ .

(١٦٣) يعنى الفصل بين المضاف اليه والمضاف بغير ظرف ولا جار ولا مجـــرور .

وهذا عندى تحامل عليه ، ولا ينكر مجىء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف ولا مجرور فى الكلام ، ولن لم ينقس ذلك ، فقد حكى أبو عبيدة عن أبى سعيد وهو أعرابى لقيه أبو الحقيش ، أنه سمعه يقول : « إن الشاة تسمع صوت ـ قد علم الله ـ ربها ، فتنبل إليه وتثغو ، يريد : صوت ربها قد علم الله ، نقدم الجملة ونصل بها بين المضاف والمضاف إليه ، وقراءة ابن عامر أسهل من هذا » (١٦٤) أ هـ

ومما يذكر هنا أن رأى ابن عصفور فى هذه المسألة هو رأى الكوفيين ، حيث إنهم هم الذين أجازوا الفصل بين المضاف إليه والمضاف بغير الظرف أو الجار والمجرور واستدلوا على ذلك بما ورد عن العرب فى كلامهم مفصولا بينه وبين المضاف بغير الظرف أو الجار والمجرور سواء كان ذلك فى الشعر أم فى السعة .

وقد نسب ذلك إليهم صاحب الإنصاف وصاحب ائتلاف النصرة ، وأوردا لهم فى ذلك شواهد كثيرة شعرا ونثرا (١٦٥)

ولعل ذلك هو الذى جعل ابن عصفور ينسب القول السابق فى تخطئة النحاة الذين أخذوا بقراءة ابن عامر إلى الفراء ، وإن كان ذلك غير مسلم له لأن بعض النحاة يرى أن هذا هو كلام الزمخشرى فى الكشاف (١٦٦) .

---

(١٦٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩٨ ـ ١٩٩
(١٦٥) ينظر الانصاف فى مسائل الخلاف ٢/٤٢٨ وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٥١
(١٦٦) ينظر الكشاف للزمخشرى ١/٥٣٠

وقد تنبه إلى ذلك محقق كتاب « ضرائر الشعر » لابن عصفور (١٦٧) ، فبين أن ما قاله الفراء فى معانى القرآن ، وهو يتناول هذه الآية السابقة غير ما ذكره ابن عصفور هنا ، وأن النص هو نص الزمخشرى (١٦٨)

ونحن معه فى ذلك وإن كنا نرى أنه ليس من الضرورى أن يكون ما ذكره ابن عصفور عن الفراء موجودا فى معانى القرآن ، فربما قال بذلك فى كتاب آخر من كتبه التى لم تصل إلينا ، لكن ما جاء فى بعض كتب النحو يؤيد ما ذهب إليه المحقق من أن النص هو نص الزمخشرى .

فقد رد الخوارزمى – وهو من شراح المفصل – هذه القراءة السابقة ، لكنه نسبها إلى عاصم فقال بعد أن رد بيتا للطرماح فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف « وكذلك قراءة عاصم : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم »(١٦٩) أيضا مردود » (١٧٠) أ هـ

كما نسب صاحب التصريح هذا القول أيضا إلى الزمخشرى وفنده ، فقال بعد أن ذكر أن الفصل بين المضاف

---

(١٦٧) هو الاستاذ السيد ابراهيم محمد

(١٦٨) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩٩

(١٦٩) تنظر قراءة عاصم فى كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٠ وحجة القراءات لابن زغلة ص ٢٧٣ تحقيق سعيد الافغانى وأعراب القرآن للنحاس ١/٥٨٣ والكشف عن وجوه القراءات لمكى ١/٤٥٣ تحقيق محيى الدين رمضان – دمشق ١٩٧٤ م .

(١٧٠) التخمير شرح المفصل ٢/٥٢

إليه والمضاف في الآية الكريمة على قراءة ابن عامر حسنه ثلاثة أمور :

« كون الفاصل فضلة ، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به ، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية .

فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف ، وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا ، فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسب نظمه وجزالته » (١٧١) أ هـ

ومما يلزم ذكره هنا أنه قد جاء في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج أن الآية على قراءة ابن عامر فيها تقديم وتأخير لكنه ذكر الآية برفع « شركاؤهم » وجعل تقديم المفعول فيها على المضاف خارجا عن الضرورة واستدل على ذلك بكثرة وروده .

يقول صاحبه : « ومن التقديم والتأخير قراءة ابن عامر « وكذلك زين لكثير تقدم المفعول على المضاف إليه ، قالوا :

---

(١٧١) شرح التصريح للشيخ خالد الازهرى ٢/٥٧
(١٧٢) الانعـــام / ١٣٧

وهذا ضرورة ليس بضرورة ، لأنه قد كثر عنـــدهم ذلك ، وأنشـدوا فيه أبياتا جمة فمن ذلك قوله (١٧٣) :

كأن أصوات من إيغـــالهن بنا
أواخر الميس أصوات الفراريج

أى : كأن أصوات أواخر الميس ·

وقال (١٧٤) :

هما أخوا من لا أخا له فى الحرب

وقال (١٧٥) :

بين ذراعى وجبهة الأسد

أى بين ذراعى الأسد وجبهته (١٧٦) أ هـ

ولعل ما ذكره صاحب إعراب القرآن هنا يؤكد ما ذهبت إليه وبينته فى صدر حديثى عن تقديم ما اتصل بالمضاف إليه عليه حيث عبروا عن ذلك كما قلت سابقا : بالفصـــل بين المضاف إليه والمضاف (١٧٧) .

وإذا كنا قد رأينا هذا الخلاف فى نسبة هذا القـــول

---

(١٧٣) سبق تخريجه ·
(١٧٤) سبق تخريجه ·
(١٧٥) سبق تخريجه ·
(١٧٦) اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٢/٦٨١
(١٧٧) ينظر ص ١٢٨ ـ ١٣٢ من البحث ·

السابق فى تخطئة قراءة ابن عامر إلى الفراء أو الزمخشرى، فإن صاحب كتاب ائتلاف النصرة ، ذكر هذا القول منسوبا إلى النحاس وابن الأنبارى (١٧٨)

وهذا يدعونا إلى القول بأنه ربما يكون هذا الكلام هو كلام الفراء فعلا ، ونقله عنه الزمخشرى دون أن ينسبه إليه، وليس من الضرورى كما قلت قبل ذلك أن يذكر الفراء ذلك فى كتابه معانى القرآن وهو يعلق على هذه الآية الكريمة فلعله ذكر ذلك فى كتاب آخر من كتبه التى لم تصل إلينا ، فالفراء آراء كثيرة منثورة فى كتب النحو ولم تكن موجـــــودة فى مؤلفاته التى بين أيدينا ، ويؤكد ذلك أن بعض المحدثين الذين قاموا بدراسة مفصلة لشخصية الفراء وآرائه نسب هــــذا الرأى إليه وهاجمه فبه (١٧٩)

يقول الدكتور أحمد مكى الأنصارى ناقلا رأى الفراء عن مصورة لمعانى القرآن يمتلكها سيادته :

قال الفراء فى معانيه عند قراءة ابن عامر : « وفى بعض مصاحف أهل الشام (شركائهم) بالياء ، فإن تكن مثبتـــــة

---

(١٧٨) ينظر ائتلاف النصرة لعبــــد اللطيف بن أبى بكر الشرجى الزبيدى ص ٥٤

(١٧٩) ينظر الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ص ١٠٤ د / أحمد مكى الانصارى وينظر ايضا ابو بكر زكريا الفراء ومذهبه فى النحو ص ٣٩٠ للمؤلف نفسه ط المجلس الاعلى للفنون والآداب بمصر دار المعارف بمصر .

عن الأولين فينبغى أن يقرأ « زين » أى بالبناء للمفعول ، ويكون الشركاء هم الأولاد ، لأنهم منهم فى النسب والميراث، فإن كانوا يقرأون « زين » أى بالبناء للفاعل قلت لا أعـــرف جهتها » (١٨٠) ، فهو يتشكك فى قراءة سبعية حين يقول : فإن تكن مثبتة عن الأولين ، وربما كان ذلك قولا محتمـــلا بعض الشيء ، ولكنه لما وصل إلى قراءة تماثلها فى ســـورة إبراهيم اصابته لوثة البصريين ، فكان عنيفا مثلهم ، أو أشد قسوة حين قال :

« وليس قول من قال : (مخلف وعده رسله) بشيء ، ولا (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بشيء، قال الفراء : هذا باطل ، ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله (زج القلوص أبى مزاده)

والصواب : (زج القلوص أبومزاده) » (١٨١) أ هـ

---

(١٨٠) معانى القرآن للفراء ٣٥٧/١ وينظر الدفاع عن القـــرآن ص ١١٦ - ١١٧ .

(١٨١) الدفاع عن القرآن ص ١١٦ - ١١٧ د / احمد على الانصارى ط دار الاتحاد العربى للطباعة بمصر .

حكم تقديم معمول الحرف المتصل به عامله
وما شبه من هذه الحروف

هذا هو الشىء الخامس من الأشياء التى ذكرها النحاة فيما يمتنع تقديمه ، وقد عبر عنه ابن السراج قبل ذلك بقوله: ما عمل فيه حرف إذا اتصل به لا يقدم على الحرف ، وما شبه من هذه الحروف ، فنصب ورفع ، فلا يقدم مرفوعها على منصوبها .

والحديث فى هذا الفصل يشمل أمرين :

الأمر الأول : يتعلق بتقديم معمولات الحروف الداخلة على الأسماء مثل حروف الجر ، والحروف الداخلة على الأفعال مثل كى ولم ولما وغير ذلك .

والأمر الثانى : يتعلق بحكم تقديم اسم « إن » وأخواتها أو خبرها أو معمول الخبر .

أما بالنسبة للأمر الأول فالنحاة يرون أنه لا يجوز أن

يقدم على حروف الجر ما عملت فيه ، ولا يفرق بينها وبين ما تعمل ، ولا أن يفصل بين الجار والمجرور حشوا إلا فى ضرورة الشعر ، بمعنى أنه لا يجوز أن نقول فى قولهم : زيد فى الدار اليوم : زيد فى اليوم الدار

وكذلك بالنسبة للحروف الداخلة على الأفعال سـواء كانت عاملة أم غير عاملة ، فلا يجوز لنا أن نقول فى نحو : خفت أن يقول زيد ذاك : خفت أن زيد يقول ذاك وهكذا (١٨٢) ولأن الكلام بالنسبة لهذا الأمر واضح أردت ألا أطيل فيه وآثرت أن أفصل القول فى الأمر الثانى من هذين الأمرين المذكورين هنا لما له من أهمية خاصة ، ولأن الحـديث عن التقديم فيه سوف يكون عن الإسم والخبر ومعمول الخبر .

---

(١٨٢) ينظر أصول النحو لابن السراج ٢/٢٣٩ - ٢٤٠

الأمر الثانى : حكم تقديم إسم إن وخبرها ومعمول الخبر

البحث فى هذه المسألة يتناول عدة نقاط :

النقطة الأولى : فى حكم تقديم الإسم على العامل نفسه .

النقطة الثانية : فى حكم تقديم الخبر عليه .

النقطة الثالثة : فى حكم تقديم الخبر على الإسم .

النقطة الرابعة : فى حكم تقديم معمول الخبر على الحرف نفسه .

النقطة الخامسة : فى حكم تقديم معمول الخبر على الإسم .

النقطة السادسة : فى حكم تقديم معمول الخبر على الخبر

أما النقطة الأولى : فقد ذكر النحاة أن أسماء هذه الحروف (إن وأخواتها) لا تتقدم عليها ، وعللوا ذلك بأمور .

الأول : أنها حروف صدور ، والحروف الصدور لا يتقدم عليها ما كان فى خبرها

الثانى : أن هذه الحروف غير متصرفة فى نفسها فلا تتصرف فى معمولها لأن هذه الحروف مشبهة فى العمل بالفعل والمعروف أن ما يتصرف من الأفعال فى نفسه يتصرف فى معموله بالتقديم أو التأخير ، وما لا يتصرف فى نفسه لا يتصرف فى معموله ، فكذلك ما شبه بها (١٨٣) .

الأمر الثالث : أن هذه الأحرف نصبت الإسم تشبيها بالمفعول ، ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل ، كما كانت كان وأخواتها ترفع الإسم تشبيها بالفاعل وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول .

ولما كانت « كان » نفسها مشبهة بالفعل المتعدى إلى واحد جاز فيها أن يتقدم ما يتقدم فى الفعل المشبه به ، والفعل المشبه به يقدم فيه المفعول على الفاعل ، ويتقدم فيه المفعول على الفعل ، لذا قالوا : كان قائما زيد ، وقائما كان زيد ، إجراء لهذه الأفعال مجرى ما شبهت به ، ولم يقولوا : زيد كان قائما على أساس أن « زيد » إسم كان مقدم ، لأن الفاعل لا يقدم على الفعل .

وإذا كان اسم « إن » منصوبا تشبيها بالمفعول كما فى

---

(١٨٣) ينظر البسيط فى شرح جمال الزجاجى لابن أبى الربيع ٤٧٦/١ ، ٧٧١/٢ والايضاح فى علل النحو للزجاجى ص ١٣٥ تحقيق د / مازن المبارك

كان وأخواتها ، فأولى به ألا يقــــدم على عامله وهــو. الحرف (١٨٤)

هذا بالنسبة للنقطة الأولى وهى تقـــديم اسم « إن » وأخواتها عليها .

أما بالنسبة للنقطة الثانية وهى تقـــديم الخبر على العامل فقد منعه النحاة وعللوا لمنعه بما عللوا لتقديم الاســم عليه فيما سبق ، غير أنهم بينوا أن سبب منع تقديم الخبر على العامل هو تشبيهه بالفاعل ، والفاعل لا يقدم على الفعل، فلذا منع تقديم هـــذه الأخبـــار ، وإن كانت ظروفا أو مجرورة (١٨٥)

يقول السكاكى وهو يتحدث عن « إن » وأخواتهـــا : « ويمتنع تقديم الخبر فى هذا البـــاب على العـــامل البتة » (١٨٦) أ هـ

النقطة الثالثة ، وهى : تقديم الخبر على الاسم

وللنحاة فى هذه النقطة رأى يختلف عن رأيهـــم فى النقطتين السابقتين حيث أجازوا تقديم الخبر على الاسم إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ومنعوه فى غير ذلك

(١٨٤) ينظر البسيط ٢/٧٧٢ - ٧٧٣ .
(١٨٥) الســابق نفســه
(١٨٦) مفتاح العلوم ص ١١٠ ط دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان

وعلل بعضهم المنع بأحد التعليلات التى ذكرت فى منع تقديم الاسم ، وهو أن هذه الحروف لا تتصرف فى نفسها ، فلا تتصرف فى معمولاتها ، ولأن موجب المنع هنا من جهة واحدة جاز تقديمه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا .

يقول ابن أبى الربيع وهو يتحدث عن حكم تقديم خبر « إن » وأخواتها على أسمائها :

وأما تقديم أخبارها على أسمائها ، فيمنعه شىء واحد ، وهو أنها لا تتصرف فى نفسها ، فلا تتصرف فى معمولاتها ، وتقديم أخبارها على أسمائها تصرف فى المعمولات ، فلما كان الموجب لمنع تقديم الخبر على الاسم فيها من جهة واحدة ، جاز ذلك إذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا ، فقالوا : إن فى الدار زيدا ، وإن عندك عمرا » (١٨٧) أ هـ

ويذكر ابن الأنبارى فى كتابه أسرار العربية علتين لوجوب تقديم اسم « إن » على خبرها أى منع تقديم الخبر على الاسم وهما :

١ - شبه هذه الحروف بالأفعال لفظا ومعنى ، وحينئذ لو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هى حروف أو أفعال .

---

(١٨٧) البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ٧٧٢/٢

ويجيب فى هذه النقطة عن اعتراض افترضه وهو أنه لو قيل : إن الأفعال تتصرف والحروف لا تتصرف ، وهـــذا دليل على عدم اللبس بينها وبين الأفعال .

ويقول : « إنه قد يوجد أفعال لا تتصرف وهى نعـــم وبئس ، وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا ، فلما كان ذلك يؤدى إلى الإلتباس بالأفعال ، وجب تقديم المنصـــوب على المرفوع ، رفعا لهذا الالتباس » (١٨٨) أ هـ

٢ ـ حمل هذه الحروف على الفعل فى العمل ، لأنها كما ذكر تشبهه لفظا ومعنى ، فكانت فرعا عليه فى العمـــل ، ولما كان تقديم المنصوب على المرفوع فرعا ، ألزموا الفــرع الفــرع (١٨٩)

ولعل أوجه الشبه بين « إن » والأفعال واضحة ولذا لم يذكرها النحاة هنا ، إلا أنى رأيت إتماما للفائدة أن أبين هذه الأوجه وهى كما ذكرها النحاة :

الاختصاص ، أى اختصاصها بالدخول على الأسمـاء ـ ومنها أنها على ثلاثة أحرف ، فصاعدا مثلها ، وأنها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضى ، وأن معانيها معانى الأفعـــال فى التأكيد والتشبيه والترجى والتمنى ، وأنها تلحقهـــا نون

---

(١٨٨) أسرار العربية لأبى البركات بن الانبارى ص ١٤٩ ـ ١٥٠

(١٨٩) السابق نفسه وينظر الانصاف فى مسائل الخلاف ١/١٧٦ المســـألة رقم ٢٢

الوقاية ، كما تلحق الفعل ، وأنها تطلب إسمين طلب الفعل المتعدى لهما (١٩٠) ٠

وإذا كان النحاة قد منعوا تقديم الخبر على الإسم كما رأينا إذا لم يكن ظرفا أو مجرورا ، فلماذا أجازوه إذا كان ظرفا أو مجرورا ؟

ولعل ما ذكره المبرد فى هذه المسألى يوضحها ويجليها فقد علل ذلك بأن الظروف ليس مما تعمل فيه « إن » لوقوع غيرها فيه ٠

ثم أجاب بعد ذلك عن اعتراض افترضه فى هذه النقطة مضمونه ، أنه إذا كان التقديم هنا جائزا بسبب عدم عمل « إن » فى الظروف ، فلماذا منع فى نحو قولنا : إن يقوم زيدا ؟ على أساس أن الفعل « يقوم » ليس مما تعمل فيه « إن » فقال :

« وإن قال قائل فقل « إن يقوم زيدا » لأن يقوم ليس مما تعمل فيه « إن » ؟ فإن هذا محال من وجهين :

أحدهما : أن « إن » مشبهة بالفعل فلا يجوز أن تلى الفعل ، كما لا يلى فعل فعلا ، وليس فيها ضمير ، فيكون بمنزلة كاد يقوم زيد ، لأن فى « كاد » ضميرا حائلا بينها وبين الفعل ٠

---

(١٩٠) ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٢٢/١ تحقيق د / صاحب ابو جناح ط العراق

والجهة الأخرى : أن « يقوم » فى موضع « قائم » فلا يجوز أن يفصل بين « إن » وإسمها ، كما لا يجوز أن يفصل بقـــائم » (١٩١) أ هـ

وقد رأينا قبل ذلك أن ابن أبى الربيع قد علل لجـــواز تقديم الخبر على الاسم إذا كان ظرفا أو مجرورا بأنه لما كان موجب المنع فيما إذا كان الخبر غير ظرف أو مجرور من جهة واحدة وهو عدم تصرف هذه الحروف فى نفسها فلا تتصرف فى معمولاتها ، جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا ، ولعل هذا ما أراده المبرد فيما مضى ٠

النقطة الرابعة والخامسة وهما : تقديم معمول الخبر على الحرف « إن » وتقديمه على الاسم ٠

والتقديم فى هاتين النقطتين مرتبط بجـــواز أو منع التقديم فى الخبر نفسه ، لأن الخبر بالنسبة للمعمول عامل فيه ، فما يجوز فى العامل يجوز فى المعمول وهكذا ٠

ولما كان تقديم الخبر على « إن » ممتنع كما رأينا ، حتى لو كان ظرفا أو مجرورا ، امتنع أيضا تقديم معمول الخبر عليها باتفاق جميع النحاة ، لأن هذه الحروف كما عرفنـــا

---

(١٩١) المقتضب للمبرد ٤/١١٠ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ط عالم الكتب - بيروت

حروف صدور ، ولأن المعمول لا يجوز تقديمه إلا إذا جاز تقدم العامل ، فلا يقال : « اليوم إن زيدا جالس » .

وقد يقال فى هذه النقطة : لم لم يجز تقديم المعمول على الحرف إذا كان ظرفا أو مجرورا ، لأن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها ؟

والإجابة عن ذلك ، أن الاتساع لا يتعدى ، وإنما يوقف فيه مع السماع (١٩٢) .

هذا عن تقديم معمول الخبر على الحرف « إن » نفسه

أما عن تقديمه على الاسم ، فلا يجوز إلا إذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا ، نحو : « إن اليوم زيدا جالس » ومنه قول الشاعر (١٩٣) :

فلا تلحنى فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله

ويرى النحاة أن القياس كان يجب أن يمنع تقديم المعمول هنا ، لأن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل وهو الخبر ، لكن العرب إتسعت فى الظروف والمجرورات .

---

(١٩٢) ينظر البسيط لابن أبى الربيع ٢/٧٧٦

(١٩٣) البيت من الطويل وهو فى شرح الاشمونى بحاشية الصبان ١/٢٧٢ والكتاب ٢/١٣٣ هارون والخزانة ٣/٥٧٢ والعينى ٢/٣٠٩ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ص ٢٢٧ ولم يعرف قائله .

بقى لنا فى هذا الموضوع نقطة واحدة وهى تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه وهذا جائز بلا خلاف سواء كان ظرفا أو مجرورا أو غير ذلك (١٩٤) .

---

(١٩٤) ينظر البسيط ٢/٧٧٦

الأفعال التى لا تتصرف وحكم تقديم معمولها عليها

الأفعال التى لا تتصرف نحو : نعم وبئس وفعل التعجب لا يجوز أن يتقدم عليها ما عملت فيه لأنها كما هو واضح غير متصرفة ، وقد بينا قبل ذلك أن ما لا يتصرف فى نفسه لا يتصرف فى معموله لا بتقديم ولا بتأخير وقد ظهر لنا ذلك واضحا أثناء حديثنا عن تقديم اسم « إن » وخبرها .

ومعنى ذلك لا يجوز لنا أن نقول فى نحو : « نعم الرجل محمد » وبئس الطالب المهمل : الرجل نعم محمد ، والطالب بئس المهمل ، على أساس أن يكون الرجل والطالب فاعلين لنعم وبئس مقدمين ، كذلك لا يجوز لنا أن نقول فى : نعم زيد رجلا : رجلا نعم زيد ، كما لا يجوز أن نقول فى : ما أحسن محمد : ما محمد أحسن ، لأن ذلك كما قلنا تصرف ، وأفعال التعجب غير متصرفة ، لأنها وقعت لمعنى ، فمتى تقدم عليها معمولها تصرفت ، ومتى تصرفت زال ذلك المعنى (١٩٥)

وقد بين المبرد ذلك فى باب : الفعل الذى يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ، لأن المعنى لزمه على ذلك ، وهو باب

---

(١٩٥) ينظر المقتضب ١٧٣/٤ ، ١٧٧ والبسيط ٣١٨/٢

التعجب ، ومثل لذلك بقـــوله : ما أحسن زيدا ، وقال إن التقدير : شيء أحسن زيدا ، إلا أن معنى التعجب دخله مع « ما » (١٩٦)

ثم تساءل بعد ذلك فقال : فإن قال قائل : فإذا قلت . ما أحسن زيدا ، فكان بمنزلة : شيء حسن زيدا ، فكيف دخله معنى التعجب ، وليس ذلك في قولك : شيء أحسن زيدا ؟ قيل له : قد يدخل المعنى في اللفظ ولا يدخل في نظيره ٠ فمن ذلك قولهم : علم الله لأفعلن ، لفظة لفظ رزق الله ، ومعنـــاه القسم (١٩٧) أ هـ

ونشير هنا إلى أننا نسـير في نعم وبئس وما على شاكلتهما على أساس أنهما فعلان ماضيان غير متصرفين ، لأن هذه المسألة مثار خلاف بين النحويين وليس المقام مقام تناولها ، فليرجع إليها في مظانها (١٩٨) ٠

---

(١٩٦) المقتضب للمبرد ٤/١٧٣

(١٩٧) المقتضب للمبرد ٤/١٧٥

(١٩٨) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى صص ٢٧٤ ، ٢٨٥ تحقيق د / عبد الرحمن العثيمين ط دار الغرب الاسلامي ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م والانصـــاف ٩٧ ـ ١٢٦ المسألة رقم ١٤ وائتلاف النصرة مسألة رقم (٤) ومعـــانى القرآن للفراء ٢/١٤١ تحقيق يوسف نجاتي ومحمد على النجار ط دار الكتب المصرية والانصاف فى مسائل الخلاف لابن الانبارى١/٩٧ المسألةرقم١٤

تقديم الفعـــل على الفاعل

سبق لى أن بينت أن النحويين يمنعون تقديم الفاعـل على فعله ، لأن الجملة تتحول بسبب هذا التقديم من جملة فعلية إلى جملة إسمية فتأخذ سمة غير سمتها ، ويأخذ الاسم المتقدم رتبة غير رتبته وإعرابا غير إعرابه .

وقد شرحت وجهة نظر البلاغيين والنحويين فى ذلك عند تعليقى على تقسيم الإمام عبد القاهر للتقديم إلى قسمين :

تقديم على نية التأخير ، وتقديم لا على نيـــــــــــة التأخير (١٩٩)

ولنا هنا أن نتساءل فنقول : هل ما يقال فى الفاعل هنا من حيث منع تقديمه على فعله يقـــال أيضـــا فى نائب الفاعل ؟

والإجابة عن ذلك بسيطة وواضحة وقد تكفل بها المبرد وهو يتحدث عن نائب الفاعل فقال :

« واعلم أن التقديم والتأخير والإظهار والاضمار فى هذا الباب مثله فى الفاعل ، يجوز فيه ما جاز فى ذلك » (٢٠٠) أ هـ

---

(١٩٩) ينظر ص ٨ ـ ٩ من البحث

(٢٠٠) المقتضب للمبرد ٥٣/٤ تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة

وهذا شيء واضح ، لأن نائب الفاعل يأخذ أحكام الفاعل كاملة فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوبا ، ويجب تأخيره عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه .. الخ هذه الأحكام، لأن هذا النائب كان مفعولا به .

وبناء على ذلك لا يجوز لنا أن نقول في : قام محمد : محمد قام على أن يكون (محمد) مرفوعا بقام ، كما لا يجوز أن تقول في : ضرب محمد : محمد ضرب ، لأن ما قام مقام الفاعل مما لم يسم فاعله ـ كما قلت ـ حكمه حكم الفاعل (٢٠١)

وقد بينت قبل ذلك أن الكسائي وبعض الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على فعله ، وعرفنا أن ذلك مردود عليهم بما ذكره العلماء من تخريجات لذلك (٢٠٢) ، ولأنني أرجأت الحديث هناك عن هذه المسألة دون أن نفصلها هنا

فقد ذكر ابن هشام أن من أحكام الفاعل وقوعه بعد المسند ، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل مقدم ، وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا ، وجعل الاسم المقدم إما مبتدأ ، وإما فاعلا حذف فعله ـ يعني على حسب الجملة التي ورد فيها ، ثم أبطل استشهاد الكوفيين ببيت للزباء على جواز تقديم الفاعل بأنه ضرورة ، أو أن الاسم المقدم

---

(٢٠١) ينظر أصول النحو لابن السراج ٢٣٧/٢ والاشباه والنظائر ٦٢/٢ .

(٢٠٢) ينظر ص ٥٠ من البحث .

مبتدأ حذف خبره . يقول ابن هشام وهو يتحدث عن الفاعل :

« وله أحكام : أحدها الرفع ...

الثانى : وقوعه بعد المسند ، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم ، وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا ، وكون المقدم إما مبتدأ فى نحو : زيد قام ، وإما فاعلا محذوف الفعل فى نحو : « وإن أحد من المشركين استجارك » (٢٠٣) ، لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية ، وجاز الأمران فى نحو : « أبشر يهدوننا » (٢٠٤) .. « أأنتم تخلقونه »(٢٠٥) والأرجح الفاعلية ، وعن الكوفيين جواز تقديم الفاعل تمسكا بنحو قول الزبا (٢٠٦) :

ما للجمال مشيها وئيدا

وهو عندنا ضرورة ، أو « مشيها » مبتدأ حذف خبره ،

---

(٢٠٣) التوبة / ٦
(٢٠٤) التغابن / ٦
(٢٠٥) الواقعة / ٥٩
(٢٠٦) رجز نسبه الصبان للخنساء وبعده : أجند لا يحملن أم حديدا وينظر فى المغني بحاشية الامين ٢/١٤٥ وأوضح المسالك ١/١٣٠ والهمع ٢/٢٥٥ تحقيق عبد العال سالم مكرم والدرر ١/١٤١ والاشمونى ٢/٤٦ والتصريح ١/١٧١ ومجمع الامثال للميدانى ١/٢١٦ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين ومعانى القرآن للفراء ٢/٧٣ ، ٤٢٤ وامالى الزجاجى ص ١٦٦ تحقيق عبد السلام هارون وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٩ تحقيق د / صاحب جناح ط العراق . والبسيط لابن أبى الربيع ١/٢٧٤ ، وخزانة الادب ٢/٣٦٨

أى يظهر وئيدا كقولهم : « حكمك مسمطا » أى : حكمك لك مثبتا ، قيل أو « مشيها » بدل من ضمير الظرف » (٢٠٧) أ هـ

وما ذكره ابن هشام هنا قاله ابن عقيل والأشمونى فى شرحهما على ألفية ابن مالك .

غير أن ابن عقيل لم يتعرض للبيت الذى استشهد به الكوفيون فيما سبق ولم يذكره (٢٠٨) .

ولعل ذلك هو الذى جعل الشيخ محمـــد محيى الدين عبد الحميد يعلق - فى كتابه - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل - على كلام ابن عقيل فيشرحه ويبين ما استدل به كل من الكوفيين والبصريين فيقول :

استدل الكوفيون لى جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب فى نحو قول الزبا (٢٠٩) :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

فى رواية من روى « مشيها » مرفوعا ، قالوا : ما : اسم

---

(٢٠٧) أوضح المسالك لابن هشام ١/١٢٩ - ١٣٠ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين ط مصطفى محمد ١٣٥٤ هـ

(٢٠٨) ينظر شرح ابن عقيل ٢/٧٧ تحقيق محمـــد محيى الدين والاشموني بحاشية الصبان ٢/٤٦

(٢٠٩) سبق تخريجه

استفهام مبتدأ وللجمال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مشى » فاعل تقدم على عامله وهو « وئيدا » ومشى مضاف والضمير العائد إلى « الجمال » مضاف إليه و «وئيدا» حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتقدير الكلام : أى شىء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها .

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين :

أحدهما : أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، لا يجوز تقديم الفاعل على فعله .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع فى اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت : « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزا لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر ، أم أردت إسناد « قام » المذكور إلى «زيد» المذكور على أنه فاعل ، وقام حينئذ خال من الضمير ؟

ولا شك أن بين الحالتين فرقا ، فإن جملة الفعل ، وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على الثبوت ، وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معان

للتراكيب غير المعانى الأولية التى تدل عليها الألفاظ ، مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما (٢١٠) أ هـ

وهذا التعليق الواضح الوافى يؤكد لنا ما سبق أن ذهبنا إليه من هذه الفروق الواضحة بين نظرة النحويين إلى التقديم ونظرة البلاغيين إليه لأن النحويين كما قلنا يهمهم ترتيب الجملة فى المقام الأول وعدم اللبس ، أما البلاغيون كما بين الشيخ محمد محيى الدين فهم يبحثون عن معان للتراكيب غير المعانى الأولية التى تدل عليها الألفاظ بصرف النظر عن كون الكلمة فى موضعها الطبعى أو لا ٠

هـذا وقـد أجاب البصريون عن استدلال الكوفيين رأيهم فى جواز تقديم الفاعل على فعله بالبيت السابق ٠

فبينوا أن البيت يحتمل غيره ما ذكروا من وجوه الإعراب، إذ يجوز أن يكون « مشى » مبتدأ لا فاعلا ، والضمير مضاف إليه ، و « وئيدا » حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وئيدا ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ٠

ومتى كان البيت محتملا لوجه آخر لم يصلح دليلا (٢١١)

---

(٢١٠) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ٢/٧٧ - ٧٨ هـ(١)

(٢١١) السابق نفسه ص ٧٨ وينظر الهمع ٢/٢٥٥ ومغنى اللبيب بحاشية الأمير ٢/١٤٥

وقد أوضح ابن أبى الربيع هذه المسألة وفند مزاعم الكوفيين فذكر لهم أدلة أخرى استدلوا بها غير التى ذكرها النحاة فيما سبق وأبطلها وهذا ما جعلنى أختتم بحديثه هذه المسألة .

يقول وهو يتحدث عن حكم تقديم الفاعل : « وأما الفصل الثانى وهو أن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، فلا أعلم فيه خلافا بين النحويين ، إلا خلافا ضعيفا نقل عن بعض الكوفيين ، قال فى قولك : زيد قام : إن زيدا فاعل مقدم ، والأصل : قام زيد ، وكذلك محمد قعد ، وما أشبه ذلك . وهذا عند جمهور النحاة خطأ .

واستدلوا على بطلانه بأربعة أدلة :

أحدها : أن فصحاء العرب تقول : قام الزيدان وقام الزيدون ، فإذا تقدم الزيدان قالوا : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، فلو كان الزيدان فى تقدمه على حاله فى تأخره ، لكان الاختيار أن يقال : الزيدان قام ، والزيدون قام ، كما كان الاختيار : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، لأنه وإن تقدم ، فالنية فيه التأخير عنده .

الثانى : أن العرب تقول : طلع الشمس ، وطلعت الشمس ، فإذا تقدم الشمس لم يقولوا إلا : الشمس طلعت ، فدل على أن حال الشمس فى تقديمه على الفعل غير حاله فى تأخيره ، وليس فاعلا تقدم .

الثالث : أن العرب تقول : الزيدان أبواهما قائمان ، ولا يجوز غير ذلك ، فإن قدمت قائما ، فقلت : الزيدان قـــائم أبواهما ، جاز لك فى قائم وجهان :

أحدهما : الإفراد وهو أحسن

الثانى : التثنية ، فمن ثنى جعله خبرا مقدما ، ومن أفرد جعله خبرا عن زيد ، وأبوه فاعل به . فلو جاز للفـــاعل أن يتقدم لجاز أن تقول : الزيدان أبواهما قائم ، ويكون قائم خبرا عن الزيدين ، وأبواهما فاعل مقدم .

الرابع : أنك تقول : مررت برجل قائم أبوه ، ويكون قائم نعتا لرجل ، فإذا تقدم الأب لم يك فى قائم إلا الرفع ، لأنه يكون خبرا عن الأب ، فلو جاز للفاعل أن يتقـــدم لجاز أن تقول : مررت برجل أبوه قائم بخفض قائم ، وكذلك تقول : كان زيد قائما أبوه ، فإذا قدمت الأب قلت : كان زيد أبوه قائم ، لم يكن فى قائم إلا الرفع ، لأن الأب عند التقـــديم لا يكون إلا مبتدأ ، فلو كان الفاعل يجوز فيه التقديم لجـــاز أن تقول : كان زيد أبوه قائما » (٢١٢) أ هـ

ثم يعقب ابن أبى الربيع بعد ذلك باعتراض افترضه ، قارن فيه بين الفاعل والمفعول من حيث تقديم كل منهما فبين

---

(٢١٢) البسيط لابن أبى الربيع ١/٢٧٣ ـ ٢٧٤

أن الفاعل يختلف عن المفعول فى ذلك ، لأن الفاعل مع فعله كالشىء الواحد لذا كره تقديمه على هذا الفعل .

يقول : « فإن قلت : فقد صح أن العرب لا تقدم الفاعل ، ومتى تقدم فإنما يتقدم على تقدير الابتداء ، بخلاف المفعول فما وجه ذلك ؟

قلت : لما كان الفاعل يطلبه الفعل بالبنية ، صار الفعل والفاعل لذلك كالشىء الواحد ، فكرهوا تقديمه عليه ، كما يكرهون تقديم آخر الشىء على أوله » (٢١٣) أ هـ

ونخرج من كلام ابن أبى الربيع هذا ، بما يؤكد لنا اختلاف نظرة النحويين إلى التقديم عن نظرة البلاغيين إليه ، فقد بين ابن أبى الربيع أننا متى قدمنا الفاعل على فعله صار مبتدأ بعد أن كان فاعلا ، ومعنى ذلك أن الكلمة لم تحتفظ مع التقديم برتبتها التى كانت لها قبل التقديم ، وهذا ما يرفضه النحويون كما عرفنا .

---

(٢١٣) البسيط ١/٢٧٤

حكم تقديم معمول الصفة المشبهة عليها

يرى النحة أن الصفة المشبهة باسم الفاعل ضرب من الصفات تجرى على الموصوفين فى إعرابها جرى أسماء الفاعلين ، وليست مثلها فى جريانها على أفعالها فى الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وإنما لها شبه بها ، وذلك من قبل أنها تذكر وتؤنث ، وتدخلها الألف واللام وتثنى وتجمع بالواو والنون (٢١٤)

هذا وقد قسم ابن يعيش هذه الصفة ثلاثة أقسام ، أو بمعنى آخر جعلها على ثلاث مراتب فقال :

واعلم أن الصفات على ثلاث مراتب : صفة بالجارى كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وهى أقواها فى العمل ، لقربها من الفعل ، وصفة مشبهة باسم الفاعل فهى دونها فى المنزلة، لأن المشبه بالشىء أضعف منه فى ذلك الباب الذى وقع فيه الشبه ، ثم المشبهة بالمشبهة وهى المرتبة الثالثة »(٢١٥)أهـ

ولأن هذه الصفات المشبهة باسم الفاعل تأتى كما رأينا من خلال كلام ابن يعيش - فى المرتبة الثانية وهى فروع عن

---

(٢١٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٦
(٢١٥) السابق نفسه

أسماء الفاعلين ، لأنها محمولة عليها انحطت عن هذه الأسماء ونقص تصرفها عن تصرف هذه الأسماء ، وأسماء الفاعلين فى الأصل أقل مرتبة من الأفعال ، لهذا كله منع النحاة تقديم معمول الصفة المشبهة عليها ، لأنه كما بينا قبل ذلك أن تقديم المعمول على ما قبله نوع من التصرف ، وهذه الأسماء كما ظهر واضحا ينقص تصرفها عن تصرف أسماء الفاعلين ، لذا لم يجز ما جاز فيها من التقديم والتأخير (٢١٦) .

وقد أوضح النحاة هذه الحقيقة ونصوا عليها فى كتبهم ، فبينوا أنها ليست كالفاعل فى الحقيقة ، ولذلك امتنع تقديم معمولها عليها (٢١٧) .

يقول سيبويه وهو يتحدث عن حكم تقديم معمول هذه الصفة عليها :

« وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماء ، تفقأت شحما ، ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل فى غيره من المعارف ، ولا يقوم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه فى الصفة المشبهة ، ولا فى هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل » (٢١٨) أ هـ

---

(٢١٦) ينظر شرح المفصل ٦/٨١ وشرح ابن عقيل ٣/١٤٣ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد

(٢١٧) ينظر المغنى لابن هشام بحاشية الامير ٢/٨٧

(٢١٨) الكتاب لسيبويه ١/٢٠٤ ـ ٢٠٥ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون مكتبة الخانجى القاهرة

وبهذا التعليل الذي علل به سيبويه منع تقديم معمول الصفة المشبهة عليها علل المبرد أيضا حيث قال :

واعلم أن هذه الصفة لا يجوز أن يتقدمها مفعولها ، وذلك أنها ليست كالفاعل فى الحقيقة ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد ضارب عمرا ، وزيدا ضارب عمرو ، وزيدا عمرو ضارب — أن الثانى عمل فى الأول ، وأن « ضاربا » صار بمنزلة يضرب فى المعنى . ولو قلت : زيد الحسن وجها ، أو الحسن الوجه ، لم يكن الحسن عمل فى الوجه شيئا ، وإنمـــا الحسن فى المعنى للوجه ، فمن ثم لم يجز أن تقول : وجها زيد حسن ، ولا زيد وجها حسن (٢١٩) أ هـ

ولعلنا أدركنا هنا أن منع تقديم معمول الصفة هنا عليها يشمل الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، والصـــــفات التى لا تشبه أسماء الفاعلين أيضا .

وقد جعل ابن السراج منع تقديم معمول الصفات التى لا تشبه أسماء الفاعلين أبعد مما تشبه أسماء الفاعلين حيث قال : « وما كان من الصفات لا يشبه أسماء الفاعلين ، فهو أبعد له من العمل والتقديم ، وكل ما كان فيه معنى فعـــــل وليس بفعل ولا اسم فاعل ، فلا يجوز أن يتقدم ما عمل فيه عليه » (٢٢٠) أ هـ

---

(٢١٩) المقتضب للمبرد ٤/١٦٤ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة .

(٢٢٠) أصول النحو لابن السراج ٢/٢٣٨

الحروف التى لها صدر الكلام وحكم تقديم ما بعدها

الحروف التى لها صدر الكلام كثيرة منها « لا » النافية للجنس و « ما » النافية المشبهة بليس و « إن » الشرطية وألف الاستفهام ، ولام الابتداء .

ومعنى أن هذه الحروف لها صدر الكلام ، أى أنها تقع فى أول الجملة ، فلا يتقدم ما بعدها عليها ، ونشير إلى أن بعض هذه الأحرف عامل ، وبعضها غير عامل .

فمن الحروف العاملة « لا » النافية للجنس فى نحو قولنا : لا رجل فى البيت ، فلا يجوز لنا فيها أن نقدم إسمها عليها ، لأن حكمها فى ذلك حكم « إن » وقد سبق أن بينت ذلك فيما مضى والسبب فى عدم التقديم هنا هو أنها فرع فى العمل عن الفعل ، فهى أي « لا » فرع الفرع ، فلما لم يجز تقديم اسم « إن » عليها امتنع أيضا تقديم اسم « لا » عليها ، وما قيل فى « إن » بصفة عامة يقال فى « لا » هنا (٢٢١)

---

(٢٢١) ينظر اصول النحو لابن السراج ١/٢٤٥ وانظر ما سبق فى حكم تقديم اسم « ان » عليها ص ١٥٣ من البحث

ومن هذه الحروف أيضا « ما » العاملة عمل « ليس » مثل ما خالد آكلا طعامك .

فلا يجوز على رأى البصريين أن تقول : « طعامك ما خالد آكلا » وهذا التقديم جائز على رأى الكوفيين ، ودليلهم على ذلك أنها مشبهة « بلم ولن » فهى نافية كما أن هذه الأحرف نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو : زيدا لم أضرب ، وعمرا لن أكرم ، فكذلك « ما » المشبهة بها .

وأما البصريون فيحتجون لرأيهم بأن « ما » النافية تشبه حرف الاستفهام ، لأنه يليها الاسم والفعل ، ولما كان حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله كانت « ما » النافية كذلك (٢٢٢)

وقد وقف ثعلب وهو من الكوفيين موقفا وسطا فى هذه المسألة ، حيث يرى أن تقديم معمول خبر « ما » عليها جائز من وجه ، فاسد من وجه آخر .

فإن كانت « ما » ردا لخبر كما فى قولنا : ما زيد آكلا طعامك ، ردا بالنفى على من قال : زيد آكل طعامك ، جاز

---

(٢٢٢) ينظر ائتلاف النصرة ص ١٦٥ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٢٧ — ٣٢٨

التقديم فنقول : « طعامك ما زيد آكلا » لأن « ما » هنا بمنزلة « لم » كما يرى .

وإن كانت جوابا للقسم كما فى قولنا : « والله ما زيد بآكل طعامك » امتنع التقديم ، لأن « ما » فى هذه الحالة بمنزلة اللام فى جواب القسم .

وقد رد بعض النحويين رأى ثعلب وبينوا أنه فاسد ، لأن « ما » فى كلتا الحالتين نافية ، فما لا يجوز فى واحد منهما لا يجوز فى الآخر

يقول أبو البركات بن سعيد بن الأنبارى : وأما ما ذكره أبو العباس ثعلب من التفصيل ـ ففاسد ، لأن «ما» فى كلاالقسمين نافية ، فينبغى أن لا يجوز التقديم فيهما جميعا (٢٢٣)

ويقول أبو البقاء العكبرى : « وأما تفريق ثعلب بين القسم والخبر ففرق لا طائل تحته ، بل المانع إذا ثبت فى القسم كان فى الخبر ، لأن القسم خبر أيضا ، ولأن النفى فيها لا يختلف » (٢٢٤) أ هـ .

وما جاء فى ائتلاف النصرة موافق لما ذكره صاحبا الإنصاف والتبيين (٢٢٥) .

---

(٢٢٣) الانصاف ١/١٧٣

(٢٢٤) التبيين للعكبرى ص ٣٢٩ تحقيق د / عبد الرحمن العثيمين

(٢٢٥) ينظر ائتلاف النصرة للزبيدى ص ١٦٦

هذا عن « ما » النافية

أما « إن » الشرطية فمعروف أنه لابد لها من شرط وجواب وكلاهما أى الشرط والجواب مشبه بالمبتدأ والخبر من حيث إن كلا منهما لا يستغنى عن الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بالجميع، أى بالأداة والشرط والجواب ، ولذلك لا يجوز لنا أن نقدم شيئا مما بعدها عليها ، فلا نقول فى « إن تضرب عليا أضرب » : « عليا إن تضرب أضرب » ، سواء كان هذا الاسم منصوبا بفعل الشرط أو بالجواب ، وذلك لأنهما لا يتقدمان على الأداة ، وطالما أن العامل لا يجوز أن يتقدم امتنع تقديم المعمول عليه (٢٢٦) .

وقد بين المبرد وجوب تصدير أداة الشرط فقال : « فإن قلت : آتى من أتانى ، وأصنع ما تصنع ، لم يكن ههنا جزاء ، وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها » (٢٢٧) أ هـ .

ويعلل الرضى فى شرح الكافية ، لعدم جواز تقديم معمول الشرط على أداة الشرط فيقول : ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط نحو : زيدا إن تضرب يضربك ، وكذا معمول الجزاء ، فلا يجوز : زيدا إن جئتنى أضرب » بالجزم ، بل إنما تقول : أضرب مرفوعا ، ليكون الشرط متوسطا ، وزيدا أضرب دالة على جزائه ، أى إن جئتنى

---

(٢٢٦) ينظر أصول النحو لابن السراج ٢٤٥/٦

(٢٢٧) المقتضب للمبرد ٦٨/٢ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة

فزيدا أضرب ، وعلة ذلك كله أن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام » (٢٢٨) أ هـ

ويذكر ابن جنى أن تقديم المجزوم على جازمه محال، وكذا تقديم الجواب على المجاب شرطا كان أو قسما فيقول :

« ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطا كان أو قسما أو غيرهما ، ألا تراك لا تقول : أقم إن تقم » ، فأما قولك : أقوم إن قمت ، فإن قولك : « أقوم » ليس جوابا للشرط ، ولكنه دال على الجواب ، أى إن قمت قمت ، ودلت أقوم على قمت ، ومثله أنت ظالم إن فعلت ، أى إن فعلت ظلمت ، فحذف « ظلمت » ودل قولك : أنت ظالم عليه ، فأما قوله (٢٢٩) :

فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت
فطعنة لا غس ولا بمغمر

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب .

وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز ، والقياس له دافع ، وعنه حاجز .

---

(٢٢٨) شرح الرضى علي كافية ابن الحاجب ٢/٢٣٨

(٢٢٩) هو زهير بن مسعود والبيت من الطويل وينظر فى نوادر ابى زيد ص ٢٨٣ تحقيق د / محمد عبد القادر احمد وتهذيب الالفاظ لابن السكيت ص ١٤٣ ط بيروت ١٨٩٥م

وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ، ومحـــال تقدم المجزوم على جازمه . بل إذا كان الجار وهو أقوى من الجازم ، لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال — لا يجوز تقديم ما أنجر به عليه ، كان ألا يجوز تقـــديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر » (٢٣٠) أ هـ

ثم خرج ابن جنى البيت السابق بما يبطـــل رأى أبى زيد فيه .

وهكذا يتبين لنا أن « إن » الشرطية لها صدر الكلام ، فلا يجوز أن يتقدم عليها شىء مما بعدها كما رأينا .

وفى المسألة آراء أخرى ، فقد جوز الكسائى من الكوفيين تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على أداة الشرط نحـــو : خيرا إن تفعل يثبك الله ، وخيرا إن أتيتنى تصب .

وقد رد أبو حيان هذا الرأى فقال : « وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب .

ويجيز الأخفش من البصريين تقديم الجواب على أداة الشرط سواء كان هذا الجواب ماضيا أم مضارعا نحـــو : « قمت إن قمت » و « أقوم إن قمت »

---

(٢٣٠) الخصائص ٣٨٧/٢ - ٣٨٨

ويرى المازنى جواز تقديم الجواب إن كان مضارعا وامتناع تقديمه إن كان ماضيا ، ويعلل ذلك بأن المضارع هو الأصل ، فلم يكثر فيه التجوز ، بخلاف الماضى ، فإنه تجوز فيه بأن غير بصيغته عن المستقبل ، فإن قدم وحقه التأخير كثـــر التجـــوز .

ويذكر السيوطى رأيا رابعا دون أن ينسبه إلى أحـــد وهو أنه يجوز تقديم الجواب إن كان الشرط والجواب ماضيين بخلاف ما إذا كان الشرط وحده ماضيا،ويحتج لهذا الرأى بأنه لما لم يظهر للأداة عمل فى الجواب الماضى إذا تأخر جاز تقديمه ، لأنه مقدما كحاله مؤخرا ، فكان كأنما لم يعمل فيه ، بخـلاف المضـــارع (٢٣١)

والرأى الراجح فى هذه المسألة هو الرأى الأول وهو رأى أكثر البصريين الذين يمنعون تقديم شىء مما بعد الأداة عليها . لأن أداة الشرط لها الصدارة .

ولأننا لو قدمنا مثلا الجواب على الأداة لكان فى ذلك إخلال بترتيب الجملة ، لأن الجـــواب ثان عن الشرط فهو متوقف عليه (٢٣٢)

---

(٢٣١) ينظر الهمع ٤/٣٣٢ ـ ٣٣٣
(٢٣٢) المرجع الســـابق نفســـه

ومن الحروف غير العاملة التى لها صـــدارة الكلام ألف الاستفهام ، ولعلنا ونحن نتحدث عن « ما » النافية العاملة عمل ليس ، وجدناهم يعللون لعدم جواز تقديم ما بعد « ما » عليها بمشابهتها لألف الاستفهام ، وهذا دليل قوى على أن هذه الألف لها صدر الكلام شأنها فى ذلك شأن أدوات الاستفهام بصفة عامة (٢٣٣) ٠

يقول السكاكى مبينا أن الاســـتفهام له صدارة الكلام لأهميته ٠٠٠ « ومن شأن الاستفهام لكونه أهم أن يصــــدر به الكلام ، وأن لا يتقدم عليه شىء مما فى حيزه » (٢٣٤) أ هـ

والعلماء وإن كانوا كما رأينا حكموا لأدوات الاستهام عامة بالصدارة ، إلا أنهم جعلوا للألف كمال التصدير ، ولذا عدهـا النحاة أصلا فى بابها ، ولأصالتها هذه خصوها بأحكام ليست لغيرها من أدوات الاستفهام ، ومن هذه الأحكام انفرادها ــ كما ذكر ابن مالك ــ بتقديمها على العاطف ، تنبيها على أنهـا أصل أدوات الاستفهام ٠

يقول ابن مالك فى شواهد التوضيح : « وأما قول النبى صلى الله عليه وسلم « أومخرجى هم » فالأصل فيه وفى أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة ، كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام نحو : « وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم

(٢٣٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١٢٨/٢ تحقيق الأستاذ هارون
(٢٣٤) مفتاح العلوم للسكاكى ص ١١٤

آيات الله » (٢٣٥) . ونحو : « فما لكم في المنافقين فئتين » (٢٣٦) . ونحو : (فأي الفريقين أحق بالأمن » (٢٣٧) ونحو : « فأنى يؤفكون » (٢٣٨) . ونحو : « أم هل تستوى الظلمات والنور » (٢٣٩) . ونحو : « فأين تذهبون » (٢٤٠) .

فالأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما جيء بعده بأخواتها ، فكان يقال في : « أفتطمعون » (٢٤١) ، وفي : « أفكلما » (٢٤٢) ، وفي : « أثم إذا ما وقع » (٢٤٣) : فأتطمعون ، وفأكلما ، و « ثم أئذا ما وقع ، لأن أداة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام ، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل ، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف ، ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف ، تنبيها على أنها أصل أدوات الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة ، فأرادوا التنبيه عليه ، فكانت الهمزة أولى لأصالتها في الاستفهام » (٢٤٤) أ هـ

---

(٢٣٥) آل عمران / ١٠١
(٢٣٦) النساء / ٨٨
(٢٣٧) الانعام / ٨١
(٢٣٨) من الآية رقم ٦١ من سورة العنكبوت
(٢٣٩) من الاية رقم ١٦ من سورة الرعد
(٢٤٠) التكوير / ٢٦
(٢٤١) البقرة / ٧٥
(٢٤٢) البقرة / ٨٧
(٢٤٣) يونس / ٥١
(٢٤٤) شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٠ ـ ١٢ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط بيروت .

بقى لنا من هذه الحروف التى ذكرناها لام الابتداء ، وهى من الحروف غير العاملة ومثالها « لزيد آكل طعامك » ، ولعل تسميتها بهذا الاسم يدل بداهة على أنها لها صدارة الكلام ، ولهذا السبب علقت أفعال القلوب أو الظن عن العمل فى لفظ ما بعدها كما فى نحو : علمت لمحمد قائم ، ومنعت أيضا من النصب على الاشتغال فى نحو : زيد لأنا أكرمه ، لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، ولأنها لها الصدارة امتنع تقدم خبر المبتدأ الذى تدخل عليه فلا يقال فى نحو : لزيد قائم : قائم لزيد ، ولا يعترض على ذلك بجواز تأخيرها مع « إن » إلى الخبر ، لأنها حينئذ فى تقدير المقدمة . إلا أنه لما كانت « إن » للتوكيد ولام الابتداء أيضا تفيد التوكيد فرق بينهما ، فلما أزيلت اللام عن المبتدأ وقعت على خبره نحو : إن خالدا لآكل طعامك (٢٤٥) .

وقد بين ابن هشام ذلك أيضا فقال : « وأما اللام غير العاملة فسبع (إحداها) لام الابتداء ، وفائدتها أمران : توكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها فى باب « إن » عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين ، وتخليص المضارع للحال » (٢٤٦) أ هـ

وبناء على ذلك وعلى ما تقدم نستطيع أن نقرر أن هذه الحروف العاملة منها وغير العاملة لا يجوز أن يتقدم عليها شىء مما بعدها ، لأنها كما علمنا لها صدر الكلام .

---

(٢٤٥) ينظر أصول النحو لابن السراج ٢/٢٤٤ والصفوة من القواعد الاعرابية ص ١٥٠ د / عبد الكريم بكار

(٢٤٦) المغنى بحاشية الامير ١/١٨٩

حكم تقديم المعمول الذى عامله معنى الفعل

يقصد بهذا النوع من العوامل ، ما كان فيه معنى الفعل ، وليس بفعل ظاهر ، مثل : أسماء الاشارة الواقع بعدها اسم منصوب نحو : « هذا محمد مسرعا » فلا يجوز لنا هنا أن نقدم الاسم المنصوب على اسم الاشارة فنقول : « مسرعا هذا محمد » لأن ما فى اسم الاشارة من معنى التنبيه قد عمل فى هذا المنصوب .

ومثل المبتدأ الواقع بعده اسم منصوب أيضا كما فى قولهم : « هو عبد الله حقا » لا يجوز أن تقول : « حقا هو عبد الله » لما فى هذا العامل وهو الابتداء من معنى الفعل .

فهذه المعمولات لا يجوز تقديمها على هذا النوع من العوامل (٢٤٧) .

وقد أوضح ابن السراج ذلك فقال : « إذا قلت : « هذا زيد منطلقا» « لا يجوز أن تقدم « منطلقا » على « هذا » ، لأن العامل هنا دل على ما دل عليه « هذا » وهو التنبيه ، وليس بفعل ظاهر ، ومن ذلك : « هو عبد الله حقا » ، لا يجوز أن تقدم

---

(٢٤٧) ينظر اصول النحو لابن السراج ٢/٢٥٦ ومفتاح العلوم للسكاكى ص ١٣٤ والكتاب ٢/١٢٢

« حقا » على « هو » ، لأن العامل هو المعنى ، وإنما نصبت « حقا » ، لأنك لما قلت : هو عبد الله ، دلك على « أحق ذلك » فقلت : « حقا » (٢٤٨).

(٢٤٨) أصول النحو لابن السراج ٢/٢٥٦

حكم تقديم التمييز وما بعد إلا

أولا - التمييز :

يطلق النحاة على التمييز أسماء كثيرة ، فيقال له التبيين والتفسير والمميز والمفسر (٢٤٩)

ويعرف بأنه ما فيه معنى « من » الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع (٢٥٠) .

وهو إما أن يميز جملة كما فى قولنا : تصبب زيد عرقا ، أو مفردا عددا نحو قوله تعالى : « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة » (٢٥١) أو مفهم مقدار كيل نحو : عندى أردب قمحا . أو وزن نحو : رطل زيتا ، أو مساحة نحو : شبرا أرضا ، وما أشبه ذلك كما فى قوله تعالى : « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره » (٢٥٢) ... الخ (٢٥٣)

---

(٢٤٩) ينظر المساعد لابن عقيل ٥٤/٢ والهمع ٦٢/٤ والارتشاف لأبى حيان ٣٧٧/٢ تحقيق د / مصطفى النماس ط المدنى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

(٢٥٠) ينظر المساعد لابن عقيل ٥٤/٢

(٢٥١) الاعراف / ١٤٢

(٢٥٢) الزلزلة / ٧

(٢٥٣) المرجع السابق نفسه

وما يهمنا هنا هو أن نعرف حكم تقديم التمييز على عامله

والعلماء يمنعون تقديم التمييز على عامله أو يجوزونه على حسب نوع العامل المتقدم فإن كان هذا العامل غير متصرف امتنع تقديم التمييز عليه بإجماع النحاة سواء كان هذا العامل فعلا نحو : ما أحسن زيد رجلا ، أو غير فعل نحو : عندى عشرون درهما ، فلا يقال : ما رجلا أحسن زيدا ، ولا درهما عندى عشرون (٢٥٤)

أما اذا كان العامل متصرفا فقد اختلف فيه العلماء فسيبويه ومن وافقه يمنعون أيضا تقديم التمييز عليه ، كما كان فى العامل غير المتصرف فلا يقال على مذهب سيبويه فى نحو : طاب زيد نفسا : نفسا طاب زيد .

يقول سيبويه : وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماء وتفقأت شحما ، ولا تقول : امتلأته ، ولا تفقأته ، ولا يعمل فى غيره من المعارف ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه فى الصفة المشبهة ، ولا

---

(٢٥٤) ينظر المساعد ٦٧/٢ وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين ٢٩٥/٢ والهمع ٧٢/٤ ومفتاح العلوم للسكاكى ص ١٢٦

فى هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لأنه فعـــل لا يتعدى إلى مفعول » (٢٥٥) أ هـ

ويجيز الكسائى والمازنى والمبرد تقـــديم التمييز على العامل المتصرف ، فيجوز على مذهبهم أن نقول : نفسا طاب زيد وشيبا اشتعل رأسى ، ومن ذلك قول الشاعر (٢٥٦) :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبهـــا ؟
وما كان نفســـا بالفراق تطيب

وقول الشـــاعر (٢٥٧) :

ضيعت حزمى فى إبعادى الأملا
وما ارعويت ، وشيبا رأسى اشتعلا

ويستدل هؤلاء على رأيهم أيضا بالقيـــاس على سائر الأفعال المتصرفة حيث إن هذه الأفعال يجوز تقديم معمولهـا عليها نحو : ضرب زيد عمرا ، وعمرا ضرب زيد ، فكذلك التمييز

---

(٢٥٥) الكتاب ٢/٢٠٤ ـ ٢٠٥ وينظر شرح عيون الاعراب ص ١٦١ والارتشاف ٢/٣٨٤ ـ ٣٨٥

(٢٥٦) ينسب البيت للمخبل السعدى أو لأعشى همدان ، وقيـل هو لقيس بن الملوح العامرى . والبيت من بحر الطويل وينظر فى شرح ابن عقيل ٢/٢٩٥ والانصـــاف ٢/٨٢٨ وابن يعيش ٢/٧٣ ، ٧٤ والكتاب ١/٨٨ ط الاميرية والمقتضب ٣/٣٧ والاشمونى ٢/٢٠١ والعينى بهامش خزانة الادب ٣/٢٣٥ والخصائص ٢/٣٨٤

(٢٥٧) البيت من البسيط ولم يعلم القائل وهو فى شرح ابن عقيـل ٢/٢٩٥ والمساعد ٢/٦٦ والاشمونى بحاشية الصبان ٢/٢٠١

إذا كان عامله فعلا متصرفا ٠ كما يستدلون على جواز التقديم هنا بالقياس على الحال ، على الرغم من أنهم يمنعون تقديم الحال على العامل فيها ٠

أما من يمنع التقديم هنا من البصريين فاحتجوا بأن التمييز فاعل فى المعنى ، فالمتصبب فى قولنا : تصبب زيد عرقا - كما يرون - هو العرق ، والمتفقئ فى قولنا : تفقأ الكبش شحما هو الشحم ، فلما كان هو الفاعل فى المعنى ، لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا (٢٥٨)

وقد أبطل ابن الأنبارى رأى الكسائى ومن وافقه فقال :

« وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كان نفسا بالفراق تطيب

فإن الرواية الصحيحة :

« وما كان نفس بالفراق تطيب »

---

(٢٥٨) ينظر الانصاف ٢/٨٢٩ - ٨٣٠ والاصول لابن السراج ٢/٢٣٨ والمساعد ٢/٦٦ والخصائص ٢/٣٨٤

وذلك لا حجة فيه . ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول : نصب « نفسا » بفعل مقدر ، كأنه قال : أعنى نفسا ، لا على التمييز ، ولو قدرنا ما ذكرتموه ، فإنما جاء فى الشعر على طريق الشذوذ ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم : « إنه فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قرروه » قلنا : الفـــرق بينهما ظاهر ، وذلك ، لأن المنصوب فى « ضرب زيد عمــرا » منصوب لفظا ومعنى ، وأما المنصوب فى نحو : « تصبب زيد عرقا » فإنه وإن لم يكن فاعلا لفظا ، فإنه فاعـــل معنى ، فبان الفرق بينهما .

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها ، فلا حجة لهم فيه ، لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته (٢٥٩) أ هـ

ولابن جنى رد قوى عليهم فى إبطال استدلالهم بالقياس على تقديم الحال على عاملها غير ما ذكره ابن الأنبارى .

يقول ابن جنى : « فإن قلت : قد تقدم الحال على العامل فيها ، وإن كانت الحال هى صاحبة الحال فى المعنى ، نحو

---

(٢٥٩) الانصاف ٢/٨٣١ ـ ٨٣٢ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين

قولك : راكبا جئت ، « خشعا أبصـــــارهم يخرجون من الأجداث » (٢٦٠).

قيل : الفرق أن الحال لم تكن فى الأصل هى الفاعلة ، كما كان المميز كذلك ، ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل : جاء راكبى ، كما أن أصل طبت به نفسا ، طابت به نفس ، وإنما الحال مفعول فيها كالظرف ، ولم تكن قط فاعلة فتنقـــل الفعل عنها . فأما كونها هى الفاعل فى المعنى فككون خبر كان هو اسمها الجارى مجرى الفاعل فى المعنى ، وأنت تقدمه على « كان » فتقول : قائما كان زيد ، ولا تجيز تقديم اسمها عليها ، فهذا فرق » (٢٦١) أ هـ

وهكذا يتبين لنا أن النحاة مجمعون على منع تقـــديم التمييز على عامله ، إذا كان العامل غير متصرف ، أما إذا كان متصرفا ، فمنهم من يمنع التقديم وهو سيبويه ومن تبعه ، ومنهم من يجيزه وهم الكسائى والمازنى والمبرد .

ونشير هنا إلى أنه قد يكون العامل فعلا متصرفا ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند جميع النحاة ، وذلك إذا كان هـــذا الفعل المتصرف بمعنى فعل غير متصرف مثل الفعل « كفى » فى نحو قولنا : كفى بزيد رجلا ، لأن الفعل هنا بمعنى فعـــل

---

(٢٦٠) القمـــر / ٧ .
(٢٦١) الخصائص لابن جنى ٢/٣٨٤ ـ ٣٨٥ .

التعجب ، وفعل التعجب غير متصرف فمعنى : « كفى بزيد رجلا » ، « ما أكفاه رجلا » (٢٦٢) .

هذا عن تقديم التمييز على عامله ، أما تقديمه بحيث يكون متوسطا بين الفعل - العامل - ومرفوعه ، فهذا لا خلاف فيه نحو : طاب نفسا زيد .

ويرى أبو حيان أنه يقاس على ذلك أيضا توسطه بين الفعل ومنصوبه نحو : فجرت عيونا الأرض (٢٦٣) .

ثانيا - ما بعد إلا :

يمنع النحاة تقديم ما بعد « إلا » عليها ، سواء كان الواقع بعدها هو الاسم أو معموله وقاسوا ذلك على الواو التى بمعنى مع ، فحملوا إلا عليها ، ولهذا قالوا : لا يعمل ما بعد « إلا » فيما قبلها ، فلا يقال : ما قومه زيدا إلا ضاربون .

ولعل سبب حملهم « إلا » فى عدم جواز تقديم ما بعدها عليها على الواو التى بمعنى « مع » هو أن « إلا » والواو وهذه ، نظيرتان .

---

(٢٦٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢/٢٩٥ - ٢٩٦ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين ، والهمع ٤/٧٢

(٢٦٣) ينظر الهمع ٤/٧١ تحقيق عبد العال سالم مكرم .

وفى هذا المعنى وفى منع تقديم ما بعد إلا عليها حملا لها على الواو التى بمعنى « مع » يقول ابن إياز فيما نقله عنه السيوطى : « (إلا) و (الواو) التى بمعنى (مع) نظيرتان ، لأن كل واحدة منهما تعدى الفعل الذى قبلها إلى الاسم الذى بعدها ، مع ظهور النصب فيه ، ألا ترى أنك لو أسقطت « إلا » لكان الفعل غير مقتض للاسم ... ولا يعمل ما بعد « إلا » فيما قبلها ، فلا يجوز : ما قومه زيدا إلا ضاربون ، لأن تقديم الاسم الواقع بعد إلا عليها غير جائز ، وكذا معموله ، لأن من أصولهم أن المعمول يقع حيث يقع العامل ، إذا كان تابعا وفرعا عليه ، فإن جاء شىء يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور ، وقيل : إنما امتنع ذلك فى « إلا » حملا لها على (واو) « مع » ، ولا يتقدم ما بعد الواو عليها ، فكذلك إلا » (٢٦٤) أ هـ

(٢٦٤) الاشباه والنظائر للسيوطى ٢/٧٧ وينظر الهمع ٣/٢٧٦ تحقيق عبد العال سالم مكرم والانصاف ١/٢٧٣ وحاشية الصبان ٢/١٤١ وائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدى ص ١٧٥

حكم تقديم حروف الاستثناء

من الأشياء التى منع جمهور النحاة تقديمها أول الكلام بسبب ارتباط العامل بالمعمول ، حروف الاستثناء ، ولا فرق فى ذلك بين كون الحرف واقعا فى كلام موجب أو فى كلام منفى ، وعلى هذا لا يقال : إلا محمدا قام الطلاب ، ولا : إلا زيداً ما أكل أحد طعاما ، ولا : ما إلا محمدا قام الطلاب . ويستدل الجمهور على منع ذلك بأنه لم يسمع من كلام العرب ، ولأن « إلا » كما قلنا قبل ذلك مشبهة « بواو » « مع » وبلا العاطفة ، وهما لا يتقدمان .

ويجوز الكوفيون والزجاج من البصريين تقديمه (٢٦٥)، ويستدلون على ذلك بقول الشاعر :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما

أعد عيالى شعبة من عيالكا (٢٦٦)

---

(٢٦٥) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/٣٠٧ تحقيق د / مصطفى أحمد النحاس ط المدنى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

(٢٦٦) البيت لم يعلم قائله وهو من بحر الطويل - وينظر فى الهمع ٣/٢٦٠ والانتصاف من الانصاف للشيخ محمد محيى الدين بهامش الانصاف ١/٢٦٤ وقد نسبه الشيخ محمد محيى الدين فيه الى الأعشى ، وشرح ابن عقيل بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين ٢/٢٣٤ بدون نسبه ، والاشمونى بحاشية الصبان ٢/١٦٣ والعينى ٣/١٣٧ والتصريح ١/٣٦٣ ، كما نسبه الاستاذ هارون الى الأعشى فى معجم الشواهد ١/٢٥٥

وقـــوله :

وبلدة ليس بهـــا طورى
ولا خـــلا الجن بهـــا إنسى (٢٦٧)

وقـــوله (٢٦٨) :

خلا أن العتـــاق من المطايا
حسين به فهن إليه شوس (٢٦٩)

ويرد الكوفيون على من يبطل رأيهم فيقولون : « ولا يجوز أن يقال إن الاستثناء يضارع البدل بدليل قولهم : ما قام احد إلا زيدا ، وإلا زيد ، والمعنى واحد ، فلما جاز البدل لم يجـــز تقديمه ، كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، لأنا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه ، كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، وقد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم ٠

---

(٢٦٧) البيت من ارجوزه للعجاج وهو فى ديوانه ص ٣١٩ برواية : و « خفقة » بدلا من « وبلدة » وينظر فى أصول النحو ١/ ٣٧٣ والهمع ٣/ ٢٦١ والانصاف ١/ ٢٧٤ والخزانة ٢/ ٢ وائتلاف النصرة ص ١٧٥ والمنصـــف لابن جنى ٣/ ٦٢ واللسان (طور) والارتشاف ٢/ ٣٠٧

(٢٦٨) البيت لأبى زبيد الطائى وهو فى الانصاف ١/ ٢٧٣ وائتلاف النصره ص ١٧٥ واللسان (حسس ، وحسى) وهو من الوافر

(٢٦٩) ينظر الهمع ٣/ ٢٦٠ والانصاف ١/ ٢٧٣ وائتلاف النصره ص ١٧٥ والمقتضب ١/ ٣٨٠ ومجالس ثعلب ٤٨٦

قال الكميت :

فما لى إلا آل أحمد شيعة
ومالى إلا مذهب الحق مذهب (٢٧٠)

فقدم المستثنى على المستثنى منه (٢٧١) .

وقد بينا فيما سبق ونحن نتحدث عن منع تقديم ما بعد إلا عليها سبب المنع وهو : أن ذلك يؤدى إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهذا لا يجوز ، ولهذا السبب نفسه منع جمهور النحاة تقديم حروف الاستثناء أول الكلام .

أما ما احتج به الكوفيون من الشعر واستدلوا به على رأيهم فقد أبطله العلماء بأن حرف الاستثناء لم يكن واقعا أول الكلام ، لأن قبله أبياتا أخرى فقول أبى زبيد :

خلا أن انعتاق من المطايا

---

(٢٧٠) البيت من الطويل وهو فى الانصاف ١/٢٧٥ واوضح المسالك لابن هشام ١/١٨٥ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين وشرح ابن عقيل ٢/٢١٦ بتحقيق الششيخ محمد محيى الدين والاشمونى بحاشية الصبان ٢/١٤٩ ، ويروى البيت برواية : و « مالى » بدلا « فمالى » و « الا مشعب الحق مشعب » بدلا « من مذهب الحق مذهب » وينظر أيضا فى مجالس ثعلب ص ٦٠ والاغانى ٥/١١٩ والمقتضب ٤/٣٩٨ وابن يعيش ٢/٧٩ والتصريح ١/٣٥٥

(٢٧١) ينظر الانصاف ١/٢٧٥ - ٢٧٦

مسبوق بقوله :

إلى أن عرسوا وأغب منهـــم
قريبا ما يحس له حسيس

وأما قول العجاج :

وبلدة ليس بهـــا طورى
ولا خـــلا الجن بهـــا إنسى

فتقديره : وبلدة ليس بها طورى ولا إنسى خلا الجن ، فحذف إنسيا ، فأضمر المستثنى منه ، وما أظهره تفسير لما أضمره ، وقيل : تقديره : ولا بها إنسى خلا الجن ، فـ « بها » مقدرة بعد « لا » وتقديم الاستثناء فيه للضرورة ، فلا يكون فيه حجـة (٢٧٢) .

كما أبطل العلماء ما استدلوا به أيضا على صحة رأيهم من جواز تقديم حرف الاستثناء على المستثنى منه مع أن البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه فقالوا :

لما تجاذب المستثنى شبهان : أحدهما كونه مفعولا ، والآخر كونه بدلا ، خليت له منزلة وسيطة ، فقـــدم على المستثنى منه ، وأخر البتة عن الفعل الناصبه (٢٧٣) .

---

(٢٧٢) الانصاف ١/٢٧٧ بتصرف وينظر ائتلاف النصرة ص١٧٥-١٧٦
(٢٧٣) الخصائص لابن جنى ٢/٣٨٢

وأيضا « فإن من العرب من يجوز البدل مع التقـــديم ، فيقول : ما جاءنى إلا زيد أحد ، فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه » (٢٧٤) .

ويستشهد لذلك بما جاء من قول حســـــان بن ثابت رضى الله عنه (٢٧٥)

لأنهم يرجون منه شفـــاعة
إذا لم يكن إلا النبيون شـــافع

فقد قدم المستثنى وهو قوله « النبيون » على المستثنى منه وهو قوله « شافع » ومع ذلك لم ينصبه على الاستثناء ، بل بقى مرفوعا على الاتباع (٢٧٦) .

هذا بالنسبة لتقديم حرف الاستثناء أول الكلام ، وقد رأيناه فى هذه الصورة على رأى الكوفيين متقدما بصـــحبة المستثنى كما هو واضح فى الأمثلة المتقدمة وهو فيها أيضـــا متقدم على العامل وعلى المستثنى منه ، وهذا يحتم علينا أن

---

(٢٧٤) الانصاف ١/ ٢٧٧

(٢٧٥) البيت من الطويل وهو فى الانتصاف للشيخ محمد محيى الدين ١/ ٢٧٥ والاشمونى بحاشية الصبان ٢/ ١٤٨ وبشرح ابن عقيل بتحقيـــق الشيخ محمد محيى الدين ٢/ ٢١٧ برواية « فانهم » بدلا من « لأنهم » والهمع ٣/ ٢٥٧ وديوان حسان ص ١٥٢ برواية « الا التبيين » بالنصب والعينى ٣/ ١١٤ والتصريح ١/ ٣٥٥ .

(٢٧٦) ينظر الانتصاف على الانصاف للشيخ محمـــد محيى الدين ١/ ٢٧٥ ، ٢٧٧

نبين حكم تقديمه مع المستثنى على المستثنى منه وحده ، أو على العامل فى المستثنى منه وحده .

فهاتان صورتان غير الصورة التي تكلمنا عنها وسوف أوضحها هنا بإيجاز لنكون قد تناولنا الموضوع من كل جوانبه .

أما الصورة الأولى وهى تقديم الأداة مع المستثنى على المستثنى منه وحده فهى ما يعبر عنها النحاة دائما بتقديم المستثنى على المستثنى منه وقد رأينا لها مثالا فيما سبق وهو قول الشاعر :

ومالى إلا آل أحمد شيعة
ومالى إلا مذهب الحق مذهب

والنحاة لا يختلفون فى جواز هذه الصورة .

وأما الصورة الثانية وهى تقديم الأداة مع المستثنى على العامل وحده ، نحو : القوم إلا زيدا ضربت ، فللنحاة فيها ثلاثة أقوال :

الأول : الجواز مطلقا .

الثانى : المنع مطلقا .

الثالث : جواز التقديم إذا كان العامل متصرفا نحو :

الطلاب إلا محمدا حضروا ومنعه إذا كان العامل غير متصرف نحو : الطلاب إلا زيدا عسى أن ينجوا (٢٧٧)

وقد بين أبو حيان ذلك كله فى كتابه الارتشاف فقال : « مذهب البصريين أنه لا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام إجراء لأداته مجرى حرف العطف ، لأن معنى إلا زيدا ، لا زيد..

وأجاز الكسائى تقديمه على حرف النفى نحو : إلا زيدا ما أكل طعامك أحد ، وأجازه الفراء إلا مع المرفوع ، ومنعه هشام إلا مع الدائم ، ويجوز أن يتوسط المستثنى بين المستثنى منه والمنسوب إليه الحكم سواء كان مسندا إليه الحكم أم واقعا على المستثنى منه نحو : قام إلا زيدا القوم ، والقوم إلا زيدا ذاهبون ، وفى الدار إلا عمرا أصحابك ... فأما إذا تقدم على المستثنى منه وعلى العامل ، وتوسط بين جزأى كلام ، ففى ذلك مذاهب ، أحدها : الجواز على الإطلاق ، كان العامل متصرفا أو غير متصرف .

الثانى : المنع على الإطلاق .

الثالث : التفصيل بين أن يكون متصرفا فيجوز نحو : القوم إلا زيدا جاء ، أو غير متصرف فلا يجوز نحو : القوم

---

(٢٧٧) ينظر منحة الجليل بشرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ٢/٢٣٥ والهمع ٣/٢٦١.

إلا زيدا فى الدار ، وهو مذهب الأخفش وهو الذى نختاره ، إذ ورد به السماع (٢٧٨) أ هـ ٠

وبهذا نكون قد بينا القول فى التقديم بصفة عامة فى باب الاستثناء بصوره المختلفة ٠

(٢٧٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ٢/٣٠٧ ـ ٣٠٨ تحقيق د / مصطفى احمد النماس ٠

حكم تقديم ما يؤدى إلى التفريق بين العامل والمعمول بما هو غريب عن العــامل

عرفنا قبل ذلك أن أمر التقديم عند النحاة قائم على أساس ارتباط العامل بالمعمول فى كثير من الحالات ، بمعنى أنه إذا أدى التقديم فى بعض الكلمات إلى الفصل أو التفريق بين العامل وما عمل فيه ، ممنوع (أى التقديم) ، وقد عرفنا قبــل ذلك أن العوامل إما حروف وإما أفعال ، وقد تكلمنا فيما سبق عن الحروف ، والمقصود هنا بيان حكم التقديم إذا أدى إلى التفريق بين الفعل وما عمل ، نحو كان وأخواتها .

وقد ذكر النحاة أن ذلك ممتنع ، فلا يجوز لنا أن نقول : كانت زيدا الحمى تأخذ ، لأننا حينئذ نكون قد فرقنا وفصلنا بين كان واسمها بما هو غريب عنها وهو كلمة « زيد » وزيد فى الجملة ليس باسم لكان ولا خبر .

كما لا يجوز لنا أن نقول فى « زيد فيك رغب وعمرو : زيد فيك وعمر رغب » لأننا أيضا فرقنا بين « فيك » و « رغب » بما ليس منه وهكذا (٢٧٩) .

وقد بين سيبويه ذلك فى الكتاب فقال معلقا على قــول حميد الأرقط :

(٢٧٩) ينظر الاصول لابن السراج ٢/٢٤٦

فأصبحو والنوى عالى معرسهم
وليس كل النوى تلقى المساكين(٢٨٠)

« ولا يجوز أن تحمل المساكين على « ليس » وقد قدمت ، فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول ، وهذا لا يحسن، لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ ، أو تأخذ الحمى لم يجز . وكان قبيحا » (٢٨١) أ هـ .

كما بين المبرد ذلك فى المقتضب حيث ذكر أنه لا يجوز لنا أن نفصل بين كان وبين اسمها وخبرها بما هو غريب عنها .

يقول : وتقول : كان غلامه زيد ضاربا فهو على وجه خطأ ، وعلى وجه صواب : فأما الوجه الفاسد ، فأن تجعل (زيدا) مرتفعا بكان ، ونجعل (الغلام) منتصبا بضارب فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام ، وليس هو لها باسم ولا خبر إنما هو مفعول مفعولها . وكذلك لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ » (٢٨٢) أ هـ .

وبهذا نكون قد أنهينا الكلام عن الأشياء التى منع النحاة

---

(٢٨٠) البيت من البسيط وهو فى الكتاب ١/ ٧٠ ، ١٤٧ والأمالى الشجرية ٢٠٣ ، ٢٠٤ والعينى ٢/ ٨٢ ، والخزانة ٤/ ٨٥ والمقتضب ٤/ ١٠٠ والاشمونى ١/ ٢٣٩

(٢٨١) الكتاب ١/ ٧٠ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون

(٢٨٢) المقتضب للمبرد ٤/ ٩٨ – ٩٩

فيها التقديم بسبب ارتباط العوامل بمعمولاتها ، وهى الأشياء التى سبق أن بيناها وذكرناها مجملة فى آخر الباب الأول من هذا البحث ، وقد أفردنا فى هذا الباب الثانى القول لكل واحد منها حتى تتضح لنا ، ولنعرف بالتفصيل سبب منع النحاة التقديم فيها .

وأشير إلى أن مواضع التقديم فى النحو غير هذه المواضع كثيرة ، ولكنى لم أذكرها هنا لأنه ليس الغرض من البحث سرد هذه المواضع ، وإنما الغرض منه كما بينت سابقا هو معرفة نظرة النحويين والبلاغيين إلى ظاهرة التقديم بصفة عامة والمقارنة بين هاتين النظرتين بمعنى هل نظرتهما إلى التقديم واحدة أو أنهما يختلفان فيها ، وهل هما يلتقيان فى نظرتهما إلى التقديم فى بعض الأحيان أو لا ؟ وقد أوضحت ذلك كله فى الباب الأول .

أما المواضع التى ذكرتها فكانت بمثابة تطبيق عملى لنظرة النحاة إلى التقديم ولنرى من خلالها كيف أنهم يهتمون فى المقام الأول - بالنسبة للتقديم - بالناحية الإعرابية وترتيب الجملة وارتباط العوامل بمعمولاتها ، مع ما يفيده التقديم من أمور أخرى كما ذكر سيبويه من العناية والاهتمام ولذلك أقرر مرة أخرى أن نقطة التقاء النحويين والبلاغيين فى هذا المضمار - أعنى نظرتهما إلى التقديم - هى ما كان التقديم فيه على نية التأخير كما ذكر عبد القاهر الجرجانى فيما سبق (٢٨٣) ، لأن الكلمة حينئذ تكون محتفظة بإعرابها

(٢٨٣) ينظر ص ٥٥ من هذا البحث - الباب الاول

كما كانت مؤخرة ، فليس هناك إذن فى هذه الحالة إخلال بترتيب الجملة ، ولا بارتباط العوامل بمعمولاتها كما يقرر النحويون .

ولعلى بذلك أكون قد طرقت موضوعا يهم عشاق العربية بصفة عامة ، والمهتمين بالنحو والبلاغة بصفة خاصة ، لأنه كما يقال : الإعراب فرع المعنى .

أدعو الله أن يجعل عملى هذا نافعا ، وفى سبيله خالصا إنه على ما يشاء قدير .

تم الفراغ منه فى ليلة السابع والعشرين من شهر الله الحرام رجب لعام ١٤١٢ هـ - الموافق الثلاثين من يناير لعام ١٩٩٢ م .

د/جابر محمد محمود البراجه

الفهــــارس العــامة

١ ـ فهرس الآيات القــرآنية .

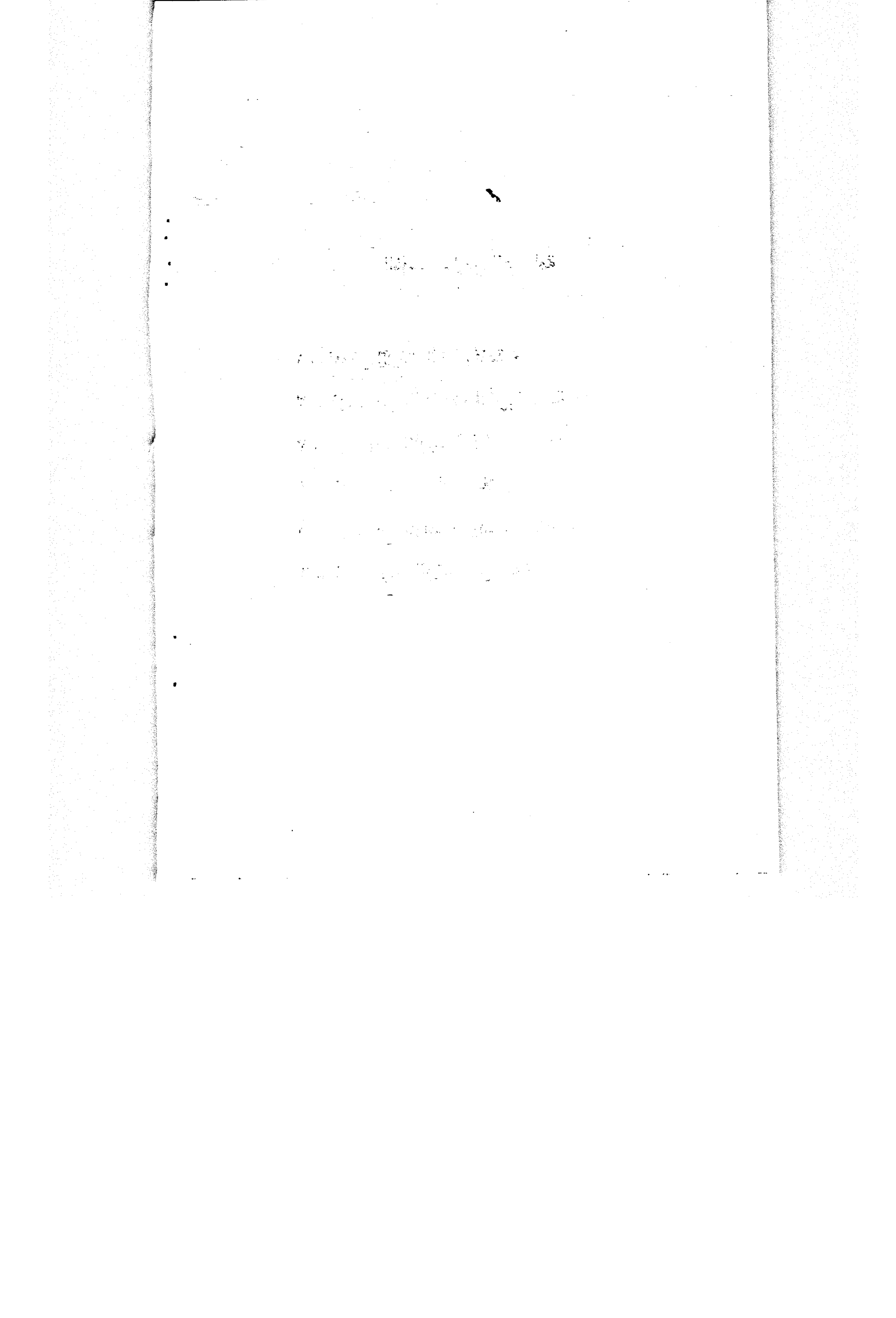
٢ ـ فهــرس الأحاديث الشريفـــة .

٣ ـ فهــرس الأبيــات الشــعرية .

٤ ـ فهــــرس الأعــلام .

٥ ـ فهــرس المراجــع والمصــادر .

٦ ـ فهــرس الموضــوعات .



الآيات القــرآنية

رقم الصفحة

البقــــرة

أفتطمعون أن يؤمنوا لكم فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ٢٠
وإذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن ٨١ ، ٨٣

آل عمــــران

وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله ١٨٣ ، ١٨٤

النســـاء

ولأبويه لكل واحد منهما السدس ٨٠
وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا ١٠١
فما لكم فى المنافقين فئتين ١٨٤

المــــائدة

اعدلوا هو أقرب للتقــوى ٨٠

الأنعــــام

وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ٦٥
فأى الفريقين أحق بالأمن ١٨٤
وجعلوا لله شركاء الجن ٣٩
وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ٣١ ، ١٤٤ ، ١٤٦

رقم الصفحة

ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ٤٢

قل أغير الله أبغى ربا وهو رب كل شيء ٤٢

الأعــــراف

والوزن يومئذ الحق ١٠٢

ســاء مثلا القــــوم ٩٠

التــــوبة

وإن أحد من المشركين استجارك فأجره ٢٠ ، ١٦٦

يوســـــف

وكانوا فيه من الزاهدين ٧٦

الرعـــــــد

أم هل تستوى الظلمات والنور ٧٦

ابراهيـــــــم

كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات
إلى النور بإذن ربهم الى صراط العزيز الحميد –
الله الذى له ما فى السموات وما فى الأرض ١٠٢

النحــــــل

والأنعــــام خلقهــــا [illegible]

رقم الصفحة

الإســـــــــــراء

ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ٤٢

المؤمنـــــــــون

إن هى إلا حياتنا الدنيـــــا ٩٥

القصــــص

وجاء رجل من أقصى المدينة ٣٩

العنكبــــــوت

فأنى يؤفكــــــون ١٨٤

ســـــــبأ

وما أرسلناك إلا كافة للنــــاس ٦٢

يس

وجاء من أقصى المدينة رجــــل ٤٠

ص

حتى توارت بالحجــــاب ٨٠

غــافـــــــــر

فأى آيات الله تنكرون ٢٠

رقم الصفحة

القمــــــــر

خشعا أبصارهم يخرجون من الأجداث ٢٠ ، ٦٦ ، ١٩٣

المــزمــــل

إن لدينا أنكالا ٥٣

التــــكوير

فأين تذهبـــــــون ١٨٤

الليــــــــل

والليل إذا يغشى ٢٠
إن علينا للهدى وإن لنا للآخرة والأولى ٥٣

الأحاديث النبوية الشريفة

الحديث	رقم الصفحة
أو مخرجي هم	٨٣

الأبيـــات الشـــعرية

القــــافية	رقم الصفحة
فاجــابوا	٩٤
وصبيب	١٠٣
الكذوب	١٠٦
تطيب	١٩٠ ، ١٩١
مذهب	١٩٨ ، ٢٠١
جــانب	٨٥
بالمجـــرب	٧٥
من عطبه	٩٤
صمت	١٠٦
الفــــراريج	١٣٩ ، ١٤٨
يصــــيح	١٠٠
حـــديدا	١٦٦ ، ١٦٧
الأباعـــد	٤٩ ، ٥٧
الأســــد	١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٨
قهـــــد	١٠٦
نــارا	٤٣
البحـــر	٤٤
الدهــــر	٤٤
ينتصر	٨٢
ســـنمار	٨٩
أميرهـــا	١٢٩

القـــافية	رقم الصفحة
البظـــر	١١٣
مكفـــور	١٣٤
بمغمـــر	١٨٠
البائســـا	٩٤
حسيس	١٩٩
شكـــوس	١٩٧ ، ١٩٨
إنسع	١٩٧ ، ١٩٨
رتـع	٦٦
فعـــل	٩٠
شـــافع	٢٠٠
بصـــاع	٨٥
أربـــع	١٣٠
بالمتـــولع	٧٦
عيـــالكا	١٩٦
خليـــلا	١٣٣
رملا	١٠٩ ، ١١٠
ســـينالا	١١١
اشـــتعلا	١٩٠
بلابله	١٦٠
خلل	١٠٠
مهـــن	٨٣ ، ٨٤ ، ٨٨
بزيـــل	١٣٨
لامهـــا	١٣٨
مطعمـــا	٨٢ ، ٨٦ ، ٨٧

القافية	رقم الصفحة
فدعاهمـــا	١٣٩
الســـلام	١٠٥ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١١٧
صيام	١١٣
بســـهام	١١٣
تهمى	٦٢
المســـاكين	٢٠٥
والعـــأن	٧٤
الجـــزاره	١٣٨
بالحجـــارة	١٣٥
بمرعـــوى	١٠٥ ، ١١٣ ، ١٢٠
جائيـــا	١٠٧
خاليـــا	١٠٢
عايـــا	٦٦

اجـــزاء ابيــــــات

كان جزائى بالعصا أن أجلدا ٧٥
واعرض منهم عمن هجـــانى ٧٥
وصليت ولم أصرم مســـبين ٦٢
يا تيم عــدى تيم عـــدى ١٤١
هى النفس تحمل ما حملت ٩٥

فهــرس الأعلام

	رقم الصفحة
ابراهيم أنيس	٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧
أحمــد مطلوب	٦
الأخفش	٨٢ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٢٠٣
الأخطــل	١١٠
الأشـــمونى	١٦٧
الأعشى	١٣٨
الأنبــارى	١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٥٦ ، ١٩١ ، ١٩٢
ابن إياز	١٩٥
برجســتراسر	٥٠
البــاقلانى	٣٦
أبو البقاء العكبرى	١٧٨
ثعلب	١٠٦ ، ١١٤ ، ١٧٧
جـــرير	١١٠
ابن جنى	٣٥ ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٨٠ ، ١٩٢
ابن الحاجب	٨٩
حسان بن ثابت	٤٤ ، ٢٠٠
حميد الأرقط	٢٠٤

رقم الصفحة

الحيدرة اليمنى ١٢٢ – ١٢٣ – ١٢٤
أبو حيان ٤٨ – ٥٦ – ٩٤ – ١٠١ – ١٠٢ – ١١٢ – ١٣٤
١٣٦ – ١٨١ – ١٩٤ – ١٠٢
أبو حية النميرى ١٣٨
الشيخ خالد الأزهرى ٣١ – ٣٢ – ١٤٦
ابن الخباز ٣٠ – ٤٩
الخليل ١٩ ، ٢١ ، ٣٢
الخوارزمى ١٤٦
درنا بنت عبعبة ١٣٩
ذو الرمة ١١٣ ، ١٣٩
ابن أبى الربيع ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢
الزباء ١٦٥ ، ١٦٦
أبو زبيد ١٩٨
الزجاج ١٤٧ ، ١٩٦
الزجاجى ٢٩
الزركشى ٦ ، ٩ ، ٩٧
الزمخشرى ٣١ ، ١٠١ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩
ابن السراج ٦٧ ، ٧١ ، ٧٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ،
١٣٥ ، ١٥١ ، ١٧٥
السكاكى ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٩٦ ، ١١٥ ، ١٥٥
السلسيلى ١٣٣
سويد بن كاهل اليشكرى ٩٦

رقم الصفحة

سيبويه ٨ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢
٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١١
١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٧٥ ، ١٨٩
١٩٣ ، ٢٠٤
د / السيد رزق الطويل ٢١
السيوطى ٥٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ،
٧٧ ، ٩٤ ، ١٠٢ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٩٥
صاحب ائتلاف النصرة : الزبيدى ١٤٥ ، ١٤٩
صاحب المطول ١١ ، ١٣
الصبان ٩٦
الطرماح ١٤٦
ابن عامر ٣١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩
د / عبد الفتاح لاشين ٣٢
د / عبد القادر حسين ٣٥ ، ٦٥ ، ٩٩
عبد الله بن الطوال ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٧
أبو عبيدة ١٣٠ ، ١٤٥
العجاج ١٩٩
عصام الدين الاسفراييني ٣١
ابن عصفور ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣٠ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥
١٤٦
ابن عقيل ٨٦ ، ١٢٤ ، ١٣٦ ، ١٦٧
علقمة بن عبده ١٠٣
أبو علي الفارسي ٦١ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٢١
عمر بن أبي ربيعة ١١٠

رقم الصفحة

عمر بن قميئة ١٣٧
عيسى عليه السلام ٣٩ ، ٥١ ، ٥٩
الفراء ٧٣ ، ٩١ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٩
الفرزدق ١٣٩ ، ١٤٠
ابن قتيبة ٣٦
القزاز ١١٩ ، ١٢٠
كثير عزة ١٠٠
كمال الدين الأنباري : الأنباري ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٥٦ ، ١٩١ ، ١٩٢
ابن كمال باشا ١٥ ، ١٦
الكميت ١٩٨
المازني ٧٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣
ابن مالك ٧٢ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤، ١٣٦
المبرد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٩ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٠٥
المتنبي ٤٣
المجاشعي ٥٩
الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ٨٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩
د / محمد أبو موسى ٧ ، ٣٦ ، ٨٦ ، ٩٧ ، ٩٨
موسى عليه السلام ٣٩ ، ٤٠ ، ٥١ ، ٥٩
النابغة الذبياني ٨٤
هشام ١٠٦ ، ٢٠٢
ابن هشام ١٩ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧

مراجـــع البحث

١ - ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الشرجى الزبيدى ط عالم الكتب - بيروت

٢ - أثر النحاة فى البحث البلاغى د/عبد القادر حسين ط دار نهضة مصر ١٩٧٥ م

٣ - ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبى حيان تحقيق د/مصطفى أحمد النماس ط المدنى - القاهرة ٠

٤ - أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى بتعليق المراغى ط الاستقامة ١٣٦٩ هـ

٥ - أسرار العربية لابن الأنبارى تحقيق محمد بهجه البيطار ط دمشق ٠

٦ - أسرار اللغة د/ابراهيم أنيس الطبعة الثانيـــة ١٩٥٨ م

٧ - أساليب بلاغية د/أحمد مطلوب وكالة المطبوعات - الكويت ٠

٨ - الأشباه والنظائر للسيوطى تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - شركة الطباعة الفنية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ٠

٩ - الاشارات والتنبيهات فى علم البلاغة لمحمد بن على الجرجانى تحقيق د/عبد القادر حسين ط دار نهضـــــة مصر - القاهرة ٠

١٠ - الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر ط السعادة ١٣٢٣ هـ

١١ - أصول النحو لابن السراج تحقيق د/عبد الحسين الفتلى ط النعمان - النجف الأشرف العراق ٠

١٢ - إعراب القرآن المنسوب الى الزجاج تحقيق ابراهيم الابيارى ط بيروت ٠

١٣ - الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الاعراب للفارقى تحقيق سعيد الأفغانى ط بيروت ٠

١٤ - أمالى الزجاجى تحقيق الأستاذ عبد السـلام هارون ط المدنى ١٣٨٢ هـ

١٥ - الأمالى الشجرية لابن الشجرى ط بيروت

١٦ - الأمالى لأبى على القالى ط دار الكتب ١٣٤٤ هـ

١٧ - الانتصاف من الانصاف للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد بهامش الانصاف ط بيروت ٠

١٨ - الانصاف فى مسائل الخلاف للأنبـــارى تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ط بيروت

١٩ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ط مصطفى محمد ١٣٥٤ هـ

٢٠ – الإيضاح للخطيب القزويني تحقيق د/عبد المنعم خفاجى

٢١ – الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق موسى بناى علوان ط العراق ·

٢٢ – الإيضاح فى علل النحو للزجاجى تحقيق د/مازن المبارك ط بيروت ·

٢٣ – البحر المحيط لأبى حيان مع النهر الماد ط بيروت

٢٤ – بحوث لغوية د/أحمد مطلوب ط دار الفكر – عمان – الأردن ١٩٨٧ م

٢٥ – البسيط شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع تحقيق د/عياد الثبيتى ط بيروت ·

٢٦ – البلاغة فنونها وأفنانها د/فضل حسن عباس ط دار الفرقان، الأردن ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م

٢٧ – البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى د/محمد أبو موسى ط ···

٢٨ – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين

لأبى البقـــاء العكبرى تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين ط بيروت .

٢٨ - التخمير شرح المفصل للخوارزمى تحقيـــق د/ عبد الرحمن العثيمين ط بيروت .

٣٠ - التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عنـــد عبد القاهر د/عبد الفتاح لاشين ط دار الجيل القاهرة نشر دار المريخ - الرياض .

٣١ - تهذيب الألفاظ لابن السكيت ط بيروت .

٣٢ - الجمل للزجاجى تحقيق ابن أبى شنب - الجزائر

٣٣ - حاشية السيد شريف على شرح المطـــول بهامش المطول لسعد الدين التفتازانى .

٣٤ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى ط الحلبى

٣٥ - حجة القراءات لأبى زنجلة تحقيق سعيد الأفغانى

٣٦ - خزانة الأدب للبغدادى ط بولاق .

٣٧ - الخصائص لابن جنى تحقيق الأستاذ محمد على النجار ط بيروت .

٣٨ - الخلاف بين النحويين د/الســـيد رزق الطويل نشر المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .

٣٩ - الدرر اللوامع لأحمد الأمين الشنقيطى ط بيروت

٤٠ - الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين د / أحمد مكى الأنصارى ط الاتحاد العربى - مصر .

٤١ - دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى تحقيق محمد رشيد رضا - ط بيروت .

٤٢ - دلالة التراكيب د/محمد أبو موسى ط دار التضامن القاهرة ١٤٠٨ هـ

٤٣ - ديوان الأعشى تحقيق رودلف جاير . فينا ١٩٢٧ م

٤٤ - ديوان امرىء القيس تحقيق محمد أبو الفضل ط دار المعارف .

٤٥ - ديوان حسان بن ثابت بشرح البرقوقى ط الرحمانية .

٤٦ - ديوان الشماخ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطى ط السعادة ١٣٢٧ هـ .

٤٧ - ديوان طرفة بن العبد ط بيروت .

٤٨ - ديوان علقمة ط دار الفكر - بيروت ١٩٦٨ م

٤٩ - ديوان عمر بن قميئة تحقيق حسن الصيرفى ط دار الكتاب العربى ١٩٧١ م

(١١) ٥٠ - ديوان الفرزدق ط الصاوى ١٣٥٤ هـ

(١٢) ٥١ - ديوان كثير عزة بعناية هنرى بيرس ط الجزائر

(١٤) ٥٢ - ديوان النابغة الذبيانى ط بيروت

(١٥) ٥٣ - ديوان الهذليين ط دار الكتب ١٣٦٩ هـ

٥٤ - رسالة فى بيان ما إذا كان صاحب علم المعـــانى يشارك اللغوى فى البحث عن مفردات الألفاظ لابن كمال باشا تحقيق محمد حسين أبو الفتوح من مجلة الدارة العدد الثالث السنة الخامسة عشرة .

٥٥ - أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو د/أحمـد مكى الأنصارى المجلس الأعلى للفنون والآداب ط دار المعارف .

٥٦ - شذور الذهب لابن هشام تحقيق الشيخ محمـــد محيى الدين عبد الحميد - ط التقدم ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

٥٧ - شرح أبيات سيبويه لابن الســـيرافى تحقيق د/محمد على سلطان ط دمشق

٥٨ - شرح أبيات المغنى للبغدادى تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق ط دمشق .

٥٩ - شرح الأشمونى بحاشية الصبان ط الحلبى .

٦٠ - شرح الألفية للمرادى تحقيـــق د/عبد الرحمن سليمان ط المكتبة الأزهرية .

٦١ ـ شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د/محمد بدوى المختون ط هجر ـ القاهرة ٠

٦٢ ـ شرح التصريح على التوضيح للشـــيخ خالد الأزهرى ـ ط الحلبى

٦٣ ـ شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق د/صاحب أبو جناح ـ ط العراق

٦٤ ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقى تحقيق الأستاذين أحمد أمين وعبد السلام هارون لجنة التأليف ١٣٨٧ هـ

٦٥ ـ شرح شواهد سيبويه للأعلم الشنتمرى بهـــامش الكتاب ـ ط الأميرية ٠

٦٦ ـ شرح الشواهد الكبرى للعينى بهامش خـــزانة الأدب ـ ط بولاق ٠

٦٧ ـ شرح شواهد المغنى للسيوطى ـ لجنة التـــراث العربى ـ رفيق حمدان ٠

٦٨ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيـــــق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ـ ط دار مصر للطباعة ١٤٠٠ هـ

٦٩ ـ شرح عيون الإعراب للمجاشعى تحقيق د/حنـــا جميل حداد ـ ط الأردن ٠

٧٠ — شرح الفريد لعصام الدين الاسفراييني تحقيق نوري ياسين حسين نشر المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ·

٧١ — شرح الكافية للرضى — ط بيروت ·

٧٢ — شرح المفصل لابن يعيش ط بيروت ·

٧٣ — شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي تحقيق د/الشريف عبد الله الحسيني البركاتي — المكتبة الفيصلية — مكة المكرمة·

٧٤ — شواهد التوضيح والتصحيح بمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط بيروت

٧٥ — الصفوة من القواعد الإعرابية د/عبد الكريم بكار ط دمشق ·

٧٦ — الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي د/محمد بركات حمدي أبو علي دار الفكر — الأردن ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م

٧٧ — ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق السيد ابراهيم محمد — ط دار الأندلس ·

٧٨ — الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي د/عبدالعال شاهين — ط دار النصر للطباعة الاسلامية — نشر دار الرياض

٧٩ — ضياء السالك إلى أوضح المسالك · الأستاذ محمد عبد العزيز النجار — ط الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ·

٨٠ - ظاهرة الشذوذ فى النحو العـــــربى د/فتحى عبد العال الدجنى - ط الكويت .

٨١ - عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح لبهـــاء الدين السبكى ضمن شروح التلخيص - ط الحلبى

٨٢ - فرحة الأديب للاسود الغندجانى تحقيق د/محمد على سلطانى دمشق ١٩٨١

٨٣ - الكتاب لســــيبويه - ط الأميرية .

٨٤ - الكتاب لسيبويه تحقيق عبد الســــلام هارون - الهيئة العامة للكتاب و ط الخانجى

٨٥ - كتاب السبعة لابن مجاهد تحقيق د/شــــوقى ضيف - ط دار المعارف بمصر .

٨٦ - الكشف عن وجوه القراءات العشر لمكى بن أبى طالب تحقيق محيى الدين رمضان - دمشق ١٩٧٤ م

٨٧ - الكشاف للزمخشرى نسخة من جزأين .

٨٨ - كشف المشكل فى النحو للحيدرة اليمنى .

٨٩ - الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/عبد المنعـم هريدى - جامعة أم القرى .

٩٠ - الكامل للمـبرد - ط بيروت .

٩١ - لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف

٩٢ - اللمع لابن جني تحقيق د/حسين محمد شرف - ط عالم الكتب - القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٨ م

٩٣ - ما يجوز للشاعر في الضرورة لأبي جعفر القزاز تحقيق المنجى الكعبى - نشر الدار التونسية ١٩٧١ م

٩٤ - مجمع الأمثال للميدانى تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - ط السنة المحمدية .

٩٥ - مجالس العلماء للزجاجي تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون - ط الكويت .

٩٦ - مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون - ط دار المعارف .

٩٧ - المحتسب لابن جنى تحقيق على النجدى ناصف و د/عبد الحليم النجار - ط المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية

٩٨ - المخصص لابن سيده تحقيق أحمد الأمين الشنقيطى - ط بولاق .

٩٩ - المذكر والمؤنث لابن الأنبارى تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - ط المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية .

١٠٠ - المسائل الحلبيات لأبى على الفارسى تحقيق د/على توفيق الحمد - ط بيروت

١٠١ - المسائل المنثورة للفارسي تحقيق مصطفى الحدرى مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٠٢ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/محمد كامل بركات مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز - مكة المكرمة .

١٠٣ - المصون لأبى هلال العسكرى تحقيق عبد السلام هارون ١٩٦٠ م

١٠٤ - المطول على شرح التلخيص للتفتازانى ١٣٣٠ هـ

١٠٥ - معجم البلدان لياقوت الحموى - ط السعادة ١٣٢٣ هـ .

١٠٦ - معجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون - ط الخانجي .

١٠٧ - معانى القرآن للفراء تحقيق يوسف نجاتى ومحمد على النجار - ط دار الكتب المصرية

١٠٨ - معاهد التنصيص للعباس - ط البهية ١٣١٦ هـ

١٠٩ - مغنى اللبيب بحاشية الأمير لابن هشام

١١٠ - مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق د/مازن المبارك - ط الكويت .

١١١ - مفتاح العلوم للسكاكى شرح عبد النعيم زرزور - ط بيروت .

١١٢ - المفضليات للمفضل الضبى تحقيق الأستاذين أحمد شاكر وعبد السلام هارون - ط المعارف ١٣٧١ هـ

١١٣ - المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - ط المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية .

١١٤ - المقرب لابن عصفور تحقيق عبد الله الجبورى وأحمد عبد الستار الجوارى - ط العراق .

١١٥ - ملحقات ديوان أبى الأسود الدؤلى تحقيق محمد حسن آل ياسين - ط بغداد .

١١٦ - ملحقات ديوان أبى جندب الهذلى .

١١٧ - ملحقات ديوان العجاج بعناية وليم بن الحرد ١٩٠٣ م

١١٨ - ملحقات ديوان عمر بن أبى ربيعة تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - ط السعادة

١١٩ - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - ط دار مصر للطباعة ١٤٠٠ هـ

١٢٠ - المنصف لابن جنى تحقيق الأستاذين ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين - ط الحلبى

١٢١ - الموشح للمرزبانى تحقيق محب الدين الخطيب - ط السلفية ١٣٤٣ هـ

١٢٢ - النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد - ط دار الشروق

١٢٣ - همع الهوامع للسيوطى - ط بيروت .

١٢٤ - همع الهوامع للسيوطى تحقيق د/عبد العال سالم مكرم - ط الكويت .

فهـــرس الموضـــوعات

الموضـــوع	الصفحة
مقـــدمة	٣

الفصـــل الأول

تمهيـــــد	٥
التقـــديم من الوجهة البلاغية	٧
التقـــديم من الوجهة النحـــوية	١٩
رأى عبد القاهر فى نظرة النحويين الى التقـــديم والرد عليـــه	٢٧
رأى النحويين فى التقـــديم	٤٧
نقطة التقاء النحويين والبلاغيين فى نظرتهم الى التقديم	٥٥
ارتباط التقديم عند النحويين بالعوامل والمعمولات	٦١

الفصـــل الثـــانى

الأشياء التى يمتنع فيها التقديم	٦٧
تقـــديم الصلة أو معمولها على الموصول	٧١
تقـــديم المضمر على الظاهر	٧٩
تقـــديم الصفة على الموصوف	٩٩
تقديم المعطوف على المعطوف عليه	١٠٥
تقـــديم التوكيد على المؤكد	

الموضوع	الصفحة
والبدل على المبدل منه	١٢٢
تقديم المضاف أو ما اتصل به على المضاف	١٢٨
تقديم معمول الحرف المتصل به عامله وما شبه به من هذه الحروف	١٥١
الأفعال التى لا تتصرف وحكم تقديم معمولها عليها	١٦٢
تقـــديم الفاعل على الفعل	١٦٤
تقديم معمول الصفة المشبهة عليها	١٧٣
الحروف التى لها صدر الكلام وحكم تقديم ما بعدها	١٧٦
حكم تقديم المعمول الذى عامله معنى الفعل	١٨٦
حكم تقديم التمييز وما بعد إلا	١٨٨
حكم تقديم حروف الاستثناء	١٩٦
حكم تقديم ما يؤدى الى التفريق بين العامل والمعمول بما هو غريب عن العامل	٢٠٤
الفهارس الفنية	٢٠٩
الآيات القرآنية	٢١١
الأحاديث النبـــوية الشريفـــة	٢١٥
الأبيـــــات الشعـــــرية	٢١٦
أجـــزاء أبيـــــات	٢١٩
فـــهرس الأعـــــــلام	٢٢٠
مـــراجــــــع البحث	٢٢٤
فهــــرس الموضــــوعات	٢٣٧

رقم الايداع ٧٤٤٦ / ٩٣
الترقيم الدولى ٨ ــ ٥٥٩٤ ــ ٠٠ ــ ٩٧٧

مطابـع الشـــــناوى بطنطـا